

133

—

7.











لستم تعرفون

راقل

نور الله

عليه عرض علي  
في سائر الملوك  
عليها بانها تلتفت من الثنائين  
والا تلتفت فاهو شئ

هل المنة للبيرو زاباني

ب اننا في الهند مع المنة تعبت الله  
و شجرة بعد افتراف الامة لينة اية قرب اية يدور  
عشر في ارجوزة بدالتين

ملك هذا الملك المجموع

قطعة من الاصول والناسخ والينغ  
الشجرة في افتراف الامة منظومة تاريخ

المجموع التسعون

ملكه ابراهيم بن هبة  
عمره ثمانين سنة  
مولى الملك



١٩٤  
٨





منه من فعل القبح وقيل قوة بغيره ثقة لهما من عاينهما  
قلب وقيل الياس من قولهم لا يثقون به والحقه معروضة في كلام الشيخ  
فيها من ختامهم والحق في قوله وابطال قول صاحبه والنظر في شريعتهم  
ووجه المأذون بالقبض والاستعمال في نظر القلب ووجه التكرار  
في قوله والسيار اخراج الشئ من حيث لا يشك الى حيز الخلق  
والمراد الى المطالب وقال بعض المتكلمين الاستعمال للثقل  
في شمس بل المصول وفما هو بوجه العلم يقال له دليل واما يقال  
له فيجعل الدليل والدال هو الدليل ومرادنا من قال الدال  
في الماضي الدليل والمستدل هو الذي يطلب الدليل وهو يقع على السائل له  
طلب الدليل من السؤل وعلى المستؤل به يطلب الدليل من المصؤل والمستدل  
هو الحكم والمستدل له يقع على الحكم لان الدليل يطلب له يقع على  
السائل لان الدليل يطلب له والحق ما دل على صحة الدعوى وقيل هي  
الدال والحق هو اللفظ الذي لا ختم له معنى واحدا وقيل هو  
المراد من الماويل والباويل صرف الكلام عن طاهره الى وجه  
ظاهره كل لفظ احتمال مترن واحدهما اقوى من الآخر وهو  
ما جدهما على الآخر والمحمل ما لا تعقل معناه من لفظه  
فيما بالفسره والمفتية ما فهم المراد من لفظه والحقه منه عمل  
فيما اقصى واستعمل فيما لا يشك وجهه ما لا يدركه والسيار  
كل ما يحتاج الى تفكر وتامل والمطلوب هو اللفظ العام والمفتية  
التي يتبعه بعض صفاته والحضر من غير بعض الجملة والخصيص  
مخرج بعض ما ياوله اللفظ العام والشيخ بيان انضامه العمارة التي  
الاطراف هو بيان انما يؤول اللفظ العام في كل ما من حيث الخطاب  
فيما هو مستدل والحق في كلامه في ما من حيث سماعه من غير نظر  
فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه من غير نظر عليه  
فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه في اول ما من حيث  
فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه في اول ما من حيث

المراد من الماويل والباويل صرف الكلام عن طاهره الى وجه ظاهره كل لفظ احتمال مترن واحدهما اقوى من الآخر وهو ما جدهما على الآخر والمحمل ما لا تعقل معناه من لفظه فيما بالفسره والمفتية ما فهم المراد من لفظه والحقه منه عمل فيما اقصى واستعمل فيما لا يشك وجهه ما لا يدركه والسيار كل ما يحتاج الى تفكر وتامل والمطلوب هو اللفظ العام والمفتية التي يتبعه بعض صفاته والحضر من غير بعض الجملة والخصيص مخرج بعض ما ياوله اللفظ العام والشيخ بيان انضامه العمارة التي الاطراف هو بيان انما يؤول اللفظ العام في كل ما من حيث الخطاب فيما هو مستدل والحق في كلامه في ما من حيث سماعه من غير نظر فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه من غير نظر عليه فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه في اول ما من حيث فيما هو مستدل في كلامه في ما من حيث سماعه في اول ما من حيث















[illegible][illegible]











البرقي الخانيه ساله لست قالوا الصلاه في ١٥٠  
فقال الله اني لا اعدكم ولا ابراهيم ولا ابراهيم

ما عورض له بالناس انه عقد لازم فلا سطر بالرفق مع سلام المنة وعلمه  
بالبعث ما لا يملكه من غير ان يحدى لاسطر الحارة بالموت وانما ينظر بان لا يملك  
مخرج ما قاله من السواد من الدليل والجواب عنه ١١ والى عن الدليل هو ان قول  
المسرح بعد الجواب عن المذهب ما لا يملك على ذلك فهو وجه على المستول اقامة الدليل  
على ١٢ لا يخلو اما ان يعرف مدعى السائل او لا يعرف فان عرف مذهب  
دال عليه فهو بالحياز ان شاذل على صحة قوله وان شاذل على فساد قول سقته  
وان لم يعرف من ذلك جاز ان لم يعرف مذهب وفي المسئلة اقول محله ومداهت  
شئني واحلف الدليل باخلاف من يكلمه فقال السائل عن مذهب لثون الدليل  
على حشته ما اعرف مذهب دال عليه عما قدماه ١٣ **فصل** في المستول الدلالة  
بذلك طرق احدها ان يدل على المسئلة بعينها ١٤ والى ان يعرف الدلالة في بعض  
شعبتها وقضولها ١٥ والثالث ان يدل على المسئلة على غيرها ١٦ فان عارض الدلالة على المسئلة  
على حشته ما سئل خارجا لا اشكال ١٧ هو بالحياز ان شاذل على ما لا يملك ختم المستول  
عنه ١٨ وان شاذل عليه بدليل بوجه ١٩ **فصل** وان اراد ان يعرف الكلام  
في بعض شعب المسئلة وقضولها جاز ٢٠ وذلك مثل ان يسأل عن الزنا في المطعون  
اليم نكال فتعوض الدليل في قليل البز وما يشبه ذلك ما يقع الخلاف في قواضع  
فرض الدلالة في بعضها وانما جاز ذلك لانه دال على المستول عنه ما تشكك من الطريق  
وذلك انه اذا كان الخلاف في الجميع واجد وثبت بعضها بما ذكر من الدليل ثبت  
الباقي بالاجماع ٢١ وان اراد ان يعرف الدليل في غير شعب المسئلة في غير فصل  
من قضولها جاز ٢٢ وذلك مثل ان يسأل الجني عن ازالة الخائفة نعوذ لما نقول اما  
افرض الدلالة في ما الرعقران فان الخلاف فيه مع سائر الما تعا واجد واذا قيل في  
لهذا ما الرعقران ثبت في سائر الما تعا ٢٣ هذا الجوز ٢٤ اما خارج ذلك  
لان القصد لهذه المسئلة اساس جوار ازالة الخائفة نعوذ لما ٢٥ مما للرعقران  
عندهم من جهة المصاه ولهذا اجازوا الرصوبه باذنيهم جوار ازالة الخائفة بما  
٢٦ ورسول الله صلى الله عليه وسلم له جوار ازالة الخائفة نعوذ لما ٢٧ هذا الكلام اذا بدا  
بالفرض استرا الدلالة بما اذا اطلق الدليل ولم يفرض من الدليل بعضه  
الخلاف فبعضه ٢٨ موضع تسليمه لا قوله ذلك لانه فرض مسئلة بعد التسليم ٢٩  
المسئلة وذلك لانه عا قضي فرضه بذلك عليه انه لما طوأت الدليل في الدلالة







وإذا كان في حق الإمام أبا الطيب رحمه الله في هذا فقال يجوز عدي ذلك وذكر  
أن أبا عبد الله الخياط الطوسي رحمه الله كان جمع من وجه من المستندين في الاستدلال  
الحال وهو أن كل واحد من الوجهين دليل مستقل بنفسه وهو منزله  
الحجوز والقاسم من خلاف من أهل النظر أن الجمع من الحجوز والقاسم من الحجوز  
فذلك الجمع من الدليلين من الخبر الواحد **باب السؤال على وجه القدر** **الحجاب**  
عنه **والسؤال على وجه القدر** أن يقصد الاستدلال بما ذكره من الدليل بالقرن  
وجاء ما سأل على الدليل على وجه القدر بلغة ضرب المطالبة **والاعتراض**  
**والمعارضة** وأما المطالبة فهي كالمطالبة بصحة الخبر وأما الاعتراض  
والمطالبة بصحة الجمع وأما الاعتراض بالمطالبة بالجله والصحى وعبر ذلك  
من وجوه المطالبات فتوجه على السؤال الصحيح ذلك عما أبيت في مواضعه **السؤال**  
وأما الاعتراض فهو القدر في نفس الدليل بما يطله وذلك مثل الطعن في استنباط  
الحديث والطعن في الجمع بظاهر الخلاف والنعوض العلة والكثرة فيها وعبر  
ذلك من وجوه الاعتراض **ولم** السؤال الحجاب عنه بالدفع والاستدلال بما ألتنه  
السؤال وأما المعارضة فهو أن يعارض دليله مثله أو ما هو أقوى منه فيجب السؤال عنه  
كل ما نوره السائل على دليل السؤال المطالبات والاعتراضات أو يرجع كما ذكرنا  
من الدليل على ما عورضه **فهذه** جملة وجوه القدر والحجاب عنه **وأما** الفصل  
ذلك فاما ذكره على ترتيب الأدلة واحدا واحدا وأما الحجاب عنه أن شاء الله تعالى  
**فصل** اعلم أن السائل أن يسأل عن الدليل سواء البين وطلبه وأكثر مما ينبغي ولكن  
المولى أن لا يرد على السؤال البين رفع كثره السؤال لخلط الكلام وضع المقصود  
وذكر ذلك السؤال لمن علم كل سؤال على جواب أو جوابين وقد قل إذا كان الجواب  
خفي الجواب **باب** على السؤال المطالبة بالدليل والاعتراض عليه ومعارضة  
بأن المطالبة ثم بالمعترض **باب** فإن اعترض طالب الحجوز بالاعتراض لم يرد على  
ما يفت وجوبه **فإذا** اعترض طالب بعد رجوع فيما سلم وذلك لا يجوز **وإذا** كان  
عارض ما اعترض لم يكن له ذلك من المعارضة تدل على سلامة الدليل  
ثم اعترض وقد رجع فيما سلم وذلك لا يجوز **باب** بيان وجوه الاعتراض  
**الاستدلال بالكتاب** **باب** ومضى الكلام في أدلة الشرع وما أخذ من الكتاب  
والكلام بعد ذلك في بيان السؤال على الاستدلال بما مضى من الأدلة والحجاب  
وأما ما يدعى الاستدلال بالكتاب والاعتراض عليه ثم على ما تقدم من الأدلة

المطالبة

الزنت **باب** ذلك أن جميع ما سأل من الاستدلال على الاستدلال بالكتاب  
ثمانية أوجه أحدها الاعتراض عليه بأن المستند لا يقول به **والثاني** الذي  
لوجهه والمنع من كونه حجة **والثالث** الاعتراض عليه بدعوى الخيال  
والرابع الاعتراض عليه بدعوى المتنازع **والخامس** الاعتراض عليه بدعوى الخيال  
والسادس الاعتراض عليه بدعوى الشيخ **والسابع** الاعتراض عليه باحتمال القراء  
والثامن الاعتراض عليه بالما قبل **والعاشر** الاعتراض عليه بغيره من الأدلة  
وأما ذكره كل فصل من ذلك فاما ما بين الكلام عليه أن سأل الله تعالى  
**باب** الاعتراض على الاستدلال بالكتاب بأن السؤال لا يقول **باب** اعلم أن القدر  
الدليل بأن المستند لا يقول به **باب** في إبطال الدليل أن لا يجوز أن يشك  
من طريق وهو الاعتراض بطلانه **باب** ذلك أن الاعتراض على الكتاب قد يكون  
أصل من الأصول كالمزود دليل الخطاب وغير ذلك **باب** وقد يكون غير أصل  
فاما الذي أصل من الأصول فمثل أن يستدل الحنفى في استقاة المنفعة  
للدخول بها بقوله يعا ولا جناح عليكم أن تطلقم النساء ما لم يمتوهن أو يفرصوا  
من برصه ومنعه **باب** فإن على أنه لا استنباط له من حيث لها المنفعة فقال له هذا  
استدلال باطل لا يقول به وهو دليل الخطاب فلا يجرى كغيره فيحتاج به  
والطريق الحجاب عن ذلك أن يقول أن هذا من قبيل الأصول وليس عراني  
فيها نقص **باب** أهل الأصول يخلطون فيه ومنه هي القول فسقط السؤال أو  
من أن هذا النوع مما يقول به بأن يقول أن هذا الاستدلال بالشرط لا قال أن  
طلعه النساء لم يمتوهن وذلك من الفاظ الشرط **باب** وهو ما خلا في دليل الشرط  
ومن دليل القول به **باب** أو يقول أن هذا ليس مستدلا بدليل الخطاب وأما هو  
الاستدلال بالأصل براه الدقة وذلك أن الأصل براه الدقة وعدم المنفعة وطريق  
الحجاب الشرع والذي ورد الشرع به فمن طلق قبل المستمسك **باب** قال أن طلق  
سألا المستمسك أو لفرصوا من برصه ومنعه **باب** فخر المطلق قبل المستمسك بالمنفعة  
المطلقة بعد المستمسك على الأصل أن المنفعة لها فسقط السؤال **باب** فصل  
وأما الذي هو أصل من الأصول فهو أن يستدل بدليل لا يقول المقصود في الموضع الذي  
يؤيد ذلك **باب** أن يستدل الحنفى بشهادة أهل الذمة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
لا تأكلوا أموالكم بالربا **باب** في قوله أو آخر أن من عرضم أي من غير أهل الذمة  
لا يأكلوا من أموال أهل الذمة **باب** قال **باب** في قوله أو آخر أن من عرضم أي من غير أهل الذمة

السؤال



الدفع في فعل على المستلزم بالجماع فلا يقع له الاحتجاج به وهذا المستحب ما هو هذا الباب على  
المستند **فصل** في جعل الحلف الحواري عن هذا الباب الى ما في ذلك على قول شهادة اهل  
الرقبة على المستلزم من طرفي الحلف ودل على قول شهادة اهل الرقبة انفسه وذلك  
انه اذا ثبتت شهادة اهل الرقبة فلا يلزم على اهل الرقبة اولى ثم دل الدليل على بطلان  
شهادتهم في حق المسلمين وفي قول شهادة اهل الرقبة على اهل الرقبة على ما دل عليه الدليل وهذا  
لغيره لان قول الشهادته من اهل الرقبة فرع لشهادتهم على المسلمين فاذا بطلت شهادتهم  
على المسلمين وهي الاصل فلا ينسل منها اهل الرقبة وهي الفرع اولى **فصل** في  
ما في الحلف هذا الباب على وجه المغالطة **فصل** في ما علم انه يدلي بهذا الباب في البتة منه  
مثل ان يستدل بلفظ يقضي **فصل** وهو قول يقضي في احداهما مثل ان يستدل الساق في  
شهادته القاذف انها تقبل اذ ان باب قوله نعم ولا تقبلوا الشهادة اذ اولى في  
انما يقول ان الذين بانوا قاضوا الله تعالى برده شهادته الى ان يتوب قد دل على انه اذا بان قلت  
شهادته فيقول المجادل انت لا تقول هذا لان ذلك يقتضي انه اذا بان سقط عنه  
الحل في ايضا له قال فاحلوه هم ما من حلة ولا تعلموا الشهادة اذ اولى الذين بانوا ولا  
خلاف انه لا يسقط الحل بالنوبة بل هو الاحتجاج به **فصل** في الحلف ان يقال ان هذا ليس من  
ترك القول بالدليل **فصل** في ما هو ترك لغيره ما يقتضيه الالبية وذلك ان الالبية تقتضي انه  
اذا بان القاذف قبلت شهادته وسقط عنه الحل اذ الدليل دل على ان الحل  
لا يسقط بالنوبة فاحرجنا من الالبية دليل وتلقي قول الشهادة على طاهرها **فصل**  
وما يغلط به في هذا الباب ايضا ان يستدل بعموم فقال له انت لا تقول به بل قد  
خصصته في موضع كذا فلا يجوز ان يحتج به وذلك مثل ان يستدل الشافعي في الحجاب  
المنع للمذخول بها لقوله نعم والى المطلقات مناع بالمعروف فيقول المجادل هذا المذخول  
في ذلك بعضه وحيث المنع للمسيح لها اذا طلعت قبل الدخول وان لا تقول به فلا يجوز  
لك ان تحتج به **فصل** في ان يقال ليس هذا ترك للقول بالدليل وانما هو ترك ما اقتضاه  
العموم بدليل **فصل** في ان الالبية اقتضت وحيث المنع لغيره فاحرجنا بها من الالبية  
على ان من سمي لها اذا طلعت قبل الدخول لم يحتج لها بالمنع فاحرجنا بها من الالبية  
وتلقي الباقي على العموم **فصل** في القول موثق الدليل من الكتاب والسنن  
مقتضاه **فصل** في ما علم ان المارعة في بعض اللفظ اوقه فضل بكايه على الله  
ذلك على جميع انواع الكتاب وهو النص والطاهر والعموم والمجمل **فصل** في النص  
بالمنازعة فيه ان يمنع من انما يدعي الاحمال او يدعي الحجة انما يدعي  
يدعي الاحمال مثل ان يستدل في حوار المر والابن في القول على ما علمنا بعد

طريق  
ذلك  
فلا الرقبة

قد اولى وهذا النص حوار المر والابن في القول على ما علمنا بعد الالبية ليست بقول المجادل  
وذلك انه اباح المر والابن الى غاية مجهولة لانه قال حتى يقع الحرف اذ ارادها **فصل**  
في مجهولة **فصل** في الحمل ان يكون قد وجدت والحمل انما ما وجد في ما وجد في الاحمال  
الالبية فلا يجوز دعوى النص **فصل** في الحوافر ان يصر له ان الاحمال فيها ذلك ان يقول انه قد روى  
عن ابن عباس انه قال في عشرة هذه الالبية حتى يبرهن على ما في الالبية عليه وسلم وروى  
حتى لا يصر على الارض مشترك وهذا انما ان معنى الالبية الغاية **فصل** في دليل الاحمال في  
نصا على ما ادعينا **فصل** في المنيه يدعي الاحمال فهو مثل استدلال اصحابنا في حقه  
في حوار عن الرتبة الكافرة بقوله تعالى فيموت رقبته **فصل** في حوار ما شئ رقبته  
فمن اراد فيها الحمان فهذا ادع النص فقال له ليس هذا نص بل هو عموم وذلك ان  
قوله فيموت رقبته تحت رقبته موصنة والحمل رقبته كافرة واذا حمل المر على  
وجه واحد كان عموما في حقه والحمل في الرقبة الموصنة دليل **فصل** في الحوافر ذلك ان  
يصر ان ذلك نص بان يقول قوله فيموت رقبته لا يحمل احده من الرقبه والرقب اسم  
لهذه الجملة المعروفة والامان رقبته صفة لا يثبت في اللفظ عنها ولا يحملها من رادها  
فيها الحمان فهذا ادع النص وهذه طريقتهم في اثبات حوار الالبية نصا ودرسا  
فيما **فصل** في البتة في الأصول **فصل** في المنازعة في الظاهر **فصل** في مضى الكلام  
بالمنازعة في النص والكلام هاهنا **فصل** في المارعة في الظاهر **فصل** في ذلك  
ان الظاهر ضربان ظاهر بالوضع **فصل** في ظاهر بالدلالة **فصل** في ظاهر بالوضع فصر بان  
ظاهر يعرف الشرع **فصل** في ظاهر يعرف اللغة **فصل** في ظاهر الظاهر الذي يعرف الشرع فالذي  
يقتضيه من المارعة هو ان يحمل السائل على عرف اللغة وذلك مثل ان يستدل  
الشافعي في ان الحرف الموصى بالحرف ان يروح بالامة بقوله نعم لا يستطيع منكم  
في الالبية فانما يحتاج الى لغة بشرط ان لا يد طول حصره فيقول المجادل هذا لا حجة  
في الكتاب **فصل** في اللغة هو الوطني ولهذا يقول العرب انهم في الغرائب  
عضا في بعض فكانه قال فمن لم يستطيع منكم ان يطأ الجرار فليطأ  
بهم وهذا اذا ركب عنده حجة فهو غير مستطيع فلا يدخل في الحرف والطريق  
فمن ذلك امر ان احدها ان يقول ان الكتاب في عرف الشرع عبارة عن العقد  
اليه ان كل موضع ورد في الشرع به فان المراد به العقد قال الله عز وجل  
ما طاب امر من النساء المراد به العقد **فصل** في الله عز وجل  
فمنه الصلح والبرادة والعقد وقال عليه السلام لا يحاج الى حجة وكل شيء  
لخصه اربعة فهو شجاج او المراد به العقد في ذلك حيلة في اللفظ اذا كان

في حوار المر والابن في القول على ما علمنا بعد الالبية ليست بقول المجادل  
وذلك انه اباح المر والابن الى غاية مجهولة لانه قال حتى يقع الحرف اذ ارادها  
في مجهولة  
في الحمل ان يكون قد وجدت والحمل انما ما وجد في ما وجد في الاحمال  
الالبية فلا يجوز دعوى النص  
في الحوافر ان يصر له ان الاحمال فيها ذلك ان يقول انه قد روى  
عن ابن عباس انه قال في عشرة هذه الالبية حتى يبرهن على ما في الالبية عليه وسلم وروى  
حتى لا يصر على الارض مشترك وهذا انما ان معنى الالبية الغاية  
نصا على ما ادعينا  
في المنيه يدعي الاحمال فهو مثل استدلال اصحابنا في حقه  
في حوار عن الرتبة الكافرة بقوله تعالى فيموت رقبته  
فمن اراد فيها الحمان فهذا ادع النص فقال له ليس هذا نص بل هو عموم وذلك ان  
قوله فيموت رقبته تحت رقبته موصنة والحمل رقبته كافرة واذا حمل المر على  
وجه واحد كان عموما في حقه والحمل في الرقبة الموصنة دليل  
يصر ان ذلك نص بان يقول قوله فيموت رقبته لا يحمل احده من الرقبه والرقب اسم  
لهذه الجملة المعروفة والامان رقبته صفة لا يثبت في اللفظ عنها ولا يحملها من رادها  
فيها الحمان فهذا ادع النص وهذه طريقتهم في اثبات حوار الالبية نصا ودرسا  
فيما  
في البتة في الأصول  
في المنازعة في الظاهر  
في مضى الكلام  
بالمنازعة في النص والكلام هاهنا  
في المارعة في الظاهر  
في ذلك  
ان الظاهر ضربان ظاهر بالوضع  
في ظاهر بالدلالة  
في ظاهر بالوضع فصر بان  
ظاهر يعرف الشرع  
في ظاهر يعرف اللغة  
في ظاهر الظاهر الذي يعرف الشرع فالذي  
يقتضيه من المارعة هو ان يحمل السائل على عرف اللغة وذلك مثل ان يستدل  
الشافعي في ان الحرف الموصى بالحرف ان يروح بالامة بقوله نعم لا يستطيع منكم  
في الالبية فانما يحتاج الى لغة بشرط ان لا يد طول حصره فيقول المجادل هذا لا حجة  
في الكتاب  
في اللغة هو الوطني ولهذا يقول العرب انهم في الغرائب  
عضا في بعض فكانه قال فمن لم يستطيع منكم ان يطأ الجرار فليطأ  
بهم وهذا اذا ركب عنده حجة فهو غير مستطيع فلا يدخل في الحرف والطريق  
فمن ذلك امر ان احدها ان يقول ان الكتاب في عرف الشرع عبارة عن العقد  
اليه ان كل موضع ورد في الشرع به فان المراد به العقد قال الله عز وجل  
ما طاب امر من النساء المراد به العقد  
فمنه الصلح والبرادة والعقد وقال عليه السلام لا يحاج الى حجة وكل شيء  
لخصه اربعة فهو شجاج او المراد به العقد في ذلك حيلة في اللفظ اذا كان



عرف في الشرع وعرف اللغة وحمله على عرف الشرع دون عرف اللغة كما يؤول  
 في الصلاة لما كانت في الشرع عبارة عن هذه اللفظة وفي اللغة عبارة عن اللفظ  
 اطلاقا على عرف الشرع كذا كذا ها هنا **واللغة** هي التي لا يتبع الحذف على ما ذكره  
 الوطى بان يقول قد قال في آخرها ذلك من حشي العنت منكم وهذا لا تعدو الى الحذف  
 ما قاله **فصل** واما الطاهر وعرف اللغة بالممازعة فيه تقع من وجهين احدهما  
 ان الحذف السائل على عرف الشرع **والثاني** ان الحذف السائل على عرف المعنى الذي حاش  
 المستعمل عليه في عرف اللغة **فاما** الاول فيحمل ان يستدل الحذف على ان الزنا حرم  
 المصاهرة بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فهذا القضي ان لا يجوز ان  
 يطأ من وطئها الاب وهذه المراه التي زنا بها الاب فوطئها الاب فلم يحرك لان ان يطأها  
 يقول الساق في هذا الوجه فيه ان الكاح هو العقد في عرف الشرع وفيه بناء في  
 الفصل قبله فكانه قال لا تعقدوا عا من عقد عليه اباؤكم **والثاني** في الحواشي في  
 امور منها ان يجمع ان يكون اللفظ في عرف الشرع هو العقد والدليل عليه انه قد ورد في  
 الشرع والمراد به العقد وقد ورد والمراد به الوطى **المراد** انه قال والراية لا يتكلمها  
 زان او مشترك **والمراد** به الوطى وقد قال صلى الله عليه وسلم نكح البهيمه ملعون  
 وذاك اليد ملعون والمراد به الوطى والمواضع التي ورد فيها والمراد به العقد واما  
 جعل على العقد بقرائن اقرب منها الا ترى انه لما قال ما طاب لكم من النساء ذكر العدد  
 ولما قال صلى الله عليه وسلم نكح البهيمه ملعون **فاما** الثاني في قوله ان العقد هو الوطى  
 او يقول اذا استعمل الوجه في الشرع لم يحرمله على احد الوجهين **والثاني** في قوله  
 على الاخر لو ثبت ترك الجمع وانفاؤه عما كان عليه في اللغة **والثاني** في قوله  
 طريقه من يقول انه ليس من اللفظ **والثاني** في قوله عن اللغة الى الشرع بل اللفظ  
 ضيقا عما موضوعها في اللغة **واما** الشرع ورد فيها باضافة زائد الى ما وضع له  
 اللفظ في اللغة في ان الحذف على ما وضع له في اللغة **والثاني** في قوله ان يجمع  
 الى ما يمنع من حملها على العقد ان امكنه **فصل** واما المنع من الظاهر فاحتمل  
 عا غير ما حمل عليه المستعمل في عرف اللغة فهذا على **صريح** فممنها ان يكون اللفظ  
 في اللغة موضوعا لمعنى من مره لا حدها على الاخره ومنها ان يكون اللفظ متبادرا الى  
 في اللغة ويدعى كل واحد منهما انه موضوع للمعنى الذي يدعى **فاما** الاول في قوله  
 كما استدل في الشافعي في حواشيه على قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يطأ من  
 نكحها فليس عني ان ضاربه سي الجاهل قد علم انه اذا عطف حازه الى المطالبه بالده فهو  
 في الجمعي ما اكثر من يقول ان يكون المراد باللفظ هنا البذل في عرف العقوبة  
 اللغة فلا راد به البذل ولهذا قال الله تعالى خذ العفو والمراة ما سهل وقال الشافعي

في قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يطأ من نكحها  
 فليس عني ان ضاربه سي الجاهل قد علم انه اذا عطف حازه الى المطالبه بالده فهو

حدى العفو مني مستدعي مودتي **فاما** قوله ما ينسب مكانه قال ان الولي متى  
 بذل له من قبله وليس بالمعروف **والثاني** في قوله هذا امر ان احدهما ان ينسب الى العفو  
 وان كان مستعمل بمعنى البذل **المراد** به النكاح واللفظ اظهر ولهذا قال الله تعالى  
 لا يحقروا صفوا وقال واعفونا واعفونا اي ابرك لنا واضع عنا وقال  
 عليه السلام عفوكم لكم عن صدم الحيد والرفق والمراد به تركت لكم واللفظ اذا  
 احتمل معنيين وجب حمله على الظاهر واشهرهما ولا يحمل على الاخر الا بدليل **والثاني**  
 ان سوا ما منعه من حمله عا ما قالوا بان يقول من عفى له من احد شي كانه رجع الى  
 ذكر مقدمه والذي تقدم ذكره هو الفائل دون الولي فلا يجوز حمله عليه **فصل**  
**واما الثاني** فهو بل ان الحذف الشافعي عا العاصي لفقده انه لا يرخص في كمال المنة  
 بقوله تعالى من اضطر عريانا ولا عياد فلا امر عليه ما باح اكل المنة للمضطر بشرط  
 ان لا يكون باعيا امامه ولا عياد **فاما** قوله قد علم ان الباغي والعادي لا يجوز لهما  
 الاكل **فاما** الثالث فاما انكر على من يقول ان المراد بالباغي الذي سعى الشرع  
 العادي بربه للممازعة **والثاني** في قوله اذا احتمل ما ذكرنا مستقلا اذ عساه في الظاهر  
 هذا اللفظ مستعمل في الامر حقيقة في اللغة عا وجه واحد وكل واحد منهما تحمل  
 اللفظ على معنى والحواشيل هذا امر طرفي احدهما ان يقول اذا احتمل الامر حمله  
 عليه اذ لا شافعي لهما **والثاني** في قوله اذا احتمل ما ذكرنا مستقلا اذ عساه في الظاهر  
 في المشتركين لما احتمل كل واحد من المشتركين ولم ينسب لهما في حملها على الجميع **فصل**  
**فاما** في قوله هذه المسئلة في التبره في المصنوع ان لا يجوز حمل الواحد على معنيين مختلفين  
 والطريق الثاني ان ينسب بالدليل انه لا يجوز ان يكون المراد به هاهنا الباغي بالشرع والمجاوز  
 للحد **المراد** به ذلك ان الله تعالى جعل ذلك ضيقا للمضطر **المراد** به قال من اضطر عري  
 اذ لا شافعي في الحال وكانه قال من اضطر وهو في حال المضطر ان يضطر عري  
 عا فلا امر عليه **والثاني** في قوله لا يجوز حمل المضطر الا في حال المضطر ان يضطر عري  
 بسبب الرضوخ قد علم ان المراد به ما قلناه **فصل** **واما** الثالث فهو من ان يستدل  
 الساق في قوله لا يلا بقوله تعالى للذين يولون من قسائهم المية وانه ذكر العفة عفت  
 المدة وعطفها بالفا ما طاهر لعقبي ان يكون ذلك عفة المدة كما لو قال لعنتك  
 بعد انك الى شهر فان تصبني احسنت اليك **فصل** **فاما** قوله ان العفا بعد انقضاء الشهر  
 وكذا هاهنا فقول الحسن لا اشك ان الظاهر ما ذكره بل الظاهر لعقبي ان يكون العفا  
 بسبب الاثم لا بسبب الاثم **والثاني** في قوله لا يجوز ان يكون العفا عفا المدة  
 كما لو قال اجلس الى السنة فان تبين لي ارا او علمت لي شيئا احسنت اليك

قوله

على ما مر في كتابنا  
 والامر بانه لا يجوز











التي  
شرع

وقد اختلف بعض الحكماء في هذا السؤال بان قال الصوم منه من النهار وهو شرعي والآخر ان  
يقول بدينه ويحكي صوما شرعيا وهذا غير صحيح بل انه اذا كان المراد به ما جعله الشرع  
صوما شرعيا وجب ان يحل على الموضع الذي شرع عليه شرعا **فصل** في ما جعله شرعا  
غير رمضان وامام رمضان فما جعل ذلك شرعا فلا مانع من حمل اللفظ عليه **فصل**  
وما يلحق الحمل وليس يحمل ما قاله بعض اصحاب الحنفية من استدلال من صحاب الساجي بقوله  
نعم والسارق والسارقة ما قطعوا اذما فقال هذه الامة مجمله وذلك ان خوف القطع  
يعبر الى شر او بطلان سني اللفظ عنها فصار كقوله نعم وانما لاحقه يوم خصا به لما افترق  
الى سائر الناس سني اللفظ عنه في قدر الاجز وحقيقته كانت مجمله **فصل** في طرق الخواص  
عنه ان يثبت ان هذه الامة عامه في احوال فيها وذلك ان الحمل لا يعلق معناه من لفظ  
لان السارق واللغة معقول وقطع البند معقول فهي كقوله نعم اقلوا المشركين وسائر  
العجب ان ما ذكره من انها تعبر الى شر او بطلان سني اللفظ عنها سطل بقوله فاقولوا  
المشركين طه يفسر الى شر او بطلان سني اللفظ عنها من الباطن والعقل وغير ذلك في عامه  
تسقط ما قالوه وخالف قوله نعم وانما لاحقه يوم خصا به لان لما موزنه غير معقول من اللفظ  
الذي انه يفسر الى دليل استنباط المزا في هذه الامة لما موزنه معقول من اللفظ وانما يفسر  
الى دليل يثبت ما ليس هو اذ فافترقا **فصل** والذي يلحق بهذا الباب ما قاله اصحاب الحنفية  
من استدلال قتل المشرك بقوله نعم اقلوا المشركين **فصل** في قول الساجي في هذا الحمل  
لان معناه ان يعقل من لفظه لان ظاهره يقتضي قتل جميع المشركين والمراد به قتل بعضهم  
لان ما يحتاج الى قتل الصبيان والمجانين فصار في الجماع كقوله عز وجل وانواعه يوم  
تاده لما لم يعقل المزا من طاهره كان محملا فذلك ما هنا **فصل** في قول الساجي في هذا الحمل  
لان لفظه معناه من لفظه وهو الذي لو خلتنا وظهره لم يثبت استنباطه كقوله تعالى  
وانواعه يوم خصا به فاما لو خلتنا وظهره لم يثبت العمل به وفي مسئلتنا معني الى  
معقول من المشركين معقول وقول القتل معقول وهذا لو خلتنا وظهره امكننا  
المعقول لم تكن محملا **فصل** في الاستدلال به المستدل دلالة المسئلة وهي على  
اعماله ان المشاركة في الدليل هو ان جعل ما استدل به المستدل دلالة المسئلة وهي على  
صوب احدها ان استدلال كل واحد منهما بالدليل **فصل** في وجه الظاهر **فصل** في وجه الظاهر  
الاحرف ما يدعيه من الظاهر **فصل** في الثاني ان يثبت كل واحد منهما بالدليل من جهة العموم  
ولم يثبت احدهما في ذلك على الآخر **فصل** في ما الصواب الاول وهو ان يدعي كل واحد منهما  
بظاهره فلهذا على صوبين احدهما ان يكون لفظا مشهورا من معنيين فيجمله كل واحد  
منهما على المعنى الذي ذهب اليه **فصل** في الثاني ان يكون في الدليل لفظان يتبعان كل واحد  
منهما ناه واما سؤال اللفظ الآخر **فصل** في اللفظ المشترك بين معنيين فصل الساجي

المراد

اتحاد الحنفية في الدية بالحض بقوله نعم والمطلقات من بعض الفقهين قلته قرو وان المراد  
الحض بالدين عليه **فصل** في هذا الحمل هذه الامة وان افترقا ولم يثبت من ذلك الا قرا  
فثبت هذا الاسم عند خود الحنفية ومنع غيره فدل على انه اسم للحض **فصل** في هذا الحمل  
ان يعتد به في حضات فهو الشافعي في جهة ثلثه اذ يعتد بثلثه اقرا وانما قرا في  
الاطهار هكذا قالتهما في معنى الله عنها الا قرا في الاطهار وهذا اقل الحنفية  
الى كل عامات جاشم غزوه فتشدد باقتضاها غير عزايكا **فصل** في  
مورثه ما لا وفي الحنفية لما ضاع فيها من قرو نسا نكا **فصل** في  
واذا استكما ذكرناه انه اسم للاطهار ووجب ان يعتد بثلثه اطهار لهذا الظاهر ومعنى كل  
واحد منهما بطاهر من جهة اللغة **فصل** فان كان المستد بالليل هو الحنفية كما ذكرناه فعليه  
ان يثبت ان المزا به ما ذهب اليه وذلك من طريقين احدهما ان يثبت ان اللفظ طاهر فلهذا يظهر  
في اللغة بان يقول القرو الحنفية اطهر في اللغة وتثبت عليه بان القرو اسم للوقت والوقت  
الحض وراي الطاهر ان الاستعمال فيه اكثر ويذكر ما فيه من الشجاعة وغير ذلك كما يستدل به  
على اناس الاسم **فصل** في الثاني ان يثبت من جهة البرهان ان المزا يكون المراد به غير الحنفية وهو  
بان يقول ان الله تعالى اوجب الرض عليه اقرا با داخل على الحنفية وجب الرض عليه اقرا  
كان المستد بالليل هو الشافعي وساركة الحنفية المستد بالليل بان المراد به هو الظاهر  
وذلك من طريقين احدهما ان القرو في اللغة الطاهر وتثبت عليه بان القرو مشتق من الجمع  
ولهذا يقال ما **فصل** في هذه المسئلة لا يثبت على ما في القرو مشتق من الجمع  
وراعي غلط ادما يكثر **فصل** في الثاني ان يكون المراد بغير احسنا **فصل** في  
والجمع انما يكون في حال الطهر فانما يجمع فيه الدم **فصل** في الثاني ان يثبت ان ادخل على الطهر  
يوجب اكثر من ثلثه اقرا با داخل على الحنفية اوجب اكثر من ثلثه اقرا بالظهر بعد وبقية  
الحض فربما على ثلثه اقرا ولحق ما يتعلق به المخالف من الدليل على ما ذكرناه في مسالك  
الخلاف في القرو **فصل** واما اذا كان الامة لفظان فيتعلى كل واحد منهما بلفظ وبقاؤ  
اللفظ الآخر وهو مثل استدلال الشافعي على ان المراد بالليل عقد النكاح بقوله نعم  
ولا يعطوه ان يثبت ازا جهل فلهذا على المزا **فصل** في الثاني ان يثبت ان ادخل على الطهر  
الهم والعقد موقوف عليهم اذ لو لم يكن كذلك لما تيمم العقد بقوله المزا هذه  
الامة هي التي ارى منع المزا ان يعتد لنفسها المراه اضاف العقد اليها  
انما يثبت ازا جهل فلهذا على كل واحد منهما من جهة بظاهره **فصل** في الثاني ان يثبت ان  
يثبت في الوجه الذي يتعلق به السائل ليسم دليله ما اذا كان السائل

المراد بالليل هو الحنفية وساركة الحنفية المستد بالليل بان المراد به هو الظاهر وذلك من طريقين احدهما ان القرو في اللغة الطاهر وتثبت عليه بان القرو مشتق من الجمع ولهذا يقال ما فصل في هذه المسئلة لا يثبت على ما في القرو مشتق من الجمع وراعي غلط ادما يكثر فصل في الثاني ان يكون المراد بغير احسنا فصل في والجمع انما يكون في حال الطهر فانما يجمع فيه الدم فصل في الثاني ان يثبت ان ادخل على الطهر يوجب اكثر من ثلثه اقرا با داخل على الحنفية اوجب اكثر من ثلثه اقرا بالظهر بعد وبقية الحض فربما على ثلثه اقرا ولحق ما يتعلق به المخالف من الدليل على ما ذكرناه في مسالك الخلاف في القرو فصل واما اذا كان الامة لفظان فيتعلى كل واحد منهما بلفظ وبقاؤ اللفظ الآخر وهو مثل استدلال الشافعي على ان المراد بالليل عقد النكاح بقوله نعم ولا يعطوه ان يثبت ازا جهل فلهذا على المزا فصل في الثاني ان يثبت ان ادخل على الطهر الهم والعقد موقوف عليهم اذ لو لم يكن كذلك لما تيمم العقد بقوله المزا هذه الامة هي التي ارى منع المزا ان يعتد لنفسها المراه اضاف العقد اليها انما يثبت ازا جهل فلهذا على كل واحد منهما من جهة بظاهره فصل في الثاني ان يثبت ان يثبت في الوجه الذي يتعلق به السائل ليسم دليله ما اذا كان السائل

المراد

المراد



الاول في الشافعي ما ذكرناه احاديث على ذلك بان يقال ان كل من  
انما يكون العقد بالقبول وانما يكون ان يقرب من كونه فاصلا والجماع بينهما  
فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا والجماع بينهما  
الزوج والواحدة الى الماتر بها فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
والذي يدل على ذلك هو انه لما روي هذه الآية يادى الوالي وهو متعلق بشار النبي الي  
نوعه وانما لا يملكه الا لو كان ذلك اضافة فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
حتى بعد من يقرب من كونه فاصلا وانما لا يملكه الا لو كان ذلك اضافة فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
العقد ان يقول الوالي للمراه لا يزوجني فكل من يقرب من كونه فاصلا فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
ان لا يملكه فكل من يقرب من كونه فاصلا فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
فيما ان يشتركا في العموم وذلك مثل ان تستدل الخلق في ان الغبار في الطلاق والفساد  
بقوله تعالى الطلاق مبريات الى قوله فان طلقها فلا محل له من بعد حتى يتكلم زوجها غيره فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
يوجب ان يطلق امرأته ثلثا ولم يقبل من ان يكون حراً او عبداً فاقضى ذلك ان العقد اذا كان  
لجنة حرة انه ماله ان يطلقها مطلقاً وانما لا يملكه الا لو كان ذلك اضافة فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
مستتر في الآية انه جعل لكل زوج ان يطلق امرأته ثلثا ولم يقبل من ان يكون زوجته  
حرة او امه فاقضى ذلك ان الجزا اذا كانت حرة امه ان لا يطلقها مطلقاً وعندها ماله ان  
اكثر من المقتضى وكل واحد منها يعلق بعموم الآية في اطلاق مذهب الخصم فان كان  
المستدعي بالليل هو الجاني على ما ذكرناه بين ان يكون ان يخلقه روح الامه فان يقول  
وقال الله سبحانه وتعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به والى تحتها في الحرة فاما الآية  
فلا يملك الا فداً ولا على ان المراده روح الحرة وان كان المستدل بهذا الشافعي وشركه  
الحنفي في الاستدلال بانه يجوز ان يكون العقد داخلاً في الآية لان مقتضاه العبد لا يصح  
كما يقوله الحنفي **فصل** وقد بين في هذا الباب ما ليس منه وهو ان تستدل احدهما  
بظاهر الآية والآخر بعمومها وذلك مثل ان تستدل الشافعي ان الجحرام بالجموع فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
يعلق الجحيم بعمومات والحنفي ليس بشهره والحقيقة ثبت ان المراد به وقت اجرام  
الجحيم مقبوضات يدل على انه يجوز الاجرام في غيرها فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
وجه في الآية ان بعض جواز الاجرام في بلادته اشهر فادان انما ذلك في بلادته اشهر فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
منهم كثر من ان يقال هذا اعتراض على الصريح بالعموم وذلك ان يجوز  
بأن يكون الجحيم في اجرامه في بلادته اشهر لزمنا ان الحرة في جميع النسخة في اجرامه  
لزم في جميع النسخة واذا اجرام ذلك في جميع النسخة او قلنا ان يكون وقت الاجرام اشهر

عبد

معلوم ان في بعض النسخة اللغات على الصريح وذلك ان يجوز **فصل** وما لم يحرر هذا الكتاب  
مما لم يحرره مثل ان تستدل بظن معارضة السائل بدليله وذلك مثل ان تستدل الشافعي في  
الحلوه انها لا تقرر المهر بقوله تعالى وان طلقها فلا محل له من بعد حتى يتكلم زوجها غيره فكل من كان له ان يقرب من كونه فاصلا  
الاية فاقضى الله تعالى نصف المفروض من المطلقه قبل المتعدي وهذه مطلقة قبل المتعدي  
فوجب ان يثبت لها نصف المفروض من مفعول المخالف هذه الآية حجة لنا على ما يقضى به اذا خلا  
ومنها سده انها لا توجب لها جميع المفروض وعندها حجة فادان ان يوجب جميع المفروض  
فانها سقطت في الحكم والحوال ان يقال هذا فرض مسئلة على المستدل وليس للسائل ان  
يفرض مسئلة على المستدل وانما فان هذا الاستدلال بدليل الخطاب وانما يكون به  
فلا يجوز لكم الاحتجاج به الا ترى انك لو بددت الاستدلال بدليل الخطاب وانما تستدل به  
ما حاز فكذلك اذا استدل لك انما لم يجز لك ان تعارضه به وعلى ان دليل الخطاب انما  
يصح التعلق به عينا اذا لم يود الى اسقاط النطق فاما اذا ادى الى اسقاط النطق لم يصح  
التعلق به فانه فرع للنطق ولا يجوز ان تعترض القرع على اصله وفي هذا الموضع من علمنا  
بالدليل اسقاطا للنطق وذلك اننا لو قلنا اذا خلا بها ومستها بيده وجب لها عليه جميعه  
لزمنا ان يوجب الجميع وان لمستها بيده من احد الموضعين لم يوجب الموضعين واذا فعلنا ذلك  
انطلقا قوله وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم وقد بينا  
ان ذلك لا يجوز **فصل** اعراضا عن الاستدلال باخلاق الفرائد **فصل** اعراض  
على الآية باخلاق الفرائد اعراضا عن الاستدلال بقراءة لقراءه فيعارضه السائل  
بقراءة اخرى ليقول القراءه التي تستدل بها على غير ما حمل عليه المستدل ليمنع من الاحج  
بها **فصل** الثاني ان تستدل بقراءة فيعارضه اخرى تستدل بها عليه في المسئلة كما يعارضه  
بانه اخرى **فصل** فاما الاول فكل من يستدل الشافعي على وجوب الوضوء من من الساقية بقوله تعالى  
اولسوا الساقية بقوله المخالف المراد به الجماع والدليل عليه انه في قوله ولا تستمسكوهما  
تستعمل في الجماع من فاعلم ذلك لان كون الجماع لانه يعلق بعمومها  
ومما يشترطها فاما المتسكك باليد فلا يحتاج الى تعليلها فمتنع هذا من الاستدلال بالآية في  
والحوال عز ذلك انما ان احدها ان من ذلك لا يقتضي الجماع فان الملامسة قد تستعمل  
في المتسكك باليد ايضا ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يمسك مع الملامسة وراوية ان  
يتمسك بيده ولا يترك العموم الذي ذكرناه لا مرجح **فصل** الثاني ان يقول انما اجمع  
بين القراءتين فكل القراءه على الجماع وهذه القراءه على سائر انواع التمسك والجمع  
بينهما او من اسقاط احدهما **فصل** اما الصريح الثاني وهو ما كان على سبيل







في انما ان الموكل في الوكيل الموقوف فاذا امكن الاستعمال المثل في التمسك  
استقام والاستعمال او في امره في سقاطه والناظر انه لو فتح ان في كل شئ من جميع  
ما في الدنيا من الامور كان لا بد له من **الاستدلال** بالكتاب من جهة  
الناظر في الكتاب في هذا الثاني فقلبن احدهما باويل الظاهر في الثاني في الخصيص  
العموم فاما باويل الظاهر في الباويل على ضربين احدهما باويل اللفظ على معنى استعمال  
اللفظ في مثله كثيرا والثاني على معنى استعمال اللفظ في مثله كثيرا فاما باويل في  
موضع استعمال اللفظ في كثير فهو من الاستدلال الشافعي في الحاشي في الكتاب  
بقوله تعالى وكاتبهم الله وهذا امر فاقضي الوجوب في الحاشي في قوله على  
الاستدلال بل كذا وكذا في مثل هذا فيحتاج الى اقامة البرهان على ان ما ذكره من  
الناظر في اللفظ ان استعمال اللفظ في امره في الاستدلال في اللفظ في اللغة ولهذا ذهب  
كثير من الناس الى ان الامر في بعض الاستدلال وانما يحتاج الى اقامة البرهان على ان ما ذكره  
الامر في الاستدلال وهو ان يذكر بعض ما يدعي على ان لا يتعارضوا في الاستدلال على ان  
الامر فيهما وزد على سبيل الاستدلال لا على سبيل الحاشي في الجواب عن ذلك ان سلك  
عن ما ذكر من الدليل في سقطة او ينفقه في شغل الدليل كاذبة فيقول له الظاهر في هذا  
عن الباويل في قوله المصداق والعمارة **فصل** واما ما يستعمل اللفظ في مثله  
ولكنه غير كثير فهو من قول الباويل على ان الذي بيده عقدة النكاح هو الولي في قوله على  
فان ما قبله من قول الاستدلال في ان قال الذي بيده عقدة النكاح ولو كان الذي بيده  
عقد النكاح لم يزوج لعل الا ان يعفون او يعفوا له في الخطاب في رواج خطاب  
موجهة في ان يعفون عن خطاب المواجهة في الخطاب في العينة فلما عدل عن خطاب المواجهة  
الى خطاب العينة دل على انه غير المواجه فعول الساق في ما انكرت على من يقول ان  
المراودة المواجه وان كان قد عدل في الخطاب عن المواجهة الى العينة فان العدول  
عن خطاب المواجهة الى العينة والعدول عن خطاب العينة الى خطاب المواجهة  
جائز في لغة العرب ولهذا ما في الله تعالى في اذا كنتم في الفل كخبرين بهم رخص بطييه فبدأ  
بالمواجهة في مخاطبته ثم اخرجه في مخاطبته في الخطاب في العينة وقال تعالى السراية يتألف  
منه وكيفية **فصل** في الخطاب في العينة ثم عدل الى خطاب المواجهة فدل على ان  
ذلك جائز ودا اختلف ما ذكرناه جعلناه على ذلك دليل كذا وكذا او يذكر بعض ما يستدل  
عليه في المسئلة في مثل هذا الباويل في الحاشي في الساق في قول اللفظ للباويل  
في اللغة في الثاني الى اقامة الدليل على ان هذا الموضع الذي احلف فيه المراد  
في ما ذكره الباويل في اللفظ في الجواب عنه كما في القسم الذي قبله وهو ان يتكلم في

الدليل الذي ذكره لستعمله الباويل الذي يتعلق **فصل** فما يلحق بالباويل ولدي منه  
وهو ان ياول اللفظ على معنى استعمال اللفظ في مثله وذلك ما ان يستدل الساق في على ان  
الامر في الظاهر في قوله فقلبن احدهما باويل الظاهر في الثاني في الخصيص  
ان الذي امر الله تعالى بالطلاق فيه زمان الظاهر في ذلك زمان احدهما في قول  
المخالف هذا الاحتمال ان المراد به هذه الطلاق في هذه الاستدلال كذا او لا ويرى  
بعض ما يستدل به على ان العدة بالخصيص **والجواب** عن هذا ان يقال هذا الذي  
في بعض ما يستدل به على ان العدة المعروفة في الشيا واما عده الطلاق فلا يعرف في الشرع  
في اللغة ومن شرط الباويل ان يكون اللفظ بقبوله وهذا اللفظ في قول الباويل  
ولا يحتمل فلا يجوز تركه لما هو اقوى منه **فصل** في الكلام في الخصيص في  
العموم في معنى الكلام في الباويل الظاهر في الثاني في الخصيص في العموم في معنى  
ان الخصيص في العموم في الحاشي في ان اكثر من بيان الموضع الذي حمل اللفظ عليه  
واما الدليل على ان المراد به ما قاله في الحاشي في الباويل على ان لفظ العموم في  
الخصيص في ذلك في قول الباويل في الساق في على طهارت الذي يقول تعالى والذين يطهرون  
من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرز منه ولا يفضل من المسلم والذي في قول المحدثين هذه  
الامر في قوله فاحضها واجملها على المسلم بدليل وتذكر بعض ما يستدل به على ان طهارت  
الامر في قوله لا يستدل به على ان المراد به ما قاله في الحاشي في الجواب عن ذلك ان  
الدليل الذي يستدل به على الخصيص في بعض ما يستدل به في سقطة

**المعارضة**

في الحلو معارضة الكتاب من ان يكون ينطق او يعمله وان كان ينطق لم يلزم من بله  
ما ان يكون اعلم منه او احصيه او مثله في العموم والخصوص **فصل** في ان كان  
وذلك مثل ان يستدل الشافعي على حرمة وطى الحائض اذا انقضت منها ولم يعتدل  
بقوله تعالى ولا تعربوا عن طهروا ما اذا طهروا فانوه في معارضة الحنفية بقوله تعالى  
نساء وكم خيرة نعم وانوا حرثكم اناس يمشون اليه والطريق في الحاشي في ذلك ان يقال  
هذه الآية عامة واما ما حاضره في الحائض فيحمل ان يتكلم في الحائض في الحاشي في ذلك  
الحائض في استعماله في معنى امكن الجمع في الحر معارضة احدهما بالآخر **فصل**  
وان كان احصيه في ذلك مثل ان يستدل الحنفية في المسئلة التي ذكرناها بقوله تعالى  
نساء وكم خيرة نعم وانوا حرثكم اناس يمشون اليه في معارضة الشافعي بقوله تعالى  
ولا تعربوا عن طهروا ما اذا طهروا فانوه في الحاشي في الجواب عن ذلك

في لغة



ان نسف المعارضه لتسلم ما تعلو به من العموم وذلك ان يقول قوله ولا يعرف حتى  
يظهرن فاذا اظهرن حمل ان يكون المراد به الظاهر من العموم وهو ان يستدل بالعموم  
ان يكون الله تعالى في كل زمان وفي كل مكان فاما ان يحمل هذا القول على العموم  
فيعرف المعارضه في الكلام وسعي عموم الابه **فصل** واركان صله في العموم  
والخصوص في كل من هذه احوال اما ان يكون عامس او خاص او كل واحد منهما  
عاما وجه خاص من وجه فان كان عامس وذلك مثل استدلال الشافعي في جوار الموت  
والفداء لله تعالى واما ما بعد واما قد احيى بعض الحرف او زارها معارضه الجني في قوله  
تعالى ما كان لشي من ان يكون له استوى الله والطريق في الحرف **فصل** صله امر ووجه احدها  
الجمع بينهما ان يقولوا بالاجمع من الاستدلال فيكون عليه اذا اراد الامام المظلي في  
العدل اجملا فيسأله اذا اراد الامام المصلحة في المروا في الفداء والجمع بين اليتين او في  
استقاط احدهما بالآخرى **والبيان** ان سبع الاول في منعهما بالثانيه بان يقول الله تعالى  
وذلك ان ابي بكر بن كريب يدرى وانما يدرى بعد هذا وهذا فان ابا بكر بن كريب في السهم انما كانت يوم  
يذكر والمسلمون يومئذ قليل فلم يكتفوا واستدلوا بظهور اول الله تعالى واما ما بعد واما قد  
والبيان ان يرجح ابينا على انتهم بعض انواع الرجحان عما يدرى في **فصل**  
وان كانا خاصين لم يكن استجما لهما ولم اجد ذلك في كتاب **مسائل**  
الاخلاق والطريق في الجواب عنه ان سبع الاول فيهما بالثاني من عرف النافع في راجله  
وجو النافع في راجله احدهما على الآخر فوجه من وجه الرجحان **فصل** وان كان  
كل واحد منهما عامسا من وجه خاص من وجه وذلك مثل استدلال الشافعي في حرمه شعز  
الميتة بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة ولم يفرق بين الشعز وغير ذلك **فصل** معارضه  
الموت بقوله تعالى ومن اوصوا فيها واولادها واشعارها انا ومناعا الى حين ولم يفرق  
بين ما يؤخذ في حال الحيوة وبين ما يؤخذ بعد الموت فليس المستدل ان يحمل الله الشايل  
على ما يؤخذ في حال الحيوة بل دليل الله الخاصه في حال المات والاشايل ان تحمل  
الله المستدل على غير الشعز بل دليل الله الخاصه في الشعز وفي مثل هذا اذا وقع  
المعارضه **فصل** في الطريق في الجواب ان راجح المبتدئ فيهما على انه الشايل بان  
يقول المفسر الى انما ادلى به قصد بها بيان الحكم وانما قصد بها بيان الحكم  
انما قصد بها بيان الحكم انما ادلى به قصد بها بيان الحكم وانما قصد بها بيان الحكم  
فالمفسر انما قصد به بيان الحكم او في **فصل** ونقول انما قصد في الخطر وانما قصد في  
لهذا ان الله تعالى في الجمع بين الخبرين ملك الميتة في **فصل** في الخطر

تعالى وانما قصد به بيان الحكم انما ادلى به قصد بها بيان الحكم وانما قصد بها بيان الحكم  
يعرف الخطر على الجواب **فصل** في ما اذا كانت المعارضه بعينه  
ان يحمل الابه على ان يكون في الحمل الثاني **فصل** او ظاهره المحتمل في الاول او  
عموم الحمل في الخصيص **فصل** فان كان في ظاهر الحمل الاول **فصل** في الاستدلال السافعي  
جواز الموت والقد بقوله تعالى واما ما بعد واما قد احيى بعض الحرف او زارها معارضه الجني في قوله  
ان يقال هذا النص والتقدير في القياس **فصل** وان كانت الدلالة ظاهر الحمل في الاول  
مثل استدلال الشافعي في جوار الموت واما ما بعد واما قد احيى بعض الحرف او زارها معارضه الجني في قوله  
الاجاب **فصل** او عموم ما ختم الخصيص كاستدلال الشافعي في قس شيوخ المتكبرين  
بقوله فاقبلوا الطير من وطأه استعراق الحسن معارضه الجني في العله **فصل** والطريق  
في الجواب ان يكلم على العله بما تستقطبها من الوجوه التي تذكرها في باب الاعراض على  
القياس لتسليم الظاهر والعموم ومن الجنب من احاطت عن العباس في شط اقبله مع  
الظاهر ولا اجترأوا بظاهر الخصيص في العموم وقد ثبت فساد ذلك في غير ذلك  
**كتاب** في الكلام على ما يلحق بالكتاب وما لا يلحق به **فصل** في ذكرها وجوه **فصل**  
بالكتاب وبها في عدة ارض عليه والكلام هاهاها في الحق الكتاب وبيان الاعراض عليه **فصل**  
**فصل** في ما يلحق بالكتاب في حرقه في الحجاب الجليل ما في ان رسول الله صلى الله عليه  
فراه او في عهد من القرآن وذلك مثل ما روى الشافعي في عدد الرضا عن عائشه  
رضي الله عنها انها قالت كان ما اول الله تعالى عشر رضاء معلوما في حرق من فسخ من  
معلومات فما روى رسول الله صلى الله عليه **فصل** ومن مما ينسب في القرآن **فصل** في الاعراض عليه  
من وجه احدها ان يعرض عليه ما يعرض **فصل** على خبر الواحد **فصل** في الجواب عنه كالجواب  
في ذلك في باب **فصل** والبيان ان يقول هذا الوثب ثبت قرانا واسار القرآن في  
الواحد في حرقه واما قالوا ان هذا الوثب ثبت قرانا ولو كان قرانا لكان قتلوا من حمله  
القران فكتبوا في المضاجف لا سيما وقد قالت عائشه رضي الله عنها ما روى رسول الله  
وهي مما يلي القرآن **فصل** والجواب عن الاول ان يقال ان هذا السار قران من جهة الحكم  
والحكم في حرقه اسبانه في الخبر الواحد وارسلت الملاوه **فصل** وهذا روى عن عمر بن الخطاب  
لو ان يقال راد عمر في كتاب الله لكتب الله الرحمن الشيعه والشيعة اذا رادوا حرقه  
الشيعة وكلام الله والله عز وجل **فصل** فان هذه الابه من جهة الحكم وان لم يثبت  
جهة الملاوه والكتاب حتى قال لا يهلكوا عن الزجر اي لا يتركوا العمل بها فيها وان



























قربیه  
والله اعلم بالصواب

ان يقول ان الحكم اذا اعلو على التمسك بالامر في تعلق عذ وجود اوليها كما قال تعالى والسارق  
 والسارقة فاقطعوا ايديهما وانا ان نمنع المترواق وحت ظاهرهما تعلق القطع باول من يوجد  
 وكذلك ما هنا وحسبها تعلق به الخصم في الاستفاد **فصل** فاما اذا اعلو كل واحد  
 منهما باحد لفظي الجز وما اول اللفظ الاخر وذلك مثل استدلال الجن في الكساح لغير  
 ولي بقوله على الامم اخو بنفسها من وليها في جعل المراه اخو بنفسها قد على ان الامر  
 العقد اليها **و** قد دل له الشافعي هذا حجة لنا انه استلها وليا وامات الولي لها دليل على  
 ان الامم العقد اليها لو كانت ما لكه للعقد لما جعل لها وليا **و** ليس له ان يتعلق  
 بغيره الامم اخو بنفسها من وليها الا ان يتعلق بقوله من وليها فتسأ واية الحق **و** الطريق  
 في الجواب ان سقط الوجه الذي عساه السائل في تسليم دليله وذلك ان يقول لما جعل  
 الامم اخو بنفسها وجب ان يكون قوله من وليها محمول على ولا به الكفاة والاعتراض  
 وعندها ان لها وليا والكفاة **و** ثم ذكر السائل ان يقول له مثل ما قال وهو ان يقول لما جعل لها  
 وليا وجب ان يكون قوله الامم اخو بنفسها اراد به في حال الاجابة واحتمار الارواح وعندها  
 ان احتمار الارواح الى السب فعلق كل واحد منها بظاهر من اللفظ وسأول ظاهر صاحبه  
 فيكون في ذلك منزله المستند دليل والمعارض له دليل **فصل** في المبتدئ منهما اما  
 الاستسقاء او الرجوع **فصل** واما القسم الثاني في المشاركة وهو ان يشارك في عموم  
 وذلك مثل ان يستدل الجن في مسئلة الساجدة بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وفي بعض  
 النسخ اضرار فيجوز ان لا يحرز **و** يقول له انما في هذا مشترك الدليل لا في منع المال من  
 غير ماله والحيولة منه ومنه اضرار فيجوز ان لا يحرز الحق العموم فكل واحد منهما متعلق  
 بالعموم **و** الطريق في الجواب عنه ان سقطا الجهة التي تعلق بها المشاركة فان يقول الحق  
 في هذه المسئلة انه ليس في منع الساجدة من المعصية منه اضرار لانه يدفع اليه القيمة فيقول  
 عنه الضرر بذلك **و** اذا سقطت المشاركة سلم له الدليل **و** ان كان الساقع هو المستند  
 بالاستدلال فشاركه الجن في احاد عن سؤاله فان الاضرار بالمعصية منه السبق واستعمال  
 الخبره اولى **فصل** وقد اختلفوا في هذا **فصل** وهو ان يستدل احدهما بظاهر **و** لا يحرز  
 بعمومه **و** وذلك مثل ان يستدل الساقع على منع اخراج الركوة عن بلد المال بما روى مع  
 انه قال لاهل المنزل امر ان اخذوا الصدقة من اعدائكم فاخذوها **و** فقرأتم وهذا القضي  
 ان يؤخذ من اهل اليمن والفرق فيهم **و** يقول المجالف هذا حجة لنا لانه على انه يجوز ان  
 يؤخذ من بعض بلاد اليمن والفرق فيهم **و** يقول المجالف هذا حجة لنا لانه على انه يجوز ان  
 يؤخذ من بعض بلاد اليمن والفرق فيهم **و** يقول المجالف هذا حجة لنا لانه على انه يجوز ان











[illegible][illegible]















الشرع  
 في قوله تعالى ما قالوه **فَقِيلَ** ومن ذلك ان يرد على السب المنقول وهو مثل ان يشترط في الشك في ربه الى لال في رمضان وانما قيل من اجراء روي ان امرأيا حيا الى التي عليه في الهلال خصام امرأيا التي انما قيل ذلك في قوله تعالى في قوله في ذلك وجوه  
 يوم عيسى والخبر فضيحه في عين واذا اجتمعت الامور وجب السوف فيه والحوار في ذلك وجوه  
 احدها ان يقال هذا راد في السب المنقول وذلك ان الذي روي سهادة الواحد بالروية وامرأيا  
 صا الله عليه بالصوم فالظاهر ان سهادة جميع السبب ان وجوب اليوم جميع الخبر في ان  
 انما قيل انه كان ذلك في يوم عمر فقدر ان ذلك السب المنقول وهذا الخور وهو انما روي  
 ان عليه سبهي فسيروا في ذلك ان السبب جميع السبب وان السبب جميع الخبر وكذلك فاهما  
 والثاني انه اذا اجتمعت الامور وحل في حمل على اظهر الاحتمالين وعلى الثاني هو انما روي  
 فاما الغم فانه عارض حادث فلا يجوز حمل الخبر عليه اليه بل هو الثالث هو انه لو كان الخبر  
 سعلق بما ذكره لذكر وقيل ان لا يجوز ان يعلو الخبر معني ولا يقبل فاما السبب في ان الخبر  
 لا يغلقونه وحرار رابع وهو ان يقال لو كان كما ذكره اسفل السبب في ذلك وهذا الحوار لا  
 المحي فيها ذكره من المال في حاله الغم والصحة لا تخفى على احد ولاها في ذلك في قصة خور  
 في حالها على السبب وهذا اميل ان يستدل السامع في الحوار الصادرة في قول العبد روي وان  
 الخ صقع قال انما روي الله صا الله عليه في صاحب ليل اوجب النار بالقل فقال اخبروا عنه ربه الحق  
 الله في كل عضو منها عضوا منه من الماء فيقول المحالف لعل ان يكون قلبه بمنقذ وذلك في قوله  
 فيقول السبب لو كان خالف الحكم لا يستفصل فاما يستفصل في علم انه لا يخلف فيقل ما قالوه  
**فَقِيلَ** منها ان مصر عن السبب المنقول وهو مثل ان يستدل السامع في العلم اذا اعتد  
 تحت انه لا خيار لها باروز عاينه رضى الله عنها ان يتره اعقت وكان زوجها عبد الحرة  
 رسول الله عليه والظاهر انها اعقت تحت عتيد فيقول المحالف لما خبرت لا بها اعقت تحت ربح  
 ففقا وانما ذكر حال الزوج وان كان عبدا فغيرنا وسانا لجمال ان ذلك من جملة السبب وهذا  
 كما روي في حديث المسيعة التي ترقى لان ذكرها استغارة في خبرها تعريف لها والسبب في تفرقه  
 فقط عند ذلك هاهنا والحوار ان هذا نقصان من السبب المنقول وذلك ان الظاهر ان جميع ما  
 نقل مشيب من جعل بعضه سببا وبعضه يعرفنا وقد خالف الظاهر وخالف هذا احد المتشبهين  
 فانه قد ثبت بالاجماع ان السرقه على ان تقرا استب للقطع فعلم ان ذكر الاستغارة يعرف  
 لها وليس كذلك هاهنا فانه لا يستدل على ان عتيد على الانفراد سبب لسوق الخناز فوجب ان يحمل  
 جميع ما قد شيا في الخبر **فَقِيلَ** الكلام على الاستدلال  
 ما روي رسول الله صا الله عليه وسلم في ذكره في انما روي له الشرع ان السبب قول **وَقِيلَ**  
 واه ان ومضى الكلام على القول والكلام ما هاهنا الفعل وحمله ذلك ان الفعل والاول  
 باربه ما يوجه عليه من الاعتراض من اجلا في الرواية والمنارعة في مقتضاها وهو السبب والاول  
 طريق

في قوله تعالى ما قالوه

فَقِيلَ

وَقِيلَ

عبد الله **فَقِيلَ** في قوله تعالى ما قالوه **فَقِيلَ** ومن ذلك ان يرد على السبب المنقول وهو مثل ان يشترط في الشك في ربه الى لال في رمضان وانما قيل من اجراء روي ان امرأيا حيا الى التي عليه في الهلال خصام امرأيا التي انما قيل ذلك في قوله تعالى في قوله في ذلك وجوه  
 يوم عيسى والخبر فضيحه في عين واذا اجتمعت الامور وجب السوف فيه والحوار في ذلك وجوه  
 احدها ان يقال هذا راد في السبب المنقول وذلك ان الذي روي سهادة الواحد بالروية وامرأيا  
 صا الله عليه بالصوم فالظاهر ان سهادة جميع السبب ان وجوب اليوم جميع الخبر في ان  
 انما قيل انه كان ذلك في يوم عمر فقدر ان ذلك السبب المنقول وهذا الخور وهو انما روي  
 ان عليه سبهي فسيروا في ذلك ان السبب جميع السبب وان السبب جميع الخبر وكذلك فاهما  
 والثاني انه اذا اجتمعت الامور وحل في حمل على اظهر الاحتمالين وعلى الثاني هو انما روي  
 فاما الغم فانه عارض حادث فلا يجوز حمل الخبر عليه اليه بل هو الثالث هو انه لو كان الخبر  
 سعلق بما ذكره لذكر وقيل ان لا يجوز ان يعلو الخبر معني ولا يقبل فاما السبب في ان الخبر  
 لا يغلقونه وحرار رابع وهو ان يقال لو كان كما ذكره اسفل السبب في ذلك وهذا الحوار لا  
 المحي فيها ذكره من المال في حاله الغم والصحة لا تخفى على احد ولاها في ذلك في قصة خور  
 في حالها على السبب وهذا اميل ان يستدل السامع في الحوار الصادرة في قول العبد روي وان  
 الخ صقع قال انما روي الله صا الله عليه في صاحب ليل اوجب النار بالقل فقال اخبروا عنه ربه الحق  
 الله في كل عضو منها عضوا منه من الماء فيقول المحالف لعل ان يكون قلبه بمنقذ وذلك في قوله  
 فيقول السبب لو كان خالف الحكم لا يستفصل فاما يستفصل في علم انه لا يخلف فيقل ما قالوه  
**فَقِيلَ** منها ان مصر عن السبب المنقول وهو مثل ان يستدل السامع في العلم اذا اعتد  
 تحت انه لا خيار لها باروز عاينه رضى الله عنها ان يتره اعقت وكان زوجها عبد الحرة  
 رسول الله عليه والظاهر انها اعقت تحت عتيد فيقول المحالف لما خبرت لا بها اعقت تحت ربح  
 ففقا وانما ذكر حال الزوج وان كان عبدا فغيرنا وسانا لجمال ان ذلك من جملة السبب وهذا  
 كما روي في حديث المسيعة التي ترقى لان ذكرها استغارة في خبرها تعريف لها والسبب في تفرقه  
 فقط عند ذلك هاهنا والحوار ان هذا نقصان من السبب المنقول وذلك ان الظاهر ان جميع ما  
 نقل مشيب من جعل بعضه سببا وبعضه يعرفنا وقد خالف الظاهر وخالف هذا احد المتشبهين  
 فانه قد ثبت بالاجماع ان السرقه على ان تقرا استب للقطع فعلم ان ذكر الاستغارة يعرف  
 لها وليس كذلك هاهنا فانه لا يستدل على ان عتيد على الانفراد سبب لسوق الخناز فوجب ان يحمل  
 جميع ما قد شيا في الخبر **فَقِيلَ** الكلام على الاستدلال  
 ما روي رسول الله صا الله عليه وسلم في ذكره في انما روي له الشرع ان السبب قول **وَقِيلَ**  
 واه ان ومضى الكلام على القول والكلام ما هاهنا الفعل وحمله ذلك ان الفعل والاول  
 باربه ما يوجه عليه من الاعتراض من اجلا في الرواية والمنارعة في مقتضاها وهو السبب والاول  
 طريق

في قوله تعالى ما قالوه

فَقِيلَ

وَقِيلَ

فَقِيلَ

وَقِيلَ

فَقِيلَ

وَقِيلَ



فيه لكنه قال هذا يعني فاستحكم في ان يثبته موضع الامر والعقل وان ينقض الوجوب  
فالمراد من بعض ذلك ان يثبت قاطع البراهين فوجب ان يحمل على الوجوب **فصل**  
انما يتقوى الجمال وهو عجز وجهه احدى ما جاء به **فصل** ولا يثبت الا في وجهه  
فمن احد من الوجهين قد عني السائل اجمالها المنع من التلويح وذلك مثل ان يستدل السائل بظاهر  
المتن ما روي عنه رضي الله عنه من ان كانت افرك المني مزج **فصل** الله تعالى عليه وهو يضل على  
ظاهره اذ لو كان خيرا لقطع الصلاة واستنابتها **فصل** يقول المجتهد في حمل بعضه على البيان  
وذلك ان الحرف قصبة في غير وجهه جال يحمل ان يكون الذي قلناه وحيث ان يكون كثيرا ولا يرد حمله  
على الامور من ان ينقض الواحد لا يحمل على وجهين فوجب التوقف فيه على البيان **والطريق** الى  
ان يثبت ان حمله على العقل ليسقط قايده العقل وذلك ان عايشه امارت ذلك فيستدل به على  
كلامه الذي يثبت ان يكون ذلك قدر الكبر لا يعنى على الوجه المستدل به على الظاهر **فصل** وهو ادعى  
وهو ان يثبت ان من الحرف يحمل على انه كان كبيرا وذلك انها قالت كذا في كل الذي من ثوب رسول الله  
جاء به **فصل** وهذا اخبار عن افعال متكررة في احوال مختلفة وبعد مع تكرر الفعل واحتمال الاحوال  
ان يكون المتن فيها عا ضفة واحدة في الفقه على ان يطلان ما قاله **فصل** وقد يلقى هذا النوع  
منه وهو ان يدعى الجمال بما يحمل امره لكنه في احدها اظهر ذلك **فصل** ان  
المراد على هذا ان يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم صاح بسهارة واحدة فيقول قالوا هذا  
ان يكون في يوم غيم في الحرف قصبة في غير وجهه **فصل** ان يقال ليس هذا من الحمل بل من احواله وان  
احتمال كونه الا ان الظاهر انه كان محمولا لانه اظهر الجاهل **فصل** وان كان ذلك طاهرا  
في احدهما خرج عن احوال الجمال **فصل** وانما فان هذا حكمه نقل مع السبب بالطاهرة انه يعلق  
بما ثبت وكان لما ذكره ما ثبت له كونه طاهرا بذكره على انه لا ما ثبت له ذكره **فصل** والوجه في  
الوجه الا عرا من عليه بالمشاهدة له ذلك مثل ان يستدل المجتهد في حوارك من جهة الاراضي  
انفسه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ترك فسمه بعض خبيره لو كان ذلك واحتمال ما ذكره فيقول السائل  
بعد ان ينزل البراهين فانه ان ترك فسمه البعض فقد قسم البعض ما اذا حاز له ان سئلوا ما نزل حاز  
لما ان يعلق ما قسمه في مثل هذا ان كان المبتدئ بالاستدلال هو المجتهد كما ذكرنا احاط  
بما يعلق انما قسمه بان قسمه حمل الوجوب والحتمل الاستحباب وترك الحمل كما اذا نزلنا  
من انه غير واجب فحمل ما رويتم من القسمه على انه فعل ذلك استحبابا واحتمالا بليل انه  
ترك قسمه البعض ولو كان ذلك واحتمالا لما ترك ان ترك الواجب في المحذور وان كان  
لم يرد هو الشافعي احاط بما يعلق المجتهد فيقول يحمل ان يكون ما رويته انما ذكره ما سئل  
بقول السائلين كما فعل في احوال هو ادعى وحمله على ذلك بل ما روي انه قسم البعض

هذا هو الوجه  
في قوله  
فانما فان هذا حكمه

وهو ان يعلق ما قسمه حمل الوجوب والحتمل الاستحباب وترك الحمل كما اذا نزلنا  
من انه غير واجب فحمل ما رويتم من القسمه على انه فعل ذلك استحبابا واحتمالا بليل انه  
ترك قسمه البعض ولو كان ذلك واحتمالا لما ترك ان ترك الواجب في المحذور وان كان  
لم يرد هو الشافعي احاط بما يعلق المجتهد فيقول يحمل ان يكون ما رويته انما ذكره ما سئل  
بقول السائلين كما فعل في احوال هو ادعى وحمله على ذلك بل ما روي انه قسم البعض  
فانما فان هذا حكمه نقل مع السبب بالطاهرة انه يعلق  
بما ثبت وكان لما ذكره ما ثبت له كونه طاهرا بذكره على انه لا ما ثبت له ذكره  
الوجه الا عرا من عليه بالمشاهدة له ذلك مثل ان يستدل المجتهد في حوارك من جهة الاراضي  
انفسه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ترك فسمه بعض خبيره لو كان ذلك واحتمال ما ذكره فيقول السائل  
بعد ان ينزل البراهين فانه ان ترك فسمه البعض فقد قسم البعض ما اذا حاز له ان سئلوا ما نزل حاز  
لما ان يعلق ما قسمه في مثل هذا ان كان المبتدئ بالاستدلال هو المجتهد كما ذكرنا احاط  
بما يعلق انما قسمه بان قسمه حمل الوجوب والحتمل الاستحباب وترك الحمل كما اذا نزلنا  
من انه غير واجب فحمل ما رويتم من القسمه على انه فعل ذلك استحبابا واحتمالا بليل انه  
ترك قسمه البعض ولو كان ذلك واحتمالا لما ترك ان ترك الواجب في المحذور وان كان  
لم يرد هو الشافعي احاط بما يعلق المجتهد فيقول يحمل ان يكون ما رويته انما ذكره ما سئل  
بقول السائلين كما فعل في احوال هو ادعى وحمله على ذلك بل ما روي انه قسم البعض

هذا هو الوجه  
في قوله  
فانما فان هذا حكمه





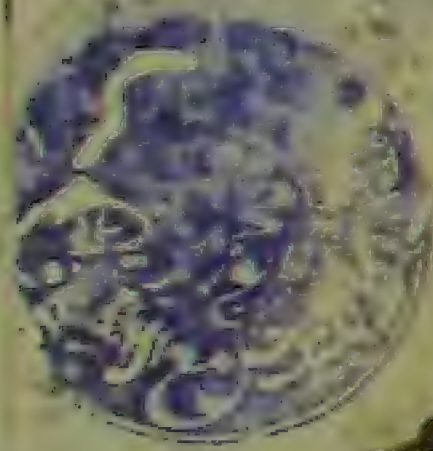






القول بان الجماعة **باب** وفي الناس من قال في هذا الجواب انه يجوز ما اختلفوا فيه على وليس اجاز  
قول بان **باب** ذكر ما يعترض من الخالفون على الجواب **باب** ما زاد بعض المحققين  
على الجماعة قول الرافضة في الاجماع انه ليس بحجة **باب** والحوال ان ذلك حجة في الدين واصل من  
اصول الشريعة وان شئت ذلك وانقلنا الكلام اليه من بعدهم الجماعة ليس بحجة ولكن فيه حجة  
لان فيه الامامة المعصومة على قولهم فوجبت المصرا اليه على كل حال **باب** وقصده من ذلك ايضا  
اعتراض اهل الظاهر في اجماع الناصر ومن بعدهم ان ذلك ليس بحجة **باب** والحوال ان هذا  
هو حجة ان شئتكموه وانقلنا الكلام اليه **باب** وقصده من ذلك ايضا اعتراض اهل الظاهر  
فما ظهر فيه من رخصته وسكوت الباقيين ان ذلك ليس بحجة لحوال ان يكون سكوتهم للثبوت  
في الفكر والروية وقد ثبتا فتدرك ذلك في الخلاف في الاصول **باب** وقصده من ذلك  
اعتراض بعض اصحابنا وهو ان على من يحرره ان هذا استكوت عن امام فحوال ان يكون لترك  
في فتايات عليه فلم يرد دعوى الجماعة وقد سبق في ذلك كله في التنبيه في الخلاف فاعني  
**باب** في الكلام على قول الواحد من الصحابة **باب** وحله ذلك اني ذكرت في  
اقسام ادلة الشريعة ان قول الواحد من الصحابة ليس بحجة في قوله الحديث وهو حجة في قوله القصة وثبت  
ان اصحاب ابي حنيفة جعلونه بوقفا اذا خالف القياس **باب** وان حجة في حجة به فالكلام عليه من ثبوت  
وجه احدهما ان يقول ان هذا قول واحد من الصحابة والعباس مقرر عليه **باب** والما ان ينقل  
الخلاف في المسئلة **باب** والثالث على ما نقل عنه **باب** فاما ما اعترض عليه فانه قول الواحد من الصحابة  
والجواب عنه خلاف باختلاف المخرج فان كان شافعييا وذلك مثل ان ثبت ان عليا  
من رابعهم من اربع نسوة بغيره كفارة واحدة **باب** ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال فمن اقر  
من اربع نسوة انه بغيره كفارة واحدة **باب** فبطل له هذا قول واحد من الصحابة فلا حجة فيه  
والحوال ان نقول ان ذلك عدى حجة في قوله القصة فان شئت ذلك وانقلنا الكلام اليه **باب**  
او نقول قول الواحد من الصحابة عدى حجة وعندك اذا خالف القياس فهو حجة وهذا يخالف  
للقياس فوجب ان يكون حجة على المذهبين **باب** وان كان المخرج حجة حقيقيا وذلك مثل ان يستدل  
بشئ اشهر شيئا بهن وباعه من رايه باقل من ذلك التمس قبل ان ينقل التمس البين الاول  
ان ذلك لا يجوز ما روي ان عابسه انكر ذلك وقال اني قد روي عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة  
انه ما رايته اجماعا مع رسول الله **باب** ان يتوب فبطل له هذا قول الواحد من الصحابة ليس  
بحجة **باب** والجواب ان من هذا ليس بقول واجد بل هو قول فقيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القياس لا  
يدل على ذلك والظاهر انه بوقف **باب** وايضا فان لم يثبت على زيد بن ابي ربيعة في هذا وقولته فانه

باب ابطال الجمع **باب** وقد اختلفت الروايات بالقياس في ثبوت ان الجماعة بوقفا  
وهذا هو الحق ليس بامانة لو كان ذلك عن توقف لرفقة ذلك الوقت او في وقت اخر  
ولم ان القياس لا يدل عليه بل لا يجوز ان يكون قد ابطلت ذلك في بصره رايه  
اجدما استدلاله الى الف في هذه المسئلة **باب** وقوله ان البعلية وتقرر ان يكون  
عن توقف غير صحيح **باب** ان الصحابة قد كان بعضهم على بعض في مثل هذا الموضع ان ابراهيم قال  
في القول من شأنا بصلته وقال البرقي في الله رزوات تجعل ان ابن ابي واصل ان ابن ابي  
والمعنى ان الله في الجد من ارا ان يفرج خرايم جهم فليطهر من الجد والاحوة ولم يكن في  
ذلك توقف وانما قالوه بالراي والاحتياط فبطل ما قالوه **باب** وقصده من ذلك  
نقل الخلاف وذلك مثل ان استدلال ان في بداخل الجد من ما روي عن عمر وعلى رضي الله  
عنهما قال لا تعتد عن الاول بغيره العدة ثم تسعيل العدة من الثاني وقول الجعفي فزروي عن  
شعيب بن جابر مثل قولنا فصار المسئلة خلافا بينهم **باب** والحوال ان سكر على المنقول عن  
معادنا لتسقطه لئلا له قول عمر وعلى رضي الله عنهما او يقول علي قوله في الودع قول الواحد  
من الصحابة حجة فاذا عارضه قول غيره صار كالحجس المعارضين فصا فيهما الى  
الرجح والرجح مقرر لانه قول الله ليس فهو اولي من قول الواحد **باب** او قول امامين فهو  
اولي **باب** وقصده من ذلك الثالث فهو الكلام على المنقول وهو مثل الكلام على ما نقل  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحوال عنه كالجواب عن ذلك **باب** في الكلام  
على ما يقول المصنف **باب** فمضى الكلام في ادلة المصنف **باب** والكلام على ما  
يقول المصنف وهو اربعة **باب** في الخطاب **باب** وفي حوي الخطاب **باب** ودليل الخطاب  
في الخطاب **باب** واما اسئل كل واحد من ذلك في باب الخطاب **باب** في الخطاب  
على حسن الخطاب **باب** وحله ان حسن الخطاب ليس دليل على الاعتداد استدلاله في المسئلة  
واما هو صرحا في الكلام **باب** به فضاف الى اللفظ ليمر الكلام وقد نفا الى الكلام  
بوجه دليل المستدل ويضاف مرة الى ما قبل الاول **باب** فالذي يضاف اليه ليمر الكلام  
بوجه استدلال الشافعي في بوقت المصنف **باب** فاستدل بالحق بغيره في المسئلة  
فوقه في بانه اشهر معلوم ان الحق اقول **باب** والحق ان يوصف بالاشهر فثبت  
ان المراد به وقت احرام الحج اشهر معلوم ان الحق في المضاف واقام المضاف الى  
مقاييسه واعربه باعرايه كما قال تعالى واسئل القرية **باب** وانه اهل القرية **باب** وقال تعالى  
رحمة عود ما السواق والارض ومعام مثل هذا **باب** والارض وغير ذلك مما لا يحصى













حتى لا يظن ان من تعلق باستار الكعبة او حرق من فيه واذا احتمل ما ذكرناه حملناه عليه  
بالعبارة **فصل** ومنها ان يقال ان يكون قد خسر هذه الحالة بالذبح على الغالب  
ان يقع على هذه الصفة وعلى هذا الوجه فيخرج الكلام على الغالب وهذا مثل ان يستدل في  
ان التيمم لا يجوز في الجهر بقوله تعالى وان كنتم على سقر ولم تحذوا ما قلتموا فشرط ان يكون مسافرا  
قد دل على انه لا يجوز للجهر **واستدل** في ان جلق الرأس من غير ان يكون في الجهر منية بقوله  
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او تحريرا وان كان  
ادى من راسه فدل على انه اذا لم يكن في الجهر لم يكن في الجهر **فصل** ومنها ان يكون قد خسر  
سائر ما ذكرناه من الغالب ان لا يعدم الماء في السفر وحالة الا واما  
ان المستدل يقصد الى الخلق في حال الاخراج لا عند الا اذا خسر هذه الحالة بالبيان لهذا المعنى  
في الجملة وهذا كما قال في الرهن وان كنتم على سقر ولم تحذوا كتابا ففدية من صيام او صدقة  
بالرهن من الغالب ان الحاجة الى الرهن يكون في هذه الحالة ان الكتاب الذي يوثق به يعدم في  
الحالة ولم يخص للمخالفين في الحكم وفردك خسر في الخلع حالة العذر فقال وان خسر  
فيما خسر ودان الله فلا جناح عليهما فيما اذنت به لمن الغالب ان الجلع لا يفعل في هذه الحالة  
عند الحاجة ولم تكن ذلك للمخالفين في الحكم واذا احتمل ان يكون الخصم ما ذكرناه حملناه عليه  
بالعبارة **فصل** ومنها ان يقال ان يكون خسر هذه الحالة بالذبح لسفر الجهر  
معناه فيقضي عترة عليه فسوف اجره بالاحتياط وهذا مثل ان يستدل في الجهر في خسر ما  
لا يترك الحجة من الصود في حال الاخراج بقوله عليه السلام خمس حجاج على من فلهن في الحاد والحرم  
الحج والفاضة والحذاه والعراب والكل العقور **فدل** على ان ما عدا هذه الحجة  
لا يخل فيها في الحرم **فقال** له تخيل ان يكون خسر هذه الحجة بالذبح لسفر الجهر في معناه ويقضي  
عنتها عليها فسوف اجره وتكثر قوائمه وهذا المأدب ان النبي عليه السلام قال لا تسعوا انتم بالزوجة السعير  
لا تسعروا بالماء والماء انتم بالزوجة السعير **فقال** له انما هو في الجهر في الجهر  
لنفاش عنتها عليها كما قال عليه السلام اربع من اجزاء الضحايا العوزا السعيرة والمرضة البسيسة  
والعرح التي عرجها والكسرة التي انقي محض هذه الاربعة لنفاش عنتها عليها فذكرها هنا  
فهذه هي الوجوه التي سأل بها دليل الخطاب كثيرا **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان من  
ان الدليل لا يحمل ما ذكرناه من المأدب في الثاني ان مكلم على ما ذكره من العباس ليس ما يتعلق به  
الدليل **فصل** في الاستدلال بدليل المستمتر في معنى الكلام في الاستدلال بدليل الصفة وفي الكلام  
بدليل المستمتر قد عرفت ان المستمتر لا يدل على ما ذكرناه من الاستدلال بدليل الصفة وفي الكلام  
ذلك وذلك مثل ان يستدل الساق في ان التيمم لا يجوز بغير البراءة ما روي ان النبي عليه السلام قال جعلت لي الأرض مسجداً

او استدلال

في الجهر

وزانها ظهوراً في خبر البراءة لا كدليل على انه لا يجوز التيمم بغيره **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان يقال هذا  
بدليل الاسم والاسم لا دليل له **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان يقال هذا  
كما تقول بدليل الصفة فان سلمت هذا اصله **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان يقال هذا  
بإستدلال بدليل الخطاب **وهو** استدلال بالماضيه من الحكمين وذلك ان النبي عليه السلام ذكر  
في كتابين غلبوا احدهما على جميع **وهو** حوار الصلاة فقال جعلت لي الأرض مسجداً وذكر الحكم  
الاخر وعلقه على جزء من الأرض **وهو** حوار التيمم فقال وتراها طهوراً ولو كان خور التيمم وكل  
ما يجوز الصلاة عليه لما عدل عن جفرت الأرض الى جفرتها فلما عدل وغاير من الحكمين دل على انه  
فيما لا ينفك عنهما **فصل** ما يتصل بدليل الخطاب من الاستدلال بدليل الخطاب  
وحديثه ان استدل بالخصم بشتبه بدليل الخطاب وليس من دليل الخطاب في كل واحد  
هو من الاستدلال بنفس الخطاب **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان يقال هذا  
ذكره عقيب القول في دليل الخطاب من جهة ما يستدله دليل الخطاب على من لم يعرفه له المقضي  
الفاظ وعرض عليه ما تعرض على الدليل وذلك على اوجه **منها** الاستدلال بالخصم  
باللف واللام وذلك مثل ان يستدل الساق في استفاضة شفعه الحار بقوله عليه السلام  
السفعة فيما لم يقسم ما اذا وقع الحذر فلا شفعه فحفل احسن الشفعه فيما لم يقسم ولا شفعه  
بالمقسوم **فقال** هذا استدلال بدليل الخطاب والجهر بقوله **والحوادث** ان يقال ان هذا  
بإستدلال بدليل الخطاب وانما هو استدلال بنفس الخطاب وذلك ان قوله السفعة يقضي  
الجش لزا الملاقاة واللام للجش فكانه حال جش الشفعه فيما لم يقسم ما اذا جعل جش الشفعه  
فما لم يقسم ما سبقه بالمقسوم فصار ذلك كقوله عليه السلام البسه على المدعي والامر على المدعى  
عند جعل جش المدعى وجبه المدعي عليه لم يقسم لجعل في جبه المدعي **فصل** ومن  
الاستدلال بالجهر بالاضافه وذلك مثل ان يستدل الساق في حجة الله في ان الصلاة لا تعقد بغير  
لقط الكبير لقوله عليه السلام مضاج الصلاة الوضوء وتحملها الكبير فحفل جش التحريم هو الكبير قبل  
عالمه التحريم لها **فقال** هذا استدلال بدليل الخطاب **والحوادث** عن ذلك من طريقين احدهما ان يقال هذا  
استدلال بدليل الخطاب وانما هو استدلال بنفس الخطاب وذلك انه اضاف التحريم الى الصلاة  
والاضافه تقضي الجش المسمى انه اذا قال مال ربي لم يزل كان معناه جميع ما له الميزان واذا  
قال علم فلان الله كان معناه جميع علمه الله فكذا اذا قال التحريم الصلاة التحريم وجب  
ان يكون معناه جميع التحريم **فقال** له لا يفي في غير التحريم وذلك ان  
بالاضافه كالعريف بالالف واللام المسمى انه يفتي به المصنف كما نعت به المفرد بالواو  
فقال لا يرد الظهور كما تقول العلامة الطويل ونحوها ان العريف بالالف واللام يقضي خسر  
الجش في كذا العريف بالاضافه **فصل** من ذلك الاستدلال بالجهر بانما مثل ان يستدل

استدلال

والدليل



الساق في اتحاد النية في الوضو قوله عليه **الاما الاعمال بالاداة** قد اعلت انه لا يعمل بغيره **المخالفة**  
 هذا الاحتياج بدليل الخطاب وغيره نقول له **والجواب** ان هذا الاستدلال بدليل الخطاب **انا**  
 هو استدلال نفس الخطاب وذلك انما للمحمول انه بعض المتبادر اليه ونفي ما عداه فاذا قال  
 انما العمل بالسياق كان معناه العمل بالسياق وانما العمل بالسياق هو العمل عليه **الاما قوله**  
 لن اعني ان الوجود الموهوم والغيره ولهذا قد خلق الى انك لا بد للخطاب بما لقاضي  
 ابي حامد المروزي وغيره ولم يذكروا الاستدلال بانها قد اعلت ان الاستدلال به استدلال  
 بالبطون بالبريل **فصل** من ذلك الاستدلال بالخصر بقوله ذلك وهو مثل ان استدلال الساق في  
 نجاح الاله بتوليه تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم فعول المخالف هذا الاستدلال بدليل الخطاب فان  
 الاله يدل على ان مخاف العنت يجوز له ذلك ولا يجوز لمن يخاف العنت ودار الحما  
 به **والجواب** ان يقال هذا استدلال بنفس الخطاب بل ان ذلك يستعمل في الجمع والخصر معناه  
 ان هذا الذي ذكرناه كله لم يخاف العنت فخرج من مخافة العنت عن ان يكون له ذلك وهذا كما  
 قال في الجمع من منع بالجملة الى الحج فما استتبع من الهدي ثم قال ذلك لمن لم يكن له اهله خاصر  
 المستحرام فافضح ذلك ان وجود الاله على من لم يهر اهله جازي المستحرام الجرام ولا يكون ذلك على  
 غيره فكذلك هاهنا والله في التوق **فصل** الكلام على معنى الخطاب وهو القياس قد مضى  
 الكلام على خطابات ونحو الخطاب **فصل** في دليل الخطاب ونفي الكلام على معنى الخطاب وهو  
 القياس **وهو** من اعظم ادلة المعقول شاملا وكثيرا كلاما وقد صنعت في هذا الباب عمدا  
 واملت فيه اشيا كثيرة وانا اعلم به هاهنا قولا ملخصا على ما تقضيه نزلت الكتاب واثبت  
 جميعه انصح من اعتراض على القياس وما لا يقع ان شاء الله **فصل** في كون القياس منسبدا  
 به من ذلك **اعلم** ان ما تعرض به على القياس وجوه اجدها الاعتراف عليه بان المحل له فيه لا يجوز  
 اسانة بالقياس **والثاني** الاعتراف عليه بان ما يحمله اصول لا يجوز ان يكون اصلا **والثالث** اعتراف  
 عليه بان ما جعله على لا يجوز ان يكون على **والرابع** الاعتراف عليه بان ما جعله حكما لا يجوز ان يكون  
 حكما **والخامس** الاعتراف عليه بالممانعة في الاصل **والسادس** الاعتراف عليه بالممانعة  
 في الوصف **والسابع** المطالبة بفتح العلة **والثامن** ان يقول لموجب العلة **والعاشر** ان تعرض  
 عليه بعدم التأثير **والحادي عشر** ان تعرض عليها بالقض **والثاني عشر** ان تعرض  
 ان تعرض عليها انها لا يجوز في اجسامها **والثالث عشر** ان تعرض عليها بفساد الوضع **والرابع عشر**  
 ان يقلبها **والخامس عشر** ان يعارضها بغيرها **وفي كل واحد من ذلك ثابث اثنان** **فصل** في كيفية  
 ايراد علم القياس وطريق الجواب عنه **فصل** في بيان ما يثبت به من هذه الاعترافات  
 وحله ذلك ان اول ما يثبت به السامع من اعترافه ان سطر في المختلف فيه هل يجوز اثباته بالقياس  
 فيمنع منه ان كان يجوز اسانته **فصل** في سطر في الاصل هل يجوز ان يقاس عليه **فصل** في العلة هل يجوز ان يكون  
 بالقياس

مثل ذلك عليه فيمنع منها ان لا يجوز ذلك **فصل** في الممانعة في الاصل ان لا يكون مستلزما **فصل** في الممانعة  
 من الوصف ان لا يكون مستلزما **فصل** في صحة العلة في الاصل **فصل** في قول لموجب العلة ان  
 امكانه من بعض **فصل** في انما يشترط في القياس على القول لموجب العلة **فصل** في ما يثبت به من عدم  
 الباطن والكثرة **فصل** في ما يثبت به من ثبوت القياس بالممانعة والممانعة **فصل** في ما ذكرناه وما ذكرناه وما  
 غير ما قدمناه جاز ان كان قد ذكرنا ان جسد في الممانعة والقض فانه لا يجوز ان يقض  
 في مانع من الاقضية **فصل** في وجود العلة والحكم **فصل** في ما مضى بعد المناقضة فقد رجع فيما سلك  
 من وجود العلة **فصل** في الامانة **فصل** في ما كان المختلف فيه لا يجوز اثباته بالقياس **فصل**  
 في صحة الاله من نفاة القياس ومن مقبضية **فصل** في ما مضى من نفاة القياس فانه يتوجه  
 ذلك منه على كل قياس لا يهر على القياس جميع الاحكام الشرعية وثبت ان  
 ليس بدليل وهو طريق من طرق الحكم **فصل** في الجواب عن ذلك ان يقال ان القياس اصل  
 من الاصول الشرعية وطريق من طرق الحكم فان سلمتموه والاثبات الكلام اليه فان  
 سلموا ذلك والاثبات الكلام اليه **فصل** في ما مضى من نفاة القياس فانه على صواب  
 كثره **فصل** في ادرك من ذلك ما يكره في النظر وذلك على اوجه منها ان استدلال في اسان  
 ام طريقه القطع بالقياس **فصل** في منها ان استدلال على اسان من طريقه العادة والوجود بالقياس  
 ومن احكامها من اضاف اليه ان استدلال في اسان اللغة بالقياس **فصل** في قد المحو بعض المحققين  
 وجوها اخرى انا استنها فاما بعد **فصل** في ما مضى من استدلال على ما طريقه القطع  
 بالقياس **فصل** في هذا لا يكون في الاصول وقد يكون في الفروع **فصل** في ما مضى من استدلال من  
 قال من احكامها بان اجماع السامع فما اختلفت العاهه فيه يسقط حكمه لا خلاف  
 ونفي المنه اجاعا فنقول انه اجماع من اهل العصر على حكم الحادثة موجب القطع بحجة  
 كما لو سلمت خلافه **فصل** في قول المخالف هذا اثبات اصل من الاصول طريقه القطع  
 بالقياس وما طريقه القطع لا يجوز اسانته بما يوجب الظن **فصل** في الجواب عن هذا ان يقول ان ما  
 لا يجوز ان يستلزم طريقه القطع بالقياس الذي لا يعطيه نفعه عليه **فصل** في ما مضى من صحة  
 علة ما يجوز اثبات مسابيل القطع به ولهذا نفي الاستدلال بالقياس في اصول البيانات  
 كاسان القاضي وخلو في حال واثبات الروية **فصل** في ما مضى من استدلال في اصول البيانات  
 حيث لا العمل فيها بقطوعها **فصل** في هذا القياس مقصود بحجة علة محارز اثبات  
 الحكم به **فصل** في ما مضى من العلة بما يوجب القطع **فصل** في ما مضى من هذا ما لم يثبت به  
 ان استدلال الساق في اسان القول بدليل الخطاب بان التحفة المضمومة الى الاسم معني هو  
 نزع من لا يتم غير موجب ان بعض المخالف باطلا في دليله الاستدلال **فصل** في ما مضى من











تبريد الصاعدين

الحمد لله

نظر المتكلم انه قد له فتحه به علة **فصل** واما قولك لو حار العمل بالشبه لم يكن عمله على  
 بعض الاصول باولي من عمله على الثاني غير صحيح لان اجد النفس ترجع على الاخر  
 بوجه من وجوه **فصل** واما جعلك الاسم **فصل** فهو مثل ان تقول الشافعي في الكلب الاسود ان موزنه من  
 يري المصلي ان تعدد التلاوة **فصل** ابي يضر **فصل** فنقول المحالف جعل الاسم عمله وهذا  
 ما يجوز ان العمل به المعاني **فصل** سها ليست لمعاني فلا يجوز ان جعله علة **فصل** والحوار  
 ان يقال الاسم عند الجوز ان يكون علة وهذا المحذور فان ملكته واما بقوله الكلام  
 اليه **فصل** وعلى ان الموصاف بتخلق بها الحكم جعل صاحب الشريعة اياها  
 علة **فصل** وهذا من ان صاحب الترمذ لوضح بهذا الغليل الحار فاذا انشط المتكلم  
 ذلك كالدليل وحار **فصل** وقوله ان الاسم ليس لمعني ليس صحيح لانه معنى  
 ترى انه اذا قل كسر عرف منه معنى هذه الهمزة المحصورة وعلى ان هذا بطلان  
 به اذا نظر علة صاحب الترمذ وجعله علة فانه يجوز وان لم يكن معنى فسقط ما قالوه **فصل**  
 وقد يلحق بهذا اما ليس منه وهو ان يجعل باسم مشتق من معنى مثل ان يقول  
 الت معنى في القبي اذا قل لا روف لانه قابل فلا يرتك كالبائع فقال له هذا تحليل  
 بالاسم وذلك المحذور **فصل** فنقول هذا وان كان اسما الا انه سمي معنى وهو انه  
 فعل هذا الفعل الذي استحو به حرمان الميراث فهو منزلة شايبة المعاني **فصل**  
**فصل** واما جعل صورة المتلة علة فهو مثل ان تقول الشافعي في الوضوء  
 بالسبب انه لا يجوز ما نه توضع بالنيذ موح ان لا يجر وضوءه كما لو كان في الجهر **فصل**  
 ومثل ان يقول في منله العرايسع رطب على رويس الخيل بالتمر في الارض خرضا فيها  
 دون حمة او شبة يشبه يقع رطيس تمرين **فصل** فنقول المحالف هذا صورة المتلة  
 وليس المتلة فلا يجوز ان جعل علة **فصل** ما راعه المتلة معنى المتلة ومعنى الشيء  
 بحيث ان يكون غير الشيء الا ترى انه المحذور ان يقال في البرانة محرومة الزباله بزر  
 للمعنى الذي ذكرناه كذا **فصل** والحوار ان يقال يجوز ان جعل صور المتلة  
 علة طر كمال ما **فصل** ان يجعل به صاحب الترمذ حار ان يستط بالدليل وجعله علة **فصل**  
 واما قولهم ان معنى المسئلة بحيث ان يكون غيرهما دعوى بل المحذور ان جعل من المتلة  
 علة للحكم **فصل** واما تحليل البرانة بترلود الدليل عليه الحار ان جعل علة ولكن الدليل  
 ثم بدل علة فسقط ما قالوه **فصل** واما جعل النقاء فهو مثل ان تقول الشافعي  
 في السمير بغيره **فصل** اب انه ليس بتراب ولا به السمير به كما لو سمير بشي الى الدقة  
 والفضة **فصل** فنقول المحالف هذا ليس صحيح لان الموح للحكم هو المعنى **فصل** واما عدم المعنى فلا  
 يوجب حكما والفقهاء المعنى فلا يجوز ان يدل على الحكم **فصل**







انه يرفع بالموت ولا خلاف انه يرفع في الاصل وسبقنا المنع **فصل** وما يابن وضع التسليم وهو  
ان يقول في الترتيب في الوضوء واجب ما يابن عماده فيخرج الاحتياط بالثبوت واشتراط فيه  
الترتيب كالملاحة **فصل** فيقول المخالف ان الترتيب في الوضوء فانه لم يزل ارفع في اوقات  
من اربع ركعات فاني يرفع اخر صلاه اجزاء وان لم يأت به في الترتيب فدل على ان الترتيب  
ليس شرطاً عندنا فلا يقي **فصل** فيقول المنفذ لا خلاف انه اذا قدم السجود على الركوع او فزرك الركوع على  
الغراء ان ذلك لا يقي وهذا الموضوع تكفي في التسليم ومن كان حكم العجلة بالثبات كفي في  
التسليم موصى واجيد **فصل** وما لا ياله فهو مثل ان يستدل ان في احوال غسل الاغصان والركوع  
المكرر عدداً فيقول انه حيوان وحش في حال حيوته فوجب غسل الاغصان ولو غره جدياً انما للكلب  
فيقول الحنفى ان التسليم الاصل فان الكلب لا يغسل الاغصان ولو غره جدياً **فصل** فيقول المنفذ ان  
تسليم والذى للكلب عليه والدليل عليه ما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله طهرنا انا احدكم اذا وقع  
فيه الكلب ان يغسل سبع مرات اجزاء من التراب واذا سلك صلبه ما ذكرناه في باب الفرع  
عليه **فصل** وما اذا كان من نضره مختلفاً مثل ان يكون لصاحبه المفاصل في المشقة  
قولان اوزوا بيان اولاً صحابه فيه وجهان فالجواب عنه من اربعة اوجه ثلثه ذكرناها  
والثاني ان سائر الصحابة من مذهب التسليم ومن المنع وذلك مثل ان تكسر الكفا في ان  
الطوبى بالحي على مذهبهم فله قرصه فيقول لانه احرأ بالحي وعلبه قرصه فانصرف اجزائه الى ما  
عليه **فصل** اذا اطلق النبي **فصل** وقال له لا تسلم هذا الاصل فان الحشر في رداء اللولوي  
روى عن ابي حنيفة انه يكون بطوعاً والجواب ان يقال ان هذا او ان كان قد روى في الاصل  
ما ذكرناه وهي رواية الاصول وقد ذكرها ابو الحسن الكرخي في محضره وقد ضمن انه لا يكره  
ان الصحيح من الروايات فاذا كان هذا هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة في القياس وسبقنا  
المنع **فصل** وما اذا لم يكن يعرف به مذهب من نضره وذلك مثل ان يستدل الحنفى  
ان الكافر اذا استلم وجهه اكرم من اربع انه لا يختار ان يغتسل به في جميع محرمات  
الكاح ولا الحشر منه بعد الاستلام وللبه اذا حشر المراء بين زوجين ثم استلمت فانها لا  
يحررهما **فصل** فيقول الشافعي هذه متلة ارفع فيها ما يابن ونحوه **فصل** والطريق الجواب  
عن ذلك ان يدل عليه فاذا استل ذلك بالدليل في القياس عليه **فصل** في بيان ما يابن بالمنع  
وليس منه وقد تعدى في المنع ما ليس منه وذلك من اوجه فمنها ان يمنع الاصل على قولين  
احداهما ولحق صاحب المفاصل خلافاً لذلك مثل ان يقول في جمل الكلب انه لا يظهر  
بالرباع لانه حيوان وحش فهو محرر **فصل** فيقول المخالف لا تسلم الاصل وان ابا يوسف قال  
انه يظهر حله الحر بالرباع **فصل** والجواب ان يقال هذا اختيار ابي يوسف ومذهبه وهو  
صاحب احسان ومنه من مذهب ابي حنيفة انه لمنزله المني واي ثور من اصحاب الشافعي ومذهب

الشافعي

الشافعي

لا يجوز بالمنع على قبل المني واي ثور لم يخرجه ارضا المنع على قول ابي يوسف **فصل** ومن ذلك  
وهو ان يمنع الاصل لانه موضع استحسان **فصل** والقاسم ان لا تسلم ذلك عند  
قوله الجوامع لانه ما يابن عماده في افسادها اليكفاره فلم يطل الجوامع ما يابن  
كالتصوم **فصل** فيقول الحنفى القياس ان يطل الصوم فلا تسلم الاصل **فصل** والجواب ان يقال ان  
هذا وان كان مقتضى القياس على قولك ان لا تسلم الاصل **فصل** في استحسان  
اقوى الدليلين فلا يجوز ان يكون مذهب القياس **فصل** ولهذا جئنا عن ابي حنيفة انه قال  
القياس ان كل من اكل او شرب شيئاً في صومه انه يبطل الا ان يركبه الحشر ان يهرقه  
فدل على انه ترك ما يعصيه القياس وصار الى الاستحسان فدل على ان ذلك مذهبنا  
واذا كان الله عز وجل يكره في القياس عليه **فصل** ومن ذلك ما يابن بعض اصحابنا  
ومن فاسد على الاصل في حكم تسوي في الفرع والاصل في الجملة وتختلفان في  
التفصيل انه يفضل عليه الجهم ومنع من الاصل وذلك مثل ان يستدل الحنفى  
في صم اللب الى الفضه في الركوه انما مالا في ركعاتها ربع العشر في كل حال فصر  
احدها الى الاخر كالتحاج والمكسرة **فصل** فيقول الشافعي هذا لا يقي ذلك ان اردت ان تقول  
فوجب صم احدهما الى الاخر بالوزن لم تقل بذلك في الفرع وان اردت ان الغنم لم يقي  
ذلك في الاصل لان التحاج والمكسرة لا يصر احدهما الى الاخر في القيمة وهذا على طريقه  
من ابي حنيفة في فصل العلة للتسوية ولا يقول بقلب التسوية **فصل** والجواب ان يقول الحكم هو الصم  
والقيمة احث بالجماع في الاصل كما خذ لك عندنا في الفرع واما بخلافه ان كفتة  
الصم بهذا المنع فله الجمع المتيقن انك بقسوس الطهارة على التتميم الجاه المبينة ان  
كانت في احدهما حاله لسه بالآخر في الكفة فان التتميم يوي السهم وفي الوضوء يوي  
الوضوء بالمنع هذا لا خلاف في صحة الجمع وكذلك هاهنا **فصل** ومن ذلك ان  
لمنع حكم الاصل باظهار علة وذلك مثل ان يقول الشافعي في الرق انه يثبت به الحيات  
في الكاح لانه عيب عظم المقصود من الاستماع فثبت به الحيات كالحث **فصل** فيقول  
المخالف ان تسلم هذا الاصل فان الحث لا يستل الحيات واما ما ثبت بعدم استقرار المهر فهذا  
يمكن المنع به ويمن ان يقال هذا ليس بالمنع الحكم واما هو سائر العلة التي تتعلق بها الحكم في  
الحث فهو علة منع ذلك من علته الحكم عليه **فصل** في بيان ان التزويع ليس في  
الربا اعداء ومن الطعم والمكسرة **فصل** والكباح الحشر عظم مشوق الحكم فيها  
لهذه العلة بالمنع **فصل** فيقول الربا علة ما قال لانه من علته بالربا والسعي وكذلك هاهنا

الشافعي

الشافعي

الشافعي

الشافعي



**باب الكلام في منع الوصف** اذا فرغ السائل من النظر في حكم الاصل عند دلالة الوصف الذي يجمع بين الفرع والاصل فان كان قد استدل الى ما بعده من شواهد وان اراد منع استعمل المنع وحمله ذلك ان المنع في الوصف قد يقع على اصل السائل وقد يكون على اصل المعجل **فاما المنع على اصل السائل** فيلزم منه اوجه احدها منع الوصف في الاصل **والثاني منع الوصف في الفرع** والثالث منع الوصف فيهما فاما الاول فهو مثل ان يقول الساع في مثل الترتيب في الوضوء انها عمارة بطلان الحديث فكان الترتيب شرطا فيها كالفصل **وقول المخالف** ان الحديث بطلان الصلاة وانما بطلان الطهارة بطلان الطهارة بطلان الصلاة **والجواب عن ذلك** من طريقين احدهما التفسير **والثاني الدلالة** فاما التفسير فهو ان تفسير ذلك بمعنى لم يكون موافقا للفظ وذلك مثل ان يقول اردت بقولي انه بطلان الحديث ان الحديث منع من تمامها والاحتياط في مقصدها وهذا مأمور **واما الدلالة** وهو ان يدل على ان الحديث بطلان ذلك مثل ان يقول لا خلاف بيننا انه لو سبقه الحديث فانصرف ليقضاه احد في طريقه ان الصلاة تطل وتبطل والصلوات طهارة فدل على ان الحديث بطلان الصلاة على الافراد **والطهارة على الافراد** **فاما الثاني** وهو منع الوصف في الفرع فهو مثل ان يستدل الساع على ان الاستحباب على ان حيا يبرأ منه فعمل يجوز ان يجعله العبر عن الغير فحار ان يجعله عنه باخرة كما الخطا **والثالث** يقول الحنفية استلزامه يجوز ان يجعله الغير عن الغير فان عذرا لا يدخله النيابة **والطريق** الجواب عنه امر اقل التفسير **والدلالة** فاما التفسير فهو ان يقول معنى قولي ان يجعله العبر عن العبر انه يجوز ان يامر الغير لمنه في الجرام عنه وصف التلبس اليه وهذا مأمور بالاجماع فسقط المنع **واما الدلالة** فهو ان يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه واله قال من حج غير انية او قضي عنهما مغرمات بحث يوم الغنم من الجوارات على خواز فجعله عن العبر **فاما المنع** الوصف فيهما فمثل ما مر في احكام الكتاب انه لا يظهر جلد بالذباغ انه حواء يحصل لهما من ولوعه عذرا او لم يظهر جلد بالذباغ كالحنزة **وقول الحنفية** استلزامه هذا الوصف مام في الفرع وفي الاصل فان العذر لا يمنع في ولوع الكلب وما في ولوع الحنزة **والطريق** الجواب ما ذكرناه من التفسير **والدلالة** فالتفسير هو ان يقول عندكم اذا لم يعلم على الطهارة لم يمتز واحد اخره الكبراء عذرا بعينه العدد بكل حال فقد صح الحجاب العددي ولوعه في الجملة **واما الدلالة** فهو ان يقول الدليل على الوصف ما روى ان النبي صلى الله عليه واله قال طهروا انا اجدكم اذ اولع في الكلب

**باب الكلام في منع الوصف** اذا فرغ السائل من النظر في حكم الاصل عند دلالة الوصف الذي يجمع بين الفرع والاصل فان كان قد استدل الى ما بعده من شواهد وان اراد منع استعمل المنع وحمله ذلك ان المنع في الوصف قد يقع على اصل السائل وقد يكون على اصل المعجل **فاما المنع على اصل السائل** فيلزم منه اوجه احدها منع الوصف في الاصل **والثاني منع الوصف في الفرع** والثالث منع الوصف فيهما فاما الاول فهو مثل ان يقول الساع في مثل الترتيب في الوضوء انها عمارة بطلان الحديث فكان الترتيب شرطا فيها كالفصل **وقول المخالف** ان الحديث بطلان الصلاة وانما بطلان الطهارة بطلان الطهارة بطلان الصلاة **والجواب عن ذلك** من طريقين احدهما التفسير **والثاني الدلالة** فاما التفسير فهو ان تفسير ذلك بمعنى لم يكون موافقا للفظ وذلك مثل ان يقول اردت بقولي انه بطلان الحديث ان الحديث منع من تمامها والاحتياط في مقصدها وهذا مأمور **واما الدلالة** وهو ان يدل على ان الحديث بطلان ذلك مثل ان يقول لا خلاف بيننا انه لو سبقه الحديث فانصرف ليقضاه احد في طريقه ان الصلاة تطل وتبطل والصلوات طهارة فدل على ان الحديث بطلان الصلاة على الافراد **والطهارة على الافراد** **فاما الثاني** وهو منع الوصف في الفرع فهو مثل ان يستدل الساع على ان الاستحباب على ان حيا يبرأ منه فعمل يجوز ان يجعله العبر عن الغير فحار ان يجعله عنه باخرة كما الخطا **والثالث** يقول الحنفية استلزامه يجوز ان يجعله الغير عن الغير فان عذرا لا يدخله النيابة **والطريق** الجواب عنه امر اقل التفسير **والدلالة** فاما التفسير فهو ان يقول معنى قولي ان يجعله العبر عن العبر انه يجوز ان يامر الغير لمنه في الجرام عنه وصف التلبس اليه وهذا مأمور بالاجماع فسقط المنع **واما الدلالة** فهو ان يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه واله قال من حج غير انية او قضي عنهما مغرمات بحث يوم الغنم من الجوارات على خواز فجعله عن العبر **فاما المنع** الوصف فيهما فمثل ما مر في احكام الكتاب انه لا يظهر جلد بالذباغ انه حواء يحصل لهما من ولوعه عذرا او لم يظهر جلد بالذباغ كالحنزة **وقول الحنفية** استلزامه هذا الوصف مام في الفرع وفي الاصل فان العذر لا يمنع في ولوع الكلب وما في ولوع الحنزة **والطريق** الجواب ما ذكرناه من التفسير **والدلالة** فالتفسير هو ان يقول عندكم اذا لم يعلم على الطهارة لم يمتز واحد اخره الكبراء عذرا بعينه العدد بكل حال فقد صح الحجاب العددي ولوعه في الجملة **واما الدلالة** فهو ان يقول الدليل على الوصف ما روى ان النبي صلى الله عليه واله قال طهروا انا اجدكم اذ اولع في الكلب

في المنع

في المنع

في المنع

في المنع



المحتمل  
يقول ان الدليل على صحتها هو ان الله تعالى قال والمحصات من الزواجر والاصناف  
التي لا تتركها فاحكامها الخراب من الكسبيات فالظاهر ان الحارث بن ابي جهم لا يتركها  
ذكر الصفة في الحكم لتعلم كما انه قال والبارز والارفة فاقطعوا الزواجر والاصناف  
في الحجاب القطع كان ذكره لتعلم الاحكام القطع فذلك ما هنا **فصل** فاما دلالته  
المستترة فقد يكون نصا **فصل** وقد يكون ظاهرا **فصل** فالنص مثل ان تدخل الكعبة في الذبح بالنسبة الظاهرة  
بانه عظم من الاشياء فلا يجوز الرجوع به كالمفضل وطالب الدلالة عليه فيل عليه ان النبي عليه السلام  
قال اما الشئ فاعظم من الشئ **فصل** واما الظاهر فمدني الجبته وهذا صريح بالتعليل الذي كراهه  
واما دلالته مرجحه الظاهر فقد يكون لفظا **فصل** وقد يكون شيا تبعا في الحكم **فصل** فاللفظ مثل ان  
يقول ان افعى في الفواكه انه حرم فيها الربا لانه مطعوم حرام فهو كالبز **فصل** وطالب الدلالة  
بمسند عليه تاروي ان النبي عليه السلام نهي عن بيع الطعوم بالطعام الا مثلا لمثل فالظاهر انه اما حرم  
الربا لانه طعوم **فصل** واما السب فهو مثل ان يقول ان افعى في الثياب المحترمة انها لا تروح لانها  
خبرة تسلمه موطوءة في القبل او ذهبت كارتها بالجماع فاستشهد بالبيع **فصل** فقال له ما الدلالة  
على ان العلة في الاصل ما ذكرت فقول الدليل عليه ما روي ان خنثى روجت وهي ثمة فحبرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل التخنن مع الشبهة قد دل على انها حرم لكونها ثيابا كما انه لما روي انه  
سئل فسيح اقصى ان يكون سبيح لانه شهي قد دل على ما كراهه **فصل** واما دلالته الاجماع فهي  
كثرة وذلك مثل اجماعهم على ان الحدود انما شرعت للحدود والكفارات للمطهرات والتكفير  
**فصل** واما الدلالة على صحة العلة من جهة الطرد والاستنباط فمرطوب من احكامها بيان  
الما ترون والما تسمونه الاصول **فصل** فاما بيان الما ترون فخص صحة العلة الى معلوم الحكم بها في  
الشرع وذلك غير جهر احكامها السلب والوجود **فصل** والما تسمونه المقابلة والتفسير **فصل** فاما السلب  
والوجود فهو مثل ان يقول ان افعى في الشبهة جرم لانه شراف فيه شئ مطهر فكان  
حراما كالحرم **فصل** فقال له ما الدليل على صحة هذه العلة **فصل** فقول الدليل عليه وجود الحكم بوجهها  
لو ان الله يزدو الهما **فصل** وذلك ان عصير العنب قبل حدوث الشدة المطهرة هو كمال واذا حدثت  
الشدة المطهرة فيه حكم تحريمه **فصل** واذا دارت الشدة المطهرة حكم بابا جته **فصل** ولو عرفت الشدة  
المطهرة عار التحريم قد دل على ان ذلك هو العلة **فصل** واما التفسير والمقابلة فهو مثل ان يقول  
ان افعى في الربا الفواكه انه مطعوم حرام فحرم منه الربا كالحبر **فصل** فقال له ما الدليل  
على صحة هذه العلة بالاصل فقول الدليل عليه انه لا يخلو عن الربا بالخبر اما ان يكون لانه مطعوم  
اولا انه موزون ولا يجوز ان يكون لانه موزون لانه لو كان للموزون لكان موزونا **فصل** واما ما كراهه  
الدرهم في الموزونات ان كل شئ من جنس واحد في الربا لم يحرر استماع احدهما في الآخر  
سالمه القصة والخطه والصفة **فصل** ولما احصى على حوار استماع الدرهم والدينار في الموزونات

د على ان الوزن ليس بعلة فسد انما حرمه الربا لانه مطعوم حرام **فصل** واما ما كراهه الموزون  
تسمى بالوزن لا على الحكم وذلك مثل ان يقول ان افعى في القصة انها تنقص الطهارة لا بالوزن  
سوى الطهارة في الصلاة لانه فضل الطهارة في الصلاة كالكلام فقال له ما الدليل على صحة هذه  
العلة فقول الدليل عليه ان ما سطر الوضوء في وقت من ان يكون داخل الصلاة **فصل** وان يكون خارجها  
في البول والغائط والملازمة وتساوي النواقض **فصل** وما لا سطر الوضوء في وقت من داخل  
الصلاة كالكلام والشم وتساوي النواقض **فصل** وما لا سطر الوضوء في وقت من داخل الصلاة  
دل على انه لا يدخل لها في بعض الوضوء **فصل** **فصل** في ذكر ما سجد به في صحة العلة  
وليس بدليل وذلك ان يقول الدليل على صحة هذا القياس ان كل ما دل على صحة القياس  
الحمله فهو دليل على صحة هذا القياس وهذا غير صحيح لان الذي دل على صحة القياس في صحة  
قوله **فصل** لم يثبت على ما احتج به **فصل** واجماع الصحابة **فصل** فاما قول مجاهد فلا يدل على صحة  
كل قياس واما ما دل على حوز الاجتهاد وهو ان يخبر في طلب علة الاصل وعلة الاصل انما يت  
الدليل **فصل** واما اجماع الصحابة فلا يدل ايضا على صحة كل قياس ما يثبت به اجماع القياس  
بلفظ عام فتعلق بعمومه في كل قياس واما روي عنهم انه سئل ما سئل باعيانها وفي ذلك  
المسائل لم يقبضوا الى المعاني صحيحة وعلة ثابتة فلا دل على صحة كل قياس **فصل** ومن  
ذلك ايضا ان جعل الدليل على صحة طردها وخبرها في المعلومات وهذا ليس بدليل ليس  
المراد من فرع العلة وموجها عوز ان يدل على صحة ليس الدليل لانه لا يقدم على المدلول ومن  
الطريق **فصل** في الدعوى لانه ادعى العلة في الاصل لما اطلوا بالدليل على صحة ذلك عليها باية  
علة في الاصل وجبت ما وجبت فلم يرد الادعى على دعوى **فصل** ومن ذلك ايضا  
ان جعل الدليل على صحة ما روي ان يقول اني لا احب ما يقبضها واما ما يقبضها فانه  
على صحة هذا ايضا غير صحيح لانه لا يثبت له ان يقبضها بل غير ما يدل على صحة  
الدليل فسد كراهته **فصل** وليس له ان يجعل علة ما يقبضها دليل على صحة العلة بل يحضمه  
ان يجعل علة ما يقبضها دليلا على قسائرها ولانه لو جاز ان يجعل هذا دليلا على صحة العلة  
لو جاز ان يستدل بخبر فطول صحى ان دل الدليل على صحة ان لا يجز ما يقبضه  
وايقاضه وهذا قوله احد فقهاء ما هنا **فصل** **فصل** القول لموجب العلة  
وانقول لموجب العلة سوال صحى لخرجه العلة عن ان يكون دليلا في موضع الخلاف **فصل**  
وجله ذلك ان الهاتين ضربان صواب لا بد من المعنى الذي يعلق عليه المختص  
البحر **فصل** وصورة يصح المذهب او بطله **فصل** ونسوخ القول لموجب العلة على  
صحة التبيين **فصل** وما الاول هو مثل ان افعى في الاخاذه لا سطر لا سطر في الموت لان الموت  
معنى بطل الدلالة لا بطل الاصل مع سلامة المقود عليه كالحوز **فصل** **فصل** **فصل**



المواضع

وهو المالحا قول لموجبه هذه العلة فان الذي يزيل التكليف وهو الموت عندى لا يظلم الجار  
الذي سئل عن معنى آخر وهو ان المال المثلث ولقد اقول اذا كان الموجز وصافي ح التيمر وكلا  
عما في نفسه الحارة لموته جيز لم ينقل الملك لموته ولو انقل الملك بغير موت بان باع  
الموجز بان المساجز بطل الاجاره وان لم يوجد الموت قد على ان الممثل عند فاما فاما  
واخر ان هذا امر عليه اوجه احدها ان يقول قد ارجوع عما سالت فيك شانه عن الاجاره  
ثم سئل فالموت الاجتبت بانها ما سئل طالبتي بالليل عليه قد على ان عندك اما سئل  
الموت وقد دللت على ان الموت لا يظلم الاجاره فلا يقبل رجوعك بعد التملك والى هو  
ان يقول قول معنى بربيل التكليف فلا يظلم الاجاره نصفي لا لا يظلم الاجاره ولا يكون  
من تبايع ابطلها وعندك وان كان الممثل هو انتقال الملك الى ان الموت سبب في ذلك ليز  
اخره ينقل الملك اليه والمالك ان يزل على انه لا يجوز ان يظلم الاجاره بان يملك  
وقد يكون هذا ينقصر العلة وقد يكون بغيره اخرى فاما ما يجعله اخرى فيقول في مثله  
اجاره لا يجوز ان يظلم الاجاره بان يملك الملك لانه لو كان ذلك سئل الاجاره لو حب  
اذا اجر عبده ثم اعنفه ان يبيع الاجاره لرب الملك فيه قد انقل ولما لا يظلم على ان  
انقل الملك لا يوجب الفسخ واما بنفس العلة فهو ان يكون عليه بطلان للمعنيين  
جميعا المعنى الذي دل عليه والمعنى الذي ادعاه السائل وذلك مثل ان يندل الجني في بيع  
جبار الرويه انه عقد معاوضه فلا يظلم لعدم الرويه كالتكاح فتقول الشافعي اما  
اقول لموجبه فان البيع لا يظلم عندى لعدم الرويه واما سئل بالجهالة ولهذا لولم يره ولكنه  
بشبهه بتمه وقال الحسن اجمع بين الامرين فاقول لا يظلم لعدم الرويه ولا يصح عدم الرويه  
جهالة لمعنى عه العقد كالتكاح **فصل** واما الفرق الثاني من العبد وهو ما  
نصب اساس الحكم فقط وهو ضربان احدهما ان يكون العبد للموازي **والثاني** ان يكون  
فاما القليل للموازي فهو مثل ان يندل الشافعي في الفصاح في الطرف ان يزوج قبل  
الانديمال لانه احد نوعي الفصاح فجارا رست معجلا وفوجلا كالفصاح في الفسخ  
والقول لموجبه ان يزوج المالحا لانا قول بخرجه فان عندى في جوار رست معجلا وهو اذا قطع  
بدرجل فجارجل في الحال فقتله عصب انقطع من غير فضل فانها هذا بيب الفصاح  
في الطرف معجلا **والجواب** ان يقال ان هذا ليس لموجب العلة ان هناك بيب الفصاح  
موجبا نهجا بعد ذلك بالقلد وتعليلنا نصفي ان يندل في الا تبدا معجلا وهم  
لم يقولون به فلما لم اقول لموجب العلة واما التعليل للموجب فهو مثل ما قاله  
اصحنا ان سقراط الرويه في الجلي انه مال في الرويه في الجول والصاب موجب ان  
يتزوج بغير زوج فيه اذه **وتبع** ما في في كالماتيه **والقول** لموجبه ان

يكونا يكونا

يقول الخصم اذا اوجها له الدية او الفضة تنوع نوعين نوع من الرويه وهو ما كان للمالك  
يعاقل ونوع آخر من الرويه وهو ما كان للفقير والفقير **والجواب** عن ذلك من وجهين احدهما ان  
سأل ان هذا ليس قول الموجز اجماله ليس فيما ذكره لا تنوع المال واما الثاني فانه  
وما لا يحى عليه وتعليلنا نصفي نوع المال في نفسه ونوعه وهم لا يقولون ذلك فلا يصح القول  
للموجب العلة **والثاني** ان تعليلنا للموجب فاقضي الخافه الحكيمة على العموم وابت انما  
يقول لموجبه في بعض المواضع فلا يكون ذلك قول الموجز العلة **فصل** في قول الشافعي  
في ترك القيام في الصلاة انه في تركه غير السفيه فوجبان يكون فرضا السفيه كسائر  
الفروض **وهو** المالحا لانا قول الموجز فان القيام عندى فرض في السفيه اذا كانت اوقه  
فقال هذا قول بعض موجهيها ما تعليلنا نصفي كونه فرضا السفيه في جميع احوال السفيه  
وانما نقول لموجبه في بعض احوالها فلا يكون ذلك قول الموجز بل عليه ان قول صاحب الشرح  
لواقتضى العموم في احوال القيام بان قال القيام فرض في السفيه لا يقع القول لموجب العلة في بعض  
احوال السفيه فكذلك قول المجمل **ما عدا** ما عدا اصر على العلة بغيره الماتيه  
وايضا ان عدم الماتيه في العلة هو ان لا يندل الحكم لعدم العلة وهو اصر على قد في  
العلة ولمنع نفيها وهو يقع على وجهين احدهما ان يدعى عدم الماتيه في وصف نقص العلة  
بالتسقاطه **والثاني** ان يدعى عدم الماتيه في وصف انقضاء العلة بالتسقاطه **فاما**  
نقص العلة بالتسقاطه فضربان احدهما ان يكون الوصف له تأثير على مذهب المجمل والحكم  
بعلوه عنه ولكن لا يندل في الماتيه **والثاني** ان لا يكون له تأثير على مذهب المجمل والافقي  
من الماتيه **فاما** الاول فيقول الشافعي في السبب الصغره انها لا تروى طاهرة  
سلبه ذهبت كارتها بالجماع فلا تزوج بغير رضاها كالماتيه **فقول** المالحا لانا في  
البكارة لا يندل في الماتيه **والثاني** ان يندل في سائر الوان لا فرق بين بقا البكارة وبين  
ذهابها وكذلك في التكاح **فصل** في ان يزوج في السبب الصغره انها لا تروى طاهرة  
والجواب ان سبب الوصف تأثير في الشرح الطرقة انما كانت ناشئه بامر ان احدها  
نطق صاحب الشرح وهو المصل في معرفه تامة الا وضاف **والثاني** ان يندل في  
سبب الماتيه **فاما** الاول فهو مثل ان يقول الشرح قد ورد في بانه وتعليل  
الحكم عليه والدليل على ذلك ان السبب للولي مع الدائم **وذكر** الصفة في الحكم بتعليل  
قد على ان ذلك عليه **واما** الثاني فاما قول الشرح في قوله تعالى ان يقول للماتيه ناشئه في  
ولا يندل في التكاح والدليل على ذلك ان الماتيه اذا كانت ناشئه لا يجوز تزوجها من غير نطق او ما  
تكون مقام النطق ولو كانت بكرا حازرت بها وتي شانه قد دل على ان للماتيه تأثير في هذا

الماتيه



الحكم ففتح اختياره في العلة ثم سلم على ما أورده ان ابل من ثمار الولايات وينبغي الفرق بينهما  
وتنزه الولايات فان السوء لم يجعل لها ثمر في الولايات وقد جعل لها ثمر في رايه المكاح على  
ما قد صاه فافتراقه **فصل** واما ما مر من ان اصل المعدل في شئ من الاصول فيمثل  
ان يقول السامع في الاستحسان انه لا يترفع من العبد لاسما عاده معلوم بالاجاز لم يترفع منها معضيه  
فاحسب فيها العبد كثر في الجواز **فصل** فقولنا لا يترفع هذا الوصف ان ما عده معضيه وما لم يترفع  
لنعضيه في باب العبد من الامور ان لا يستحق الفرق بين ان يكون مقدمه معضيه وبين ان لا  
يترفع في باب العبد معضيه عندك وكذا في راي الجواز بالاجماع يعتبر فيه العبد سواء تقدمه معضيه  
او لم تقدمه واذ لم يكن لهذا الوصف ما يترفع عليه لم يترفع من العبد على علة **فصل** واما قبله مثل  
هذا وان لم يكن ما يترفع من اسقاطه من العلة واذ اسقطا سقطت بالترفع فانه عده معلوم بالاجاز  
لم يترفع من العبد وهذا اصح ما في الباب وعندي ان اصل هذا الجواز يتعلق بالحكم عليه و  
يسهل الى بصرته **فصل** وقد احاط بعضنا ببعض هذا بان هذه المطالبه بالعكس وان لم يترفع  
ان لم يكن الشرع ان يترفع وهذا ليس من المطالبه بالعكس ان يطلبنا عدا العلة **فصل**  
**الحكم على الاطلاق** والخصم بطالبه بذلك وانما طالبه بالثام وهو اعداء الحكم لعدم العلة في  
موضع واحد ليعلم بعلو الحكم بما في الشرع ولم يترفع له موضع عدم فيه الحكم لعدم هذه العلة  
اضلا فله يترفع علة **فصل** وقال بعضنا بهذا الوصف له يترفع وهو دفع العلة لا في لوط اقل ذلك  
بعض جزم الرائي وهذا ايضا ليس شر لانه جعل الابل بالماله فيه فافهم منه جزمه جزمه  
بانه لا يترفع لاسع المذاهب واما المذاهب سبع الدليل ولانه اذا قال اني لوط اذكر هذا الاستصفا  
عليه بالاسع منه دغ حتى يفسد هذه العلة ونقد المذهب هل ارتد الا بصر عليك **فصل** واما  
مدحك فلا يخفى من هذا **فصل** في بيان ما لم يترفع من العلة بالامر بها ليس منه من ذلك  
ان لم يترفع علة مؤثرة في الاصول الا انها غير مؤثرة في الاصل الذي قاسر عليه **فصل** فقال له هذا  
ما يترفع في الاصل وهذه طريقه بعضنا بعضا ونعم المحاضر وذلك من ان يقول السامع في استيفاء  
البناء عن الحكم انه مستدل في استعمال مباح ولا في الكراهه كالكتاب **فصل** فقال لا يترفع للاستعمال  
المباح في الاصل لمر الساب لو استعملت في محرم لم يترفع ايضا فيها الكراهه وهي باب الامر بغير اذا  
لستها الرضا قال هذا الوصف له ما هو في الاصول الا ان يترفع اذا راع عقله تمت مباح فقط  
عنه التكليف في اقواله وافعاله فلا واخذ يفتي فيها وهو اذا جزم **فصل** ولو زال عقله لم يترفع  
وهو المسكول لقطع التكليف في اقواله وافعاله **فصل** وادانت ما يترفع في الاصول من  
عنه في الجواز الحكم في الاصل والفرع حيث وجد في رايه بطريقه يترفعها اذا لا يجوز ان يكون  
عنه في موضع وان يكون علة في موضع اخر الا ان يترفع لانه كونه علة في محرم الوطى

في المحرم الوطى

الفرع

في محرم الوطى وهو اذا اترفع عن المحرم كونه علة في محرم الوطى في حال المحرم وان لم  
يظهر بصرته في هذه الحال **فصل** ومن ذلك ايضا ان لم يترفع في الاصول فيقول  
ما يترفع في الفرع فلا يترفع في طريقه بعضنا بعضا لانه لا يترفع في الاصول فيقول السامع في الرتبة  
لست في الجواز في الكل ما عده لست مع معظم المقصود من الاستماع فست انكار كالحق **فصل**  
فقال لا يترفع في الفرع لان عده ما لا يمنع معظم من الاستماع وهو الرتبة لست في الجواز  
ايضا والجواب ان يقال هذا ليس من راي عدم التاثير وانما هو ان الجواز يحمله اخرى وذلك  
ان في الرتبة لست في الجواز لما ذكرناه وفي الرتبة لست بل في اخرى وهو ان النفس يعاقب من  
استماعها فلا يحمله الاستماع وسوق الحكم لكل واحد من المعضين اذ لم يترفع في ان الواحد  
منها ليس بعلة **فصل** ان الحكم الواحد يجوز ان يترفع بعلة مختلفة كتحرر الوطى لست في الجواز  
والصوم والنجاسة وجود الحكم مع فقد كل واحدة من هذه المعاني لا دل على ان هذه المعاني  
ليست بعلة في تحرر الوطى كذلك هاهنا **فصل** وبعضنا هذا الجواب ان يقال هذا اطلاقا بالعلة  
وعلى الشرع لا يترفع عكسها **فصل** ومن ذلك ايضا ان يترفع الحكم كجواز بغيره سانه  
ان يترفع فقال لا يترفع لان امثال هذا الحكم يترفع مع عدم هذه الوصف وذلك مثل ان  
يقول السامع في الجواز على الجرم والخنزير انه عقد على منفعة البضع فاذا علق على الجرم والخنزير  
بغيره المذاهب المكاح **فصل** فقال لا يترفع لانه ليس له في البيع والاحازه اذا علق على الجرم  
وجب القيمة وان لم يترفع عقد على منفعة البضع وهذا ليس لشي من العطل ابحاث منه  
مثل وفي هذا الحكم لا يترفع كذا البضع **فصل** ومن ذلك ان لم يترفع في الحكم مفيد بغيره  
بانه لست في الفيد وذلك لعل قولنا في تحليل الجرم انه ما يترفع لانه لا يترفع حيث بالمخارجه اذ الجرم  
لم يترفع بصرته اذ لم يترفع فقال لا يترفع لانه لا يترفع اذ لم يترفع في الاصل لا يترفع بصرته  
اذا لم يترفع بصرته وهذا قول بعضنا بعضا ونحن ان يقال انه من راي عدم التاثير لانه في الوصف  
المصنوع الى العلة ومن بعضنا يقول ان هذا الجرم من عدم التاثير لان التاثير اما يطلب في  
العمل في الوصف فاما في الاحكام فلا يطلب فيها التاثير **فصل** فقد ذكر ان  
الاجتهاد على العلة لغير التاثير على صيرته وهي الكراهه في احدهما وما يتصل به والظاهر  
هاهنا في الفرع اخرى وهو ان يكون الوصف غير مؤثر واذ اسقطا لم يترفع وهذا الذي  
ليس في الجواز في العلة وذلك من ان يقول السامع في صلاه الجمعه انها تقبح بغير اذ السلطان

في المحرم الوطى







فإذا وجد الملتزم من الاستمتاع والاحتياج النقص أو وجب من غير ذلك وهو من الكلام  
هذا الحق في باب الاستمتاع **فصل** فاما الموضوع للوجوب في الاعيان فهي جرد ولا حيز  
فهو منقضى فالطريق دفع النقص ان يقع منه النقص ويمنع وجود العلة او من الاعيان  
فاما منع مثله النقص فربما ان اجد ما ان يقول انما اشبهه المثل في هذا الموضع غدي خلا وهذا  
وذلك مثل ان يستدل الشافعي بحال المسافر بعد هلاك الكلب انه قد منع من بيع مع رد العين  
تصح مع رد القيمة كما لو اشترى ثوبا بعينه وثقا به فهلك العبد ثم علم مشري الثوب بالثوب عينا  
فهو لا يفي هذا النقص لانه قاله فانها قد منع من بيع مع رد العين ولا يفي مع رد القيمة **فصل** في الاستدلال  
فان هذا الاستدلال لا يفي بعد هلاك العين فربما بالقيمة قد دفع النقص عنه بما ادعاه من المذهب وليس  
للملزم ان يدل على النقص ان كان شيئا بلا وان كان متوقفا فقيه خلافت وقد سببه في النبوة في المصنوع **فصل** في الاستدلال  
ان يقول ان غير هذه المسألة نفا فلا يلزم من النقص وهذا مثل ان يستدل الجني في الفارز اقل شيئا  
انه يلزمه جزا ان لانه ادخل نقصا على احرار المالك واجرام العترة بقليل الصبي فانه جزا ان كما  
نواجر من المالك فقل شيئا انما احرار العترة فقل شيئا **فصل** فقال له هذا النقص اذا احرار من منع بالعبرة  
تخرج شيئا انما احرار المالك فخرجه بزمان فانه ادخل النقص على احرار المالك واجرام العترة ثم لا يلزم  
تغير الحال على تعرف نقص في هذه المسألة ويحمل ان يخرج عليه جزا ان **فصل** في استحقاق القاصي الى الطبيب  
يقول في مثل هذا اذا اكتسب تعرف المذهب فيها وجوز ان يكون مذهبك على ما اقررتك وجب  
ان الخية هذا القياس وعندي انه لا يلزمه النقص لانه وان اختلف ما قاله ان القياس يقتضي ان يلزمه  
كقار ان يجب ان يخرج منه على وجه القياس كما يقول في العموم انه يجوز ان يكون محض مذهب  
ولكن هل ان يعلم ما يخصه يخرج على عموم ولا يمنع من الاحتجاج به كذلك هاهنا **فصل** واما  
دفع النقص من العلة فعلى ضربين احدهما ان يكون له فيه مذهب مشهور وذلك مثل ان يقول الجني في  
مثله المنقصة والاشتباق في الحيازة انه عضو من عترة من الحيازة فوجب عترة من الحيازة  
كسائر الاعضاء **فصل** فيقول ان في هذا النقص يعرفه في عترة من الحيازة ولا يفي عترة من  
الحيازة **فصل** فيقول الجني ان لم يفي هذا النقص ليس العترة عترة من الحيازة فلا يلزم من النقص هذا  
دفع النقص من العلة **فصل** وهل يجوز لك في ان يدل على ان العترة عترة من الحيازة لانه النقص  
او لا على ما ذكرت في منع المصنوع **فصل** والاشتباق ان يكون له فيه مذهب فلهذا على اصرارها ان يكون له  
طريق في النزاع يدفع بها النقص من ان يقول الجني ان الاخرة لم يفسد العقد لانه عقد على  
المنفعة لا على العترة فبما يفسد العقد كالمضاربة **فصل** فيقول هذا ينقض بالكتاب **فصل** فيقول الكتاب  
ليس بعقد على المنفعة واما هو عقد على المال والامانة فيكون الملزم في مثل هذا ان سأل عبدا  
عن المنفعة ليلزم النقص **فصل** ومنها ان يكون ما يدفع به النقص عترة في عترة من ان يقول في  
خيار المجلس انه معاودة محضة **فصل** فيقول ان هذا النقص **فصل** فيقول ان هذا النقص

جيب  
الملزم

فيقول له ذلك ليس معاودة محضة لانه لا يقضيه العوض فيكون الملزم في مثل هذا الموضع ان سأل  
انه يقضيه العوض **فصل** ومنها ان يدفع النقص لفظ وذلك مثل ان يقول ان في تكرار القطع  
في الزمان بعض واحدة انه قد سئل بفعل فكا في غير ككركه في عترة من الحيازة **فصل** فيقول  
الجني هذا بطلان الحد اعمد فيقول ذلك يتعلق بالقول ويحتمل ان يتعلق بفعل فاطلاق الفعل  
لا يفي ان يدخل فيه القول **فصل** فيقول ان يدفع به النقص والملزم من النقص في مثل هذا ان يفسد  
عنه ليلزم النقص **فصل** واما دفع النقص ببيان الحد اعمد فيكون ذلك لفظا ظاهرة **فصل**  
وقد يكون بغير اللفظ **فصل** فاما اللفظ الظاهر فهو مثل ان يقول ان في المتوارس الطائر العترة  
انه متولد من صلبه في ركوة في احداهما حال فلا يخفى فيه ركوة السور كما لو كانت الامهات  
طبا **فصل** فيقول ان هذا بطلان ما تولد من الشايمة والمخلوقه **فصل** فيقول ان في هذا الملزم الى  
فان لا ركوة في احداهما حال والمخلوقه مذكور فيها الركوة حال وهو اذا استشهد فان سأل  
العترة فهو مثل ان يذكر هذه العلة ولا يقول فيها حال فاذا نقصت الشايمة والمخلوقه قال قولي  
لا ركوة في احداهما اريد به حال وذلك فربما من الركوة فهذا النقص يفي ويدفع النقص  
لانه فيسويها في لفظ العلة **فصل** وقد يلزم هذا اما بالحيث انه وهو ان يقتصر على ما كان  
في مقتضى اللفظ وذلك مثل ان يقول الجني فخر اقر بالف ودينه انه اقر عليهم وعطف عليه ما يثبت  
في الدية فكان ذلك يقتضيه الملزم كما لو قال لفلان على ما به وحمسور ذبا **فصل** فيقول ان في  
هذا بطلان اذ قال على له الف وثوب فانه اقر عليهم وعطف عليه ما يثبت في الدية فان الثوب  
يثبت في الدية في السلم والقبول لك بفساد الملزم **فصل** فيقول ان في هذا الملزم  
لاني اريد بولي ما يثبت في الدية بالانفاق والثوب لا يثبت بالانفاق في الدية وهذا ليس جواب  
لبي قوله ويحطف عليه ما يثبت في الدية عام فاما بطلان العقد وبطلان الانفاق اذا اقره ما يثبت  
بطلان الانفاق فقد حصر اللفظ العام بما خالف تفسير لفظه ولم يعمل كما لو قال في الربا انه مكره  
فيفسد ما يثبت فيفسد بانه اراد به في كل حين فانه لا يفي ذلك لانه حصر لفظ العام كذلك  
هاهنا **فصل** واما الصواب لما كانت من العترة وهو ما وضع للمواز في الاعيان فان النقص  
يدفع عنه من ان يحد اوجه ثلثه ذكرناها في الفقرة **فصل** والراجح ان يقول بطلان في المواز فلا  
يلزم عليه اعاز المتأمل وذلك مثل ان يقول ان في الدية في القدر ان النقص دو  
عوض مني في ان سأل عبدا في بدله كالثوب **فصل** فقال هذا بطلان اذ جعل هذا اقرارا  
او رجاء او عينا مالا ينقسم هذا الملزم من النقص وجوز العترة مع عدم حكمها وحكمه في العترة  
جواز ثوب النقص في بدل البضاعة التي السقعة في كل ما جعل بدلا له ويحتمل السقعة في  
بعض بدله وهو اذا كان سقضا من عترة فلا يلزم النقص **فصل** في بيان ما يحاط به عن

بالجني



المقصود من اجاب من ذلك المستوي من الاصل والفرع وذلك ان يقال في ما يجاد  
 له حد او على المستوي ما بها معناه بابين فلو ما بالحد او في غيرها زوجها **فصل** في هذا المقصود  
 بالزقية فانها معناه بابين والفرع من اجاد من هذا المقصود المستوي في الفرع ليس  
 انتميه لو كانت من في غيرها زوجها لم يلزمها اما الاجاد عندي باذا المستوي الاصل والفرع في مسئلة  
 المقصود لم يلزم في هذه طريقه من اجاب في حقيقه ومن اجاب من قال في مثل هذا انه بطريقه فان  
 كان حكم العلة مستترجا به لزم المقصود وان كان حكم العلة المستبه بان يقول معناه بان  
 المتوفى عنها زوجها لم يلزم من المقصود وجود العلة واجلها وهذا قد وجب العلة والحكم معا ليس  
 الحكم شاملا المطلقة بالمتوفى عنها زوجها وفيما الرموافق شملت المطلقة المتوفى عنها زوجها  
 ولم تقصر ولا يحد واجز من الجواب اما من قال من اجاب في حقيقه بالتشبيه فلا يلزم من التشبيه بابه  
 لا على بعض لان بعضنا العلة مثله وهي الزقية المطلقة فقالوا وسقصر ايضا بالزقية المتوفى  
 عنها زوجها فصار المقصود بعض **فصل** واما من فرق بين المحضين فما اصاب ايضا لانه اذا جعل  
 حكم العلة اسببه المطلقة بالمتوفى عنها زوجها بقي القياس الاصل لانه جعل التشبيه بالمتوفى  
 في غيرها جميع الحكم فلا يبقى للقياس اصل والقياس لا يفرق عن اصل **فصل**  
 مما يجاب به ما ليس بجواب **فصل** قول المجاب في حقيقه ان هذا الموضوع استحسان فلا يلزم ذلك وذلك  
 بل ان يقول المجاب في الكلام ما شابه الصلاة اربا ابطال العباده متعديا انطلقا ما شابه كالحديث  
 في قولنا في هذا اربا اكل في الصوم وقول هذا موضوع استحسان والقياس ان يطل  
 الحوا اربا لانه اذا كان موخبا للقياس الا انك ذكرت ذلك وصار بعد ذلك غيره **فصل**  
 هذا ابو له المقصود ذلك اني نقضت ما ذكرت فرغمت ان هذا المقصود دل عليه دليل وهذا  
 نقوه للثبوت ما كيد له لانه لو انقض ما وافقتني عليه بلا دليل لكان نقضا فاذا انقض ما  
 وافقتني عليه ودل عليه الدليل كان اولي ان يكون نقضا **فصل** واما احابوا في مثل هذا  
 بان القياس بعض ما ذكرت ولكننا خصصناه ابن القياس عندنا يجوز لخصيصه **فصل** والجواب ان يقال  
 لخصص القياس عندنا لا يجوز وقد ساء **فصل** في الاصول وعلى ان غيره وان جاز الا انكم قد  
 دخلتم معا اليوم في مراعاة الطرد وكذا التخصيص ولهذا اخرز من النقوض كما اخرز  
 قد على مثلا هذا الجواب ولانه اذا خصص العلة في موضع المقصود عوز من مثله فقال له ما ابطال  
 العباده عوزا لم ينطلمها ما شابه كالحديث في الصوم **فصل** فاذا قال بطل هذا الحديث في الصلاة قبل  
 له ذلك خصصناه فنصير معارضه للقياس بالقياس **فصل** وما يجاب به عن النقض وليس بجواب  
 ان يقال هذا المقصود يتول الله على الله او من كان مع هذا المقصود ذلك بالمرور

مثل ان يقول اشافعي في النكاح بلفظ الهبة انه لفظ يتعقده غير النكاح فلا يعقده النكاح  
 كلفظ الرهن **فصل** فقال تطل بلفظ الهبة في نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقال ذلك حكمه قد زال وتقطعا  
 لونه فصار كالمستوخ **فصل** ومثل ان يقول المجاب في ابطال الاجرام بالموت انها عباده لها حكم  
 وخبر من في الموت كالعلاء **فصل** فقال هذا بطل ما جرم المحرم الذي مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما بها عباده لها حكم وحكم من لم يطل بالموت **فصل** فقال هذا اجزم زال لموته فهو كالمستوخ **فصل**  
 ليس بشي وقد ساء في اول القتين **فصل** وما يجاب به عن المقصود ما ليس بجواب **فصل** المجاب عن  
 بعض اقتضا انه يرد في العلة ما يدفع به النقض وهذه طريقه لا يجوز عليها لانه يودي الى اسقاط  
 المقصود ايضا **فصل** ومن اجاب من قال ان كانت الزيادة معهوده قبلت كالجسم المضموم الى الجسم  
 في علة الزيادة غير ذلك من الموصوفات المستوفى **فصل** وان كانت غير معهوده لم يقبل وان تر اعمور  
 كما المذكور فتشعني بالعهد فيه غير كثر وهذا ايضا غير صحيح لانه يقال له ليس بشي وبذلك في  
 هذا جهل والظاهر ان ما ذكرت جميع العلة فلا قبل الزيادة فيه **فصل** والجواب عن النقض ان  
 هذا موضوع ضروره **فصل** **الكثير** اعلم ان الكثير يتناول محض والاشغال به بعضي ان  
 سان القفه ونهجه العلة وهذا انفق اكثر اهل العلم على صحته واعتاد العلة به ويسمونه المقصود  
 بطريق المعنى والالزام من طريق الفقه **فصل** وانكر ذلك طائفة من الحراسين فقالوا بالبرهان الكثير  
 ولا يعبر عنه علة لانه لا يمكن ان يكون العلة وتدل لفظها بعينه اولي قدر  
 من وضاقه وهذا لا يلزم لانه يجوز ان يكون الحكم يتعلق بالمعنى الذي ذكره ولا يعلو ما خيره  
 السائل وبذلك وبذلك عليه ان العلة شرعية يجوز ان يجعل صاحب الشرع معنى على صفة خلق في حكم  
 والمحل عليه على صفة اخرى **فصل** واذا حاز ما ذكرناه من اجزاء الزام احد الامر من غير الاخر وهذا  
 غير صحيح لانه الكثير بعض من طريق المعنى فهو بمنزلة المقصود من طريق اللفظ **فصل** والجواب ان  
 او من المعنى فهو مثل الذي علق والدليل على ان الاصول تكشف عن ذلك فاذا  
 لم يتعلق الحكم بما اوجده من المعنى دل على انه لا يتعلق بالمعنى الذي ذكره وليس العلة العلة  
 اصل للعلة الشرعية من وجود المعنى في العلة العملية من غير الحكم وحيث انما فكرت  
 وحده المعنى في الشرعية من غير الحكم تحت ان يوجب **فصل** واما قوله ان العلة شرعية  
 فيكون ان يجعل صاحب الشرع معنى على صفة علة حكمه فيجعل علة على صفة اخرى فهو ما  
 قالوا او قد فعلوا ايضا واما اذا المراد من قوله لا ان قال الظاهر ان ما علق به الاصول  
 من جهة القياس واجد في الزام احد الامر من غير الاخر **فصل** والجواب اخر وهو انه اذا كان  
 اواز احلاف الامر من الشرع لمع من الزام اجدهما على الاخر فيجوز اختلاف الفرع

سنة



والاصل الذي جمع بينهما في السمع تحت ان يمنع من فاسد احدهما على الآخر فيقول ما ذكره في القياس وسقط  
اصل القياس في الشرح وهذا بقوله احدهما فسد ما قاله **فصل** اذا ثبت ما ذكرناه من الكثرة والكسر  
على ضرب واحد من ان يدل وصفا من اوصاف العلة ووصف في معناه **فصل** والناس ان يسقطا وصفا من اوصاف  
العلة **فصل** واما الاول فهو مثل ان يقول التامع في بيع ما لم يترد المشتري انه لا يبيع لمن المبيع مجهول العلة  
عند العاقد كمال العقد فله بيع سعه كما لو قال بعت ثوبا **فصل** فيقول المجادل في كسره اذا نكح امرأه ولم  
يترها فزال المتكوه فجهوله الصفه عند العاقد كمال العقد ثم يبيح نكاحها فهذا بعض من طريق المعنى  
والرأى من طريق العلة وذلك ان النكاح في معنى البيع في باب الجهالة المتري في الجهالة بالبيع  
بكل واحد منهما فلو ثبت ان المتكاهن الجهل نصفه المتكوه لا يؤثر في النكاح دل على ان ذلك  
ايضا **فصل** في البيع **فصل** والجواب عن ذلك ان من الفرق بين البيع والنكاح بان الجهل من الماتري في باب  
البيع مالم يترد في باب النكاح الا ترى انه لو تزوج امرأة لم يترها لم يستل الحار اذا ارادها ولو استتوى  
بشأنها لم يترها بمرضاها بل الخيار فدل على ان الجهل من الماتري في احداهما مالم يترد في الآخر فلو كان  
الجهل بالصفه في احدهما نوحا الفساد وفي الآخر لوجه **فصل** وربما الحقوا بهذا القسم  
ما في حقن وهو ان يترد على العلة مالم يترد في ما في ذلك مثل ان يترد على العلة التي ذكرناها عقد  
الوصف فيقول المبيع ان يكون المعفو عليه مجهول الصفه ثم يبيع العقد عليه كما لو اوصى بثلثي ماله  
وهذا القسم ما قبله يستل من الكسر ان يترد على معنى العلة والوصف لست في معنى البيع في باب الجهالة المتري  
ان يترد في الجهالة المتري في باب النكاح فلا يبيح الرأى في البيع ومخالفة الرأى في النكاح لسن النكاح  
في معنى البيع في الجهالة المتري ان الجهل بالبيع يؤثر في كل واحد منهما فدل على ان احدهما في معنى الآخر  
والنكاح الوصف في الجهل في الجهل هذه العلة فانه لما لم يؤثر الجهل فيها استوى فيه الجهل بالبيع والجهل  
بالصفه فيكون مثلما استوى الجهل بالبيع والجهل بالصفه فصار ما الرقنيه دليلا على صحة  
العلة وما كان دليلا على صحة العلة لا يجوز الرأى على العلة **فصل** واما الضرر الثاني في الكسر  
بالسقاط ووصف من اوصاف العلة فهذا في الاكثر نفع في الوصف الذي لا يؤثر في ذلك مثل ان  
يقول الجاني في البيع الوضو انما لا يبيح الا انما استتوى بتوصله الى الاملاء لماعلى وجه البدل في كسره  
فهو البيع كقوله الخاتم **فصل** وقال احمد استكره ما لم يترد في سبب يتوصل به الى الفداء لم يفسد  
الى البيع وهذا ايضا كسر صحيح لسن الوصف الذي ايجزه عن التمسك به في اسقاط البيع الا ترى ان  
الاصول في المداو في باب البيع في الشرح واجد يدلك عليه ان الكفارات لما افوت الى البيع  
استوى اصلها وادلتها **فصل** والعقد لما لم يفسد الى التمسك استوى اصلها وادلتها ولم يفسد في ارادتها  
السؤال ان يندى التايل فيقول الاصول والمداو في البيع في الشرح واجد يدلك عليها **فصل**

له

الكفارات في خبره وادانت ان الاصول والمداو في البيع واحد لم يفسد التمسك الى البيع مع انه يستتوى  
بتوصله الى الفداء جاذ ان يكون الوضو مثل ذلك **فصل** والطريق الجواب عن ذلك ان سأل البدل  
في ما يترد في الحال اليه مالم يفسد التمسك المتري ان المشتري لم يترد لما كان اصلا لم يفسد الى  
البيع والعقد التي خرجها لما كانت تدل لا افوت الى البيع وكذلك خلية الصنف في حق  
المحرم لما كان اصلا لم يفسد الى البيع والجزا لما كان بدلا افوت الى البيع فهو ان يكون الوضو  
ايضا **فصل** متايل لما كان اصلا براد للفداء لا يفسد الى البيع والتمسك لما كان بدلا افوت  
الى البيع **فصل** وقد يلحق بهذا القسم ما يلحق به وهو ان يسقط وصفا من اوصاف العلة  
بم كسره ما في ذلك مثل ان يستدل ان معنى في الحال الكفارة في قبل العقد بانه قبل دم  
مضمون في من الكفارة كقول الخطا **فصل** فيقول المجادل في كسره هذا بقول التمسك فانه قبل مضمون  
في مضمون الكفارة فهذا التمسك لسن المعلن لم يجعل العلة انه قبل مضمون وانما جعل العلة  
انه قبل ادمي مضمون وحكم ادمي مخالف للتمسك في باب الكفارة بالاجماع والدليل عليه ان  
قبل الادمي اذا حصل على وجه الخطا او حب الكفارة بالاجماع وقبل التمسك لو حصل على  
وجه الخطا لم يوجب الكفارة وما اجمعوا على ما يترد في الحكم واعتباره لانه لا يبيح **فصل**  
**فصل** في بيان ما يجاز عن الكسر وليس كجواب **فصل** وحملته ذلك ان الجواب المتعبد  
في الكسر عما وجه الدفع هو الفرق وقد احيى عن ذلك باجوبه غير مضمونه من ذلك جواب  
من منع الكسر وقد بينا في كتابه **فصل** ومن ذلك ان يقول ان كان في الاصول ما مخالف  
هذه العلة ففيها ما يوافقها ولا يجوز رد العلة بغير الاصول وذلك مثل ان يقول انما معنى  
في عن الراهر انما يبيح لمن يبيع بعه للرهن بعه للرهن كالجاني فقال له **فصل** في  
ينكره بام الولد لانه لا يبيح بعهها ويبيح عقها **فصل** فيقول ان كان في الاصول ما لا يبيح بعهها  
ففي الاصول ما لا يبيح بعهها ولا يبيح عقها كما يقول في عقد العتق وعقد عبده المادون له اذا كان  
عقد من لا يجوز رد العلة بغير الاصول وربما عتق عن هذه ابا ان قبل الاصول منقسمه في  
بعضها ما يتكلم فيه حكم البيع وفي بعضها ما استوى فيه فاذا انقسمت الاصول عارضا بعضها  
بعضا وقعت العلة جالها وهذا ايضا ليس صحيح لسن الكسر من طريق المعنى كالتمسك من طريق  
اللفظ **فصل** في الفهم من طريق اللفظ اذا الروا لم يترد في الاصول وانما تردها الفرق من طريق  
اللفظ فكذلك الكسر يحل ان لا يترد في الاصول وانما تردها الفرق من طريق المعنى **فصل** واما  
قوله ان القياس ان يترد في الاصول فيقول بطلان الفهم من طريق اللفظ فانه يترده القياس وان  
كان ذلك يتوقف على الاصول **فصل** واما قوله ان الاصول يعارض بعضها بعضا وبنو العلة في خطا ليس  
الاصول الذي ذكرناه بغيره على العلة فلا يفي على كما ان الفهم من طريق اللفظ بغيره على

مع

في



قد

في اسقاط الشك ما في اسقاط التبعين وروى ابو ثور في ذلك على ان طواف الركعة لما استحق  
عليه في وقتها وجعل لا ينجس غيره من جنسه ان ذلك في اسقاط التعيين وروى ابو ثور في اسقاط اصل  
الركعة كذلك هاهنا وحوا. اخره من المعنى الذي فارق الصوم الوديعه في الله  
وذكر ان يقول الوديعه انما هو معنى غير الوديعه الذي يحتمل الوديعه فلم يقرب اليه تصرف  
اي لم يمتنع وان كان كذلك فمارا. بر فانه يحتمل الصوم ويحتمل الفطر فلم يخصص فيه الصوم بل  
بالله لم يميز امتساك الصوم عن امتساك الفطر فاذا حصلت فيه الصوم لم يحتمل بعد ذلك صوم  
اخر يصرف اليه فالتصريح بالمستحق وصار بعد نيته الصوم لمنزله الوديعه والاستحقاق  
صفتا في التعيين **فصل** والثاني ان يكون حكاك متفقان طرفيهما في الحصول لم يتوحد واحد  
فيه قبل المنزلة على لسان احد هما دون الآخر ولستدل السائل بما لا يتلوه الحكم على انه  
ان في الخبر فنقول لو كان هذا اعله وهذا الحكم لكان اعله في الحكم **الحزن** وذلك في  
القول الجنب في اسقاط الركوه عر مال الضبي انه لا يعلو وجوب الحج فماله فلا يعلو وجوب  
الركوه ماله كالكاثر **فصل** فقال له لو كان هذا اعله في اسقاط الركوه عر ماله لكان اعله  
في اسقاط العشر عن ربه لرب الركوه والعشر لحران محرم واجدا للمزى ان كل واحد  
ما لم يضره الى اهل الزكوة على وجه المواثقة وما يحث عليه احدهما لا يحث عليه الاخر  
كالشافعي والمطابق عذنا فلما لم يضر سقوط الحج اعله في اسقاط العشر دل على انه ليس  
بجمله في اسقاط الركوه **واخو** من سائر العشر مخالف للركوه في الوجوب فان طرفيهما  
مختلف الا ترى ان الزكوة يعثر في الجاهل مالك معجب والعشر لا يعثر ذلك فيه على قول  
بانه جامع بين الجول والنصاف في سائر الركوات ولا يعثر ذلك في العشر والاعمال  
نفاهما **فصل** وقد لم يحج هذا الباب ما ليس منه وهو ان نصت العلة لاسات  
مكونه بالباخر اذ ذلك في حكم لا يؤثر العلة في اسائه ولا هو نظير للحكم الذي اسبه ببعده  
وذكر ان يقول الشافعي في طهر الذي انه روج مكلف فقي طهارة كالمستل **فقال** له  
ان هذا اعله في صحة الطهارة لكان اعله في صحة الصوم والصلاة وهذا لا يضر لرب الركوه  
يعلم موحة لغير الصوم والصلاة وانما هي عليه لصحة احكام الركوه الروحانية المنقولة الى القوام  
الصوم والصلاة كيف امر احكام الركوه فلهذا وجود الحكم بغير الصوم والصلاة وليس  
في طهارة ولا معنى الزام احدهما على الآخر **فما** في الوضع وقصد الاعتناء به وهو  
انما هو في الاعتناء به واحد وان كان يدكر استعمال احد القطرين بغير حواء العشاء ان  
انما هو في الاعتناء به من الصلاة على الفاتحة جدا ان عن الحار وجعلت كل واحد



1866

فصل

تحتواج إلى النظر في هذه المسألة فاعلموا أن ما كالعبرة بقول له السامعي هذا اعتناء فاستدلوا على صحة ما قال  
الطلاق بالرجال والعدة بالنسبة للحكم من جمع بينهما فقد عاند الزوج وخالف السنة وهذا  
الطلاق والحجاب أن يتكامل الحدث بما يقفه من الجمع **فصل** وما لحق هذا البري أن يعتبر العرق  
وورد الشئ بمقتضى **فصل** أن تبدل الحنفية المكاح بلفظ الهبة أن كل لفظ الهبة  
مكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم كلف المكاح **فصل** فقال له هذا اعتناء فاستدلوا على صحة ما قال  
مكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة وكذا أنه خالف له من جمع بينه وبين غيره فقد اطل التحصين  
واسقط الخصومة **فصل** والحجاب أن يستكمل على الهبة التي اثنار بها وأن ينظر في بديهة بلفظ الهبة  
وأما وردت خصومة هبة الصم من غير عوض لسبقه ما ذكره من الاعتناء **فصل** وقد الجواب  
بهذا العنصر المحال إلى حقيقته جعل المطالع على المقيد بالقياس وذلك مثل قيامت ما كفاه الظواهر  
عنوع كفاه واعتبر فيه الإيمان كالصوم كفاه الفحل **فصل** فقال له الخالف هذا الاعتناء  
فاستدلوا على ذلك الرقبة الفحل وقبها بالممان وذكرها في الظاهر وأطلق وقباس  
على المنصوص من الجوار **فصل** والجواب أنه إنما يجوز فانس منصوصاً عما منصوص إذا ورد الشرع بينهما  
بالتفرقة كما قلنا فيما تقدم فاما فيما ورد الشرع في أحدهما دون الآخر فلا **فصل** والممان كفاه  
الفحل منصوص عليه وفي الظاهر مستوفى عنه وبأس المستوفى عنه على المنصوص عليه كما أن كفاه  
الممان على البري الربا **فصل** وأما ما يحرر في الأصول فعلى ضرب من ذلك أن يعتبر حكماً  
الحكم وصبي أحدهما على التحقق ومنه الآخر على التغليب وذلك مثل أن يقبس الشافعي كفاه  
الممان على كفاه الفحل في اعتبار الممان **فصل** فقال له الخالف هذا الاعتناء **فصل** لم يزل  
مقيد عظمه والظهار معصية خفيفة ولا يجوز أن يعتبر أحدهما بالآخر وليس إذا رجع  
اعتبار الممان بما علق حكمه وحكمه فيما حكمه **فصل** والجواب عن هذا أن يعتبر الظاهر  
أن كان أحدهما أنه جعل كفاه الفحل الممان **فصل** وحكي أن أحدهما كفاه  
مرتبة ونقل عن العنوع كل واحد منهما إلى ضوء شهر من مساجير قبل على أن حكمهما حكم  
أحد فإذا كان كل واحد منهما محرم الآخر فانس أحدهما الآخر **فصل** ضيق  
**فصل** ومن ذلك أن يعتبر حكماً حكم أحدهما أو سمع من الآخر وذلك مثل أن يقول  
الشافعي في الخات كفاه علي من جامع في اليوم الذي يوشى على الزوجة أن يحد الزوجة  
بالجماع إذا قبلت شهاده على الزوجة لزوم الجماع وإن ثبت شهاده كالأقضاء **فصل** فقال له  
هذا الاعتناء فاستدلوا على اعتبار السماعة والقضاء أو سمع من كفاه الزوجة  
أنه قد في ضوء النذر والحد كفاه فلا يحد اعتناء **فصل** والجواب أن يشار  
في موضع الذي على هاتين **فصل** ذلك أن صور البري **فصل** كفاه فيه والقضاء



مفعل **و** أما في متكلمنا فان صوم رمضان للقضا ونكحها في مدخل **و** المزمع انه اذا قلنا هذه  
 جماع وحمل على كل واحد منهما كفارة فاذا تعلق بالقطار القضا وهذا اليوم وحمل على الكفارة  
 وقد حارب عن هذا السؤال بان يقال ان كان في بعض الاصول الحرة العتق او الكفارة في بعض  
 الاصول فذلك تبيان وهو اذا افقت السنة بالروية وقبل انما حكم ذلك وهذا ليس بشي لبس ولا شبهة  
 قوة احدهما على الآخر وكونه اوسع ركني في موضع واحد وقد بينا انفراد المقاسر الكفارة  
 في المذرك في انه اوسع من الكفارة **فصل** ومن ذلك انما ان يعجز عن عاياضل وهما  
 خلتان في تطهير الحكم وهذا نوع عاوجه كبره وانا اشير الى مواضع منها لتعرف بآيها  
 ومن ذلك ان يعجز الصغير والكبير كاعتبار احدهما بالآخر في الحجاب الزكوة فقال له لا  
 يجوز اعتبار احدهما بالآخر ليس الاصول قد فرقت بينهما المسمى ان الصغير لا يحل عليه الصوم والصلوة  
 والحج والبايع بحله ذلك **و** ومنها ان يعجز الكافر بالمتكلم كاعتبار احدهما بالآخر في الحجاب  
 الكفارة فقال له لا في هذا الاعتبار ليس الاصول قد فرقت بينهما المسمى ان العبد لا يحل له  
 حرم المملوك ولا في حرم الكفار **و** ومنها ان يعجز الفقير بالغني كاعتبار احدهما بالآخر في الحجاب  
 فقال له هذا اعتبار فاسد ليس الاصول قد فرقت بينهما المسمى ان الزكوة تجب على الغني والاحتى على الفقير  
 ولا يجوز اعتبار احدهما بالآخر **و** ومنها ان يعجز المرأة بالرجل في الفل بالزدة فقال له هذا اعتبار  
 فاسد ليس الاصول قد فرقت بينهما المسمى ان الزكوة لا يصلي بها احدهما ولا يتقل الآخر وامثال  
 ذلك في الاصول اكثر من ان تحصى وقد اذكرناه كفاه لمن له ادنى معرفة **و** والطريق الجواب  
 عن هذا ان ينزل ما ادعوه انه نظير الحكم ليس بنظير **و** وذلك ان يقول **مسألة** الوفاة ان  
 الصوم والصلوة والحج عبادات بدنية فلذلك فرقها بين الفقير والكبير وليس كذلك الزكوة  
 فانها حرة على المثل فهو كركوه الفطر ونفقة المقارب وعرفك **و** ونوع **مسألة**  
 الكفارة ان شارب العبادات لا تحتل على سبيل القرية وليس الكافر من اهل القرية وليس  
 كذلك الكفارة وانها عتق على من ارتكب المعصية واستوى فيها الكافر والمسلم  
 كالجدة **و** ونوع **مسألة** الجزية ان الزكوة تجب على سبيل المواساة ففرقها بين الفقير  
 والغني وليس كذلك الجزية فانها تجب على سبيل العوض واستوى فيها الفقير والغني المسمى  
 البيع والاحرة في الجارة **و** ونوع **مسألة** الزدة ان الكفر لا يصلي بقرعة عليه المراه ولا فقر عليه  
 الرجل وفي قسمة الزدة لا يفر واحد منهما على الآخر فاشتوباني وجوب الفل بها الزنا والقتل  
**فصل** وقد حارب عن هذا بان يقال ان الاصول منقصة في بعضها بخلاف الصغير والكبير  
 وفي بعضها تبيان فلا يجوز الاعتداد بغير الاصول وهذا اعتد غير صحيح لانه اذا كان في بعض  
 الاصول تنوي وفي بعضها خلاف لكان الحاق ما اختلفا فيه ما يستوي باولي من الحاقه بما لا  
 يستوي منقذ الدليل **فصل** وقد بينا في هذا الفصل ما ليس منه وهو ان ينسب اختلاف الفرع  
 الى اصل مع اتفاقهما في الحكم الذي وقع الخلاف فيه وذلك مثل ان يقول ان افعى ان المصنف  
 والاصل مع اتفاقهما في الحكم الذي وقع الخلاف فيه **و** الاستساق لا تحت الغسل من الحاشية لانه

خلف

عنه في غسل العتق لما حقه المصنفه والى شتتساو دليله غسل الميت فيقال  
 يجوز اعتبار غسل الحي بغسل الميت الا ان الميت محالة للحج احكام التكليف ولا يصح اعتبار  
 عتقها بالآخر وهذا غير ما قبلت **و** وذلك ان الحي والميت وان اختلفا احكام التكليف  
 الى انهما في القدر **فصل** انه يجب غسل كل واحد منهما واذا كانا في الغسل الذي  
 اختلفا فيه سواء لم يضر افرادهما غيره **فصل** وما لم يضر ذلك وليس به ان ينسب اختلاف  
 الاصل والفرع في الحكم غير نظير الحكم **و** وذلك مثل ان ينسب الى افعى الداء على الخمر  
 في التحريم فقال بهذا اعتبار فاسد ليس الحكم مخالف التبيد المسمى ان شارب الخمر ينسب  
 ومن يتجملها يشتر وشار الميت لا يقتل ومن يتجملها لا يكفر ومن اعتبر احدهما بالآخر  
 هذا انما لا يطع من جهة الاعتبار وذلك ان القسوة والكفر ليس من طاعة الشريعة ولا  
 من حكامه فان القسوة يعلو تحالف الاحكام **و** والكفر يعلو برأ ما علمه من الله  
 قطعا ويعتد بالتحريم لا يعتبر فيه هذا المعنى فلا يجب اذا افرق ذلك ان يفرق في  
 التحريم ولهذا افرق الزنا والوطء النكاح بلا شهوة في البسوق والكفر ولا في  
 في التحريم فقط ما قاله **فصل** وما يذكر من فقهنا اعتبارا وليس منه ان يقول اعتبار  
 غير النبي عليه السلام بالنبي وهذا لا يجوز وذلك مثل فاسد اصحاب الى حنيفة غير النبي صلى الله عليه  
 النبي عليه السلام في النكاح بل في الهبة **و** فقال له هذا اعتبار فاسد ليس النبي عليه السلام في  
 في النكاح المسمى ان غير النبي عليه السلام لا يقع له هبة البضع وفي ذلك للشيخ المسمى  
 لقعه ان يزوج بما شأ ويجوز ذلك للنبي عليه السلام **و** الجواب ان يقال هذا غير صحيح  
 اعتبارا فخره به هو الفقه ليس بالنبي فامور وناساؤه والمقدار به ولهذا قال لكان  
 اكثر من رسول الله استوه جنته **فصل** ومن ذلك ان يقول اعترف حكم الاصل بالناس مثل قولنا  
 في النكاح الموقوف انه باطل لانه نكاح لا يمكن الزوج المكلف اثناء الطلاق فيه وكان  
 باطلا كنكاح المردة فيقال له الطلاق لا يملك للعتق ولا يجوز ان يستدل به على عدم  
 الاستدلال وهذا غير صحيح ليس الطلاق وان كان تابعا له انه لا يملك منه شيئا فاذا  
 لم يعلق به دل على عدمه **فصل** ومن ذلك ايضا ان يقول اعترف حكم الاصل  
 بالبدل وهذا لا يجوز **و** وذلك ان يقول ان افعى في الحاد النبي في الوضوء ما  
 ان يفرق له الى النبي المسمى الى النبي كاعتبار الكفارات **فصل** فقال هذا اعتبار  
 بل بدل والبدل فرع الامة فلا يجوز اخذ حكمه منه **و** وهذا غير صحيح ليس البدل

خلف



باعتبار مستدا كما لا يصلح فجاز ان يوجد حكم اخر **فصل** وفي هذا الباب ان  
يقول الشافعي في الحائض يغيب النية في الصوم انما افترق قفاوه الى عينين ففقد اذ اوه الى ذلك  
كل الصلاة **فصل** وقال في العاقبة لا اذا وحكم الاصل لا يوجد من الفرع **فصل** واذا كان في  
**فصل** ومن ذلك ايضا ان يقال اعتبرت المقدم بالماخري وانما الحكم وذلك لا يجوز  
**فصل** ان يقول الشافعي ما افترق قفاوه الى النية افترق قفاوه الى النية كالعقوبة الكفارة  
فقال له هذا اعتبار فاشد لان الوضوء شرع قبل التيمم فوجد في النية عند تسريع التيمم بعد  
ذلك وشرع فيه النية فلا يجوز ان يجعل ما خذله الحكم منقوضا لئلا يخلو العلة لا سحر عن الحكم  
هذا غير صحيح لاننا جعلنا وجوب النية في التيمم علة موجبة لوجوب النية في الوضوء وانما جعلنا  
وجوب النية في التيمم دالا على وجوب النية في الوضوء فقلنا لما شرع التيمم وشرعت فيه  
النية وذلك بدلا عن الوضوء كان دليلا على ان الوضوء لما وحت كالتيمم واجبه فيه  
واذا كان هذا دالا على ان ما خذله فان الدليل يجوز ان يباخر عن المدلول ولهذا الشد لنا  
بالمنعوعات المحذورات وان كانت ما خذله عن القانع والضايع سمي هو فذكر في ذلك  
**فصل** وما يدور من فساد الاعتبار وليس منه ان يقول اعتبرت حكما في علقتهما  
في الاصل واجبه وهذا قبل ان يقول الشافعي في عقد الطلاق بصفة غير النكاح ان من  
لا يملك الطلاق المباشرا لا يعقد له بصفة الطلاق كالتقي والمجنون **فصل** وقال له هذا  
لا يقع لانك جعلت العلة في منع عقد الطلاق بصفة في الصبي والمجنون لانه لا يملك الطلاق  
المباشر والفتي والمجنون لم يعقد له بصفة الطلاق لانه لا يملك الطلاق المباشرا ولا يعقد له بصفة  
ولم يملك ما شره لانه غير مكلف واذا ثبتنا بطلان ما شره لم يحل احدهما علة للآخر  
موجبا لمعنى واحد فلا يجوز ان يجعل احدهما علة للآخر وموجبا له وهذا غير صحيح لانه هذا  
اذا جعلنا ذلك علة للحكم فصار الموحى موجبا وكذا جعل ذلك علة موجبة وانما جعلناه  
دالا على الخير وفي الدليل يجوز ان يجعل احدهما من دليل على الآخر وان كان قد ساعد  
واحد وذلك انهما اذا ثبتا معنى واحد من راسا احدهما دلالة على الآخر لغيرهما واحد وجود  
احدهما دليل على وجود الآخر ولهذا نقول انه لما كان سوف سرائ الاسر لمعنى واحد وهو  
الحب اذا راسا احدهما دلالة على الآخر وارث كذلك هاهنا **فصل** ومن ذلك ايضا ان  
قال في الحكم على معنى متوهم وهذا غير وذاك قبل ان يقول الشافعي في نكاح المسلم الى مسلم الكافرة  
انه لا يجوز لانه يودى الى اشتقاق الكافر ولد المسلم فيقول الخالف لا شترقا ومعنى متوهم قال  
الولاء ما وجد ورعا لم يوجد فلا يجوز ابطال العقد معنى متوهم وهذا يجوز واكوا غير مستدا  
ان قال هذا غير صحيح لانه لو لم يقض في النكاح فلا يخلو نكاح ولهذا امر الله بالانكاح

ان

ان

عندي انه استمر فاق الكافر لاد المسلم اذا جدد هذا البس معنى متوهم وانما هو معنى محقق  
الزواج فسقط ما قالوه **فصل** ولين هذا المعنى على استعماله لا يرى انما استعماله في هذا الموضع  
استعملوا ذلك في التيمم المعذور فقالوا انه في عمامات المسلم اليه فلا يمكن تسليم المعذور  
عليه **فصل** قد ثبت احكام القلب فيما مضى **فصل** قد ثبت احكام القلب فيما مضى  
على القياس وانما ذكرها هنا ما لم يد منه عا ما يقصده بترتيب هذا الكتاب **فصل**  
جمله ذلك ان القلب يتناول **فصل** وذكر الشافعي في النكاح على الطهر **فصل** وذكر الشافعي في النكاح على الطهر  
بشروطه المتناظرة ومن احكام من قال ببقاء القلب لئلا يكون له ما يمكن ان يرضى عنه  
وليس للسان ان يرضى له في غير الموضوع الذي فرض المستول وهذا غير صحيح  
فما رضى المستول على ما يمكن الجمع به وبين ليله فصار كما لو عارضه بدليل آخر واحد  
قولهم ان ذلك فرض مستل ولا يخلو لانه وان كان فرض مستل لانه انما له اسات للوه الذي  
في الكلام المستدل الذي انه اذا ثبت ما قال بطل ما قاله المستول **فصل**  
اذا ثبت ما ذكرنا من القلب فالقلب على اربعة اصناف احدها القلب حكم مقصود **فصل**  
قلب الشبهة **فصل** والثالث جعل المعلوم علة **فصل** والثالث جعل المعلوم علة **فصل** والثالث جعل المعلوم علة  
والخبر **فصل** فاما القلب حكم مقصود فهو ان يعلم ان ابل عا علة المستدل حكما مقصودا  
بطله حكم المستدل وذلك لان قول الشافعي في البيع الموقوف انه باطل لانه عقد  
في حق الغير بعرو لانه لا اشتباه موجب ان لا يقع لذلك الغير كما لا يسعى له بغير اذنه  
قيول الجنبى اوله فاقول عقد عقده في حق الغير من غير ولايه ولا اشتباه ورحم الله  
المتقدم نقتضيه **فصل** اذا اشترى شيئا بعرو بغير اذنه فانه يقع بالجماع في حق العاقل  
وهذا اوضح ما يكون في اقسام القلب فانه علق عليه حكما مضر حاه مقصود بطله  
**فصل** المستدل **فصل** والطريق الجواب عن هذا من وجهين احدهما ان يقول القلب لا يقع لانه  
مستل على المستدل وبذلك طريق من رد القلب اضلا **فصل** والثاني ان يكلم عليه بكل  
ما سلك على العمل المستدراة من المنع وعدم الامر **فصل** والنقص والكسر **فصل** والنقص والكسر  
وقسار الوضع **فصل** وعبر ذلك من ان عراضا الى القلب فان القلب وجهين ماضين  
لمحور ذلك وقال القلب كالتقصير في الفساد **فصل** والنقص لا يقص وكذلك القلب لا يقص  
ومنه من قال ان يجوز لغير القلب معارضته في الحقيقة اذا اقبله على القلب صار له  
من وجهين وللعال من وجه واحد مخرج من علة الى ان يرى بكرة هذا النوع من هذا القلب  
ان قال هذه الموصاف الى غيرها لا يورع حكم القلب هي مؤثره في حكمه على اوجه







من عاين كثر عروق وكان قد طلع في الزمان  
والحوار ان سلك على الاحكام ما ساء في موضع  
بالعلة وعلى ضرب من احد هما المعارضه بعلة  
المعارضه بعلة فانه وهو مثل ان يقول الشك في ازاله النجاسة بغير الماء انها طاهرة  
تراد للصلاة فلم يقع بالحمل كالوصف فيقول المخالف هذا معارضه فقياس عليه وهو انه غير  
يحي ازالته بالماء في ازالته بالحمل كالطبخ والكلام على هذا ان سلك بالوجود الذي ذكرناها  
في الاعراض بالقياس او مرجع علة ما حد الرجحان التي انما طهرت به **فصل** واما  
المعارضه في الاصل وهو الفرق وهو اقله ما حد الرجحان في الطرقيه يعرفه المسئلة  
في ان يذكر ما يوجب الفرق من الفرع والاصل وذلك ان يذكر معنى في الاصل بعكسه  
في ان يذكر من قال لا يحتاج الى عكس ذلك في الفرع وهذا غير صحيح لانه اذا لم يعكس  
الخصم ان **فصل** ولانه اذا اقتصر على تعليل الاصل ولم يعكس في الفرع لم يصدق ذلك المستدل  
عنه اما ان يقول العكس صغارا طرقيه فعرضه نظر اهل النظر واما ان يقول تعليل في الاصل  
في ان يوافق في حق واما لو كان الحكم في الاصل وذلك لا يقع صحه بعلي **فصل** وهل  
يحتاج الفرق الى الاصل في خلاف من اهل النظر فمنهم من قال يحتاج ان يردع من  
الى اصل وعلة الفرع الى اصل ومنهم من يقول لا يحتاج واحد منهما الى اصل  
ومنهم من يقول يحتاج علة الفرع الى اصل ولا يحتاج علة الاصل الى اصل وهذا الشبه  
عند **فصل** اذا ثبت ما ذكرناه من حال الفرق فالكلام بعد ذلك في بيان الحكم عنه  
واعلم ان الفرق بعد ايراد الكلام على العلل فيلما عدا اني انتم ما يخص الفرق من  
الكلام في علمه ان الفرق على ضربين فرق بعلة الحكم وفصل فرق تدلله الحكم فاما  
الفرق بالعله فهو ان يذكر المعنى الذي يعطى الحكم في الاصل في الشرع ويعكسه في  
الفرع وهذا المحل اما ان يكون معنى متفقا عليه او معنى مختلفا فيه فان كان معترفا  
عنه من المساطير فالواحد ان لا تتعلل المسؤل في مثل هذا الفرع في علة الاصل بل تتعلل  
بالفرع في علة الفرع وذلك مثل ان يقول الشافعي في الطلاق قبل النكاح ان من ملك السيد  
المباشر له صفة الطلاق كالصبي فيقول المخالف المعنى في الاصل انه غير مكلف  
فهذا المسمى له صفة الطلاق في مسلمات على اضافة الطلاق لانه لا يكون له صفة  
والحكم عنه من وجهين احدهما ان يابى في الفرع بعلة نوح الحكم بان يقول ان كان الاصل  
لم يقع فيه لانه غير مكلف بها لانه لا يملكه لانه غير مالك ولا يورثه لان لا يكون ماله  
ون ان يكون غير مالك **فصل** والدليل عليه السبع وسائر الصرفات **فصل** والباقي ان سطر الفرق لما  
يتنوع في الاصل والفرع من الحكم واليحيى ان يفرق في مسائل المكاف وغير المكاف  
ان يقول هذا الفرق سطر بالطلاق المباشر فانه لا يفرق في الموضوعين وان افرقا فيما ذكر

عليه

فقط ما لو كان المعبر في ذكره في الاما لمختلفا منه وذلك مثل ان يقول الشافعي في  
سبع العوارض من العسر ان يمس اليد فلا يحرم **فصل** فيقول المخالف المعنى في الاصل  
انه يحسب العشاخ العبد بها كنه فلهذا في الحرمة وليس كذلك في مسلمات فانه لا يحسب  
ذلك فهو كالمعول بعد القصر **فصل** والكلام على هذا ان يتكلم على علة الاصل والفرع عن  
ان لا يحتاج الى ان يكون الاصل علة الاصل فيفسد عليه الاصل بكونها علة في العلة من  
الفرع والكثرة فيفسد الاصل والوضع وانه لا يحرى في احكامه وعبر ذلك **فصل** والحد  
ان يجمع بين تفخي علة وابطال علة صاحبه وذلك مثل ان يقول فما ذكرت من الفرق ليس العلة  
في الاصل ما ذكرت من حشيه انما هي العبد بطلان كنه واما العلة فما ذكرت من عدم  
العقد واليد عليه هو انه لو كان المبيع عبدا فابلا او مريدا فقصه المشتري طرزه تبعه  
حين وجد القصر وان كان يحسب القصاص العبد عند هدمه بطلان كنه بان يسل بالرده او الاصل فيفسد  
العقد على ان العلة ما ذكرناه **فصل** واما الفرق تدلله الحكم وعلى اربعة اصناف  
1. ان يفرق بين الفرع والاصل في الحكم بالفرع لا يعارقه **فصل** والباقي ان يفرق بين  
2. عن موضوع الخلا **فصل** والباقي ان يفرق في حكم شاكل الحكم المختلف **فصل** والرابع ان يفرق  
بضرب من الشبه **فصل** فاما الاول فهو مثل ان يقول الشافعي في لفظ التجرم انه ليس بمجرم  
كسائه في الطلاق ولا يعقد به المهر بالله بيا كسائر الكتابات **فصل** فيقول المخالف المعنى  
في الاصل وهو سائر الكتابات انه لا يعلو بها كفارة المهر في مثلنا معلوم كفارة البهين  
فالشبه سائر الامان **فصل** والحوار عنه من طرفين احدهما ان يفسر ذلك ان يفسر كسائر وهو ان يفسر  
في هذه المسئلة ليشلخ العلوه كفارة المهر كان مينا كما ان الجماع في رمضان يعلونه  
كفارة الطهارة لم يفسر طهارته **فصل** والباقي وهو الحوا الجيدة ان يفسر المعنى الذي لا حله  
تعلونه كفارة ولا يعلو سائر الكتابات **فصل** واما الباقي وهو الفرق بين الحكم  
في غير موضع الخلاف فهو مثل ان يقول الشافعي في الخلع انه فسخ طهره وقرنه عرفت عن  
صريح لفظ الطلاق وبينه وكان فسخا كسائر الفسوخ **فصل** فيقول المخالف المعنى في الاصل  
انه فسخ مع به الطلاق فكان فسخا مع عدم النية وفي مسلمات لو كان مع نية الطلاق  
كان طلاقا وكان طلاقا مع عدم النية كالخلع بلفظ الطلاق **فصل** والحوار عن هذا الجواب  
الجواب عما قبله وهو ان يفسر ان يفسر ان يفسر ان يفسر هذه المسئلة لا يفسر ان يكون  
اعلم النية ولا يكون فسخا مع النية كما نراه في الكتابات هي طلاق مع النية وليس  
بطلاق مع عدم النية **فصل** والباقي وهو الجيدة ان يفسر المعنى الذي لا حله افرق الخلع وسائر  
الفسوخ مع وجود النية **فصل** وهو يلحق بهذا النوع ما ليس منه وهو ان يجعل بعض ما دخل



وحله الأصل على الباقي وهو مثل ان يقول سابع رباذه في المهر بالمال بالعقد ليرى ما الخس  
 2 حواله الشفع مع اعترافه به في شارة السوء **فصل** في قولنا الوالد المعنى في المصداق وذكر  
 في حال العقد يكون مينا وفي مسئلة الو ذكر في انه احوال العقد كان مينا واذ ذكر بوجه كان  
 مينا وهذا غير صحيح لئلا يصل الجهد في الاستدراك في المال ليس العلة التي ذكرها موجودة في الخمس  
 فاذا جعل بعضه علة للباقي كان ذلك فوارضا في بعض الأصل وهذا لا يثبت كما لو فاسد على الصلح  
 وعرض في أحدهما **فصل** واما الثالث وهو الفرق في حكم فاسد كل حكم الفرق فهو مثل ان يقول  
 الشافعي في الحاد الزكوة في مال الصبي ان من وجب عليه العشرة زعه وحب الزكوة في ماله  
 كالمالك **فصل** في قول الجني المفق في الثلث انه سعلو وحب في ماله فعلق ودر الزكوة بماله  
 في ماله لا سعلو حرم في ماله فلا سعلو وحب الزكوة بماله كالمالك **فصل** واما الحاد  
 هذا في سداد عسار الزكوة بالحق في طريق أحدهما محال للآخره الوجوب فلا ينعقد اعتبار  
 أحدهما بالآخر واما حب في مثل هذا فالسبب صحيح وهو ان يقول اقترافهما في الحق كمالا لوجوب  
 في حب العشرة بوجوب اقترافهما في وجوب الزكوة وهذا غير صحيح لئلا يثبت ان سار صه مثله  
 فهو سار صه العشرة بوجوب اقترافهما في الحق الا ان يثبت ان اعتبار الزكوة بالعشرة في سداد  
 من حبس واحد ومضرمهما واحد فخرج ما ذكرناه من الجمع عاماد ذكره الشافعي في الفرق  
**فصل** واما الرابع وهو الفرق في لزوم من الشبه في صحة وجهان بناء على خوارق الشبه  
 وقد مضى الكلام على ذلك في اول الكتاب **فصل** في قول من لا يحرم الشبه بالحوز ان يقول  
 بذلك وذلك مثل ان يقول الثاني في اسقاط نفقه الماخ بانها قرابة لا سعلو بها وجوب النفقة  
 مع احلاله الدين ولا سعلو بها وجوب النفقة مع انعاقه كقرابة ابن العم **فصل** في قول الجاني المعنى  
 في ما قبل ان تلك القرابة لا سعلو بها فخرم النكاح وهذه القرابة سعلو بها فخرم النكاح فعلق  
 بها وجوب النفقة كقرابة الاب **فصل** في الطرقة في الجواب عن ذلك ان يقال عليه ان لا يحرم  
 على العلة المتقدمة **فصل** والذي خص هذا ان يقول انهما وان افروا في فخرم المناكحة فقد استقر  
 في المبررات فارجح ان يعترف في النفقة لا فترافهما في المناكحة فقد استقر في المبررات  
 فوجب ان يستقوا في النفقة **فصل** او يقول ان كان فترافهما في الأصل والفرع في المناكحة فوجب  
 اقترافهما في النفقة فقد استقوا في قول الشافعي **فصل** في ان يتقوا في انقضاء النفقة **فصل** او يقول  
 انهما وان افروا في فخرم المناكحة الا انهما متساويان في احكام كثيرة كقتول الشهادة  
 ووجوب القضاء واعتبار اكثر الاشياء **فصل** في ما تجاني به غير الفرق  
 له في الجواب **فصل** في قولنا ان يقول اقتراف الأصل والفرع لا ينعقد في الجمع الا ليس بشرط الفرق ان  
 يشبهها للأصل من جهة الوجوه لانه لو شابهه من جهة الوجوه لكان الفرق هو الأصل ولها  
 شبهة الله على من يرمي بآدم صلى الله عليه وآله وقال لئن لم علي بن عبد الله كمثل آدم خلعه من رايه

في المراجعة  
 في المراجعة  
 في المراجعة

له كس **فصل** في قولنا ان يكون على كس **فصل** في قولنا ان يكون على كس **فصل** في قولنا ان يكون على كس  
 وادع لئلا يثبت له ان صلى الله عليه وآله ذلك كثيرا **فصل** في قولنا ان يكون على كس **فصل** في قولنا ان يكون على كس  
 اقترافهما في المعنى الذي ذكره بوجوب اقترافهما كما ان المعنى الذي ذكره بوجوب اقترافهما  
 المعنى الذي ذكره بوجوب اقترافهما وكما ادعى التتبع بينهما لا اجتماعهما وما ادعى انه  
 عليه ادعى المسئلة المتروكة بينهما لا فترافهما وما ادعى انه عليه للافراق **فصل** واما قوله انه  
 ليس من شرط الفرع ان يسميه الأصل من جهة الوجوه لانه لو شابهه من جهة الوجوه لكان  
 الفرع هو الأصل ومعه صحيح لانه يقال له ان لم يكن من شرطه ان يشابهه من جهة الوجوه  
 لم من شرطه ان يشابهه في علة الحكم وعندنا ان اكل الخنزير في علة الحكم مع وجود  
 علة الفرع **فصل** ومن ذلك ايضا ان يقول هذا الفرق يدل على ان الأصل اقوى من  
 الفرع والأصل ابد التكون اقوى من الفرع وهو مثل ان يقول الجني في نفقه الماخ  
 ذو حرم محرم بالنسب بوجوب نفقه دليله الحب واللين **فصل** في قول الشافعي  
 المعنى في الأصل انه لا يحق النفقة مع اختلاف الدين وفي مثلها لا يحق النفقة مع  
 اختلاف الدين **فصل** في اتفاق أصله ابن العم **فصل** في قول الجني هذا يدل على ان الحكم  
 في الأصل اقوى من الفرع والأصل ابد اقوى من الفرع وهذا غير صحيح لانه لم يذكر ان يثبت  
 ذلك لبيان قوة الفرع على الأصل واما ذكر ذلك لبيان ان هذه القرابة لا تسحق بها  
 النفقة لانه لو كان تسحق بها النفقة لاستحق بها مع اختلاف الدين كقرابة الاب  
 واللين وعلى انه ان كان هذا يدل على قوة الأصل على الفرع وحب انما بطلان الجمع  
 لانه اذا كان حكم الأصل اقوى لم يحز ان يعتبر حكم الضعيف **فصل** في الكلام على  
 الاستدلال بالآخر **فصل** في ذكرنا في اول الكتاب ان الاستدلال قد يكون بالاولي  
 وقد يكون بالقيسم **فصل** وقد يكون بالعكس **فصل** وقد يكون بيان العلة **فصل** وقد يكون بالقبول  
 والكلام هاهنا في الاعتراض على هذه الانواع والحوار عنها وانا اشرك في واحد  
 واحدا ان سأل الله **فصل** في الكلام على الاستدلال بالاولي **فصل** اعلم ان الاستدلال  
 بالاولي هو ان يحمل الفرع على الأصل بمعنى بوجوب الجمع بينهما من جهة الوجوه وراكه  
 بوجوب تأكيد حكم الفرع على الأصل وقد ثبت له افضله في اول الكتاب والكلام  
 هاهنا في ما لا غير اصل عليه والحوار عنه **فصل** الذي يكثر في هذا امر لا غير من وجوه أحدهما  
 المطالبة بصح المعنى الذي يقضي تأكيد الفرع على الأصل **فصل** والثاني النقص **فصل** والثالث  
 الاستسار **فصل** والرابع ان يجعل التأكيد حجة عليه **فصل** والخامس معانله تأكيد الفرع بمعنى  
 شبهة **فصل** والسادس المطالبة بحكم التأكيد **فصل** فاما المطالبة بصح المعنى الذي

مع علة الفرق















سواء كان الشعر ولو جازوا في انقطاع الشعر بينه وبين الجمل لانه انما هو في الانقطاع والشعر وهو  
الجمل لا يخلو انما هو موضع الحاجة منه لا يخلو على الشاه شعر وادخل هذا اسقط الاجماع في ذلك  
انه وانما جعل ما ذكر في الاثر الظاهر والغالب انه في ارجائها شعر في ارجائها الشعر على الظاهر  
والا في الاثر على العادة فاما الاثر على غيره فانه قد يشك في وجهين احدهما ان يرد على وجهين  
موسعا اخر واكتفى به والثاني ان يدعى انه قد سري هذا الموضع **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله  
السابع في حديث ام سلمة انه لم يبين في هذا الخبر انقطاعه الله عز وجل في القرآن في  
الرسول صلى الله عليه وآله ما نوع البيان فلم يخل في اعادته **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله  
فان ذكر له موضع تكلم عليه ليقوله الدليل **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
شعر المنيه حديث شاذ مضمونه يقول الحجازي قدس سره انما لا يتفق على الشعر في هذا الخبر  
الاخرى انه اباح الانقطاع بالجلد وذلك اباحة لانقطاعه على الشعر **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله  
او زده بيان ذلك بان يقول اما اباح الانقطاع بالجلد بعد الانواع لا يقع عليه شعر لئلا  
انه لا يخلو من الشعر واذ ابطال هذا الموضع بطل الدليل **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
بالسكت عن موضع الحاجة فالاثر على ما يدعى انه قد بين **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
لانه ليس هو موضع الحاجة واما السار عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة جاز فيكون ان يكون  
اخر ذلك **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة بقوله تعالى ومن بعد موما  
معهم اخراوه جهنم خالدا فيها ولم يذكر الكفاية فلا على الله **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
فانه لما اورد في قول الخطابي عا ان العمدة او لي **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
مضى في الاسناد لا في الاثر واذ ابطال هذا بقوله الدليل **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
ليس في ذلك موضع حاجة فاحر السار في وقت وقوع الحاجة واما السار عن وقت الخطاب الى  
وقت الحاجة جاز **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة بقوله تعالى  
هذا الوقت ولا في وقت اخر ولو كان واجبا لما ترك البيان فيه اصلا فلما لم يبين في هذا الوقت ولا  
في وقت اخر دل على ان ذلك غير واجب **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
في السعي على نفيه كما استدلالنا على ان المختص او ان لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
لكان عليها دليل والكل على ان ينسب ان على ذلك دليل او يذكر بعض ما يستدل به في الحاجة  
**فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة بقوله تعالى  
وليل من يوقف او انفاق ما قول المخالف ان عنده القدر لا يثبت في يوقف او انفاق  
توحد في يوقف او انفاق على انه باطل **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
والجواب عنه ان استقطا ما ادعاه ليعني ذلك **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
البرج بطون بعد احد الدليلين على ما ذكر وقد كان القدماء استعملوه في النظر والرواية

الحج

توحد في يوقف

اشهر الى ما لا يدمنه على حقه الاختصاص **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
وهو في العالي العمل **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
الظاهر **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
احد الراويين كرواية **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
افرد الحج في حديث الشيخ حمزوي انه قرن فعلا ابن عمر كان كراوا وان كان ضعيفا في  
النسب وهو من كشافات **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
في الحج رواه عايشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواية اخرى وافقه فانه في حديثها اولى  
والثاني ان يكون احد الراويين مياشوا للفقهاء فقدم على غيره كقد منا حديث ابن ابي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواه حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان  
ابا رابع كان هو السفير فهو اعرف بالقبض **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
فقدم حديثه كما قد منا حديث ميمونة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواه حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان  
ابن عباس **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
كما في ذلك تقدم رواه القسمة وعروة عن عايشة رضي الله عنها في قصة بركة عايشة في رواه الاسود  
لبن القسمة وعروة كما في ذلك خلا فيهما والاسود احسن في لاسمع الاخرين في روايتهم  
اولى **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
حديث ابن عمر في امر او رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواه حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواه حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان  
رواه فيكون اولى من غيره كما قد منا حديث الحجازي في موضوع من مشي الذكر لكثر رواة على  
حاجب فلو كان على خبر القسمة **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
وقد بينت ذلك في التنصير في الاصول **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
محمدة عايشة كما قد منا حديث عايشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواه حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان  
من جماع لا من احكامه والصوم على حديثه في رواه **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
عنه الرواية فقدم على ما اختلف عنه الرواية كما قد منا حديث ابن عمر رضي الله عنهما فان  
ادق الاثر على ما به وحسن في كل اربعة ثبوت يكون ووجله حقه **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
في رواه اذا رادق الاثر على ما به وحسن في كل اربعة ثبوت يكون ووجله حقه **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل  
فروى عنه مثله لنا في مرجع احد الراويين على الامر **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
ومن اعلمنا من قال لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة  
في رواه من خلفه في الرواية **فصل** في ما لا يخلو من الشعر في قوله الدليل في اسقاط كفاية قبل العمدة



















والله مثل قوله الزاني لا يسكن الارانبه ام مشركه والراسه لا يحكم بها الا او مشرك ومعه ان  
 لم يكن ارانبه ولا مشركه وفي الاخبار اني مع اها الامم قوله في سورة بقره قال يا ايها  
 سبح اسم ربك عظيم وهو الذي اراد ان يخلق الانسان من عطينة من طين واما قوله لا يسكن الارانبه  
 ان حكمه صار من معبودك ارجعها يعني الراسه ومعه قوله كرسوا لله اي قولوا لله  
 الله قال فاذا كان معبودك الحبر كان كالا مزم والنهي وقال بعد الراسه من راسه في التبري  
 رجل النهي الامم والنهي على جميع الاخبار ولم يقل ولا يابها على هذا القول جماعة ولا  
 وجه لهم ادب الرواية وانما يعتمدون على البرايبه وقال اخرون كل حمله استثنى الله منها  
 ما لم يزل استثنى الله منها وقال قوم اخرون لا بعد وزجاء في التبري الى اناسه ولا مسح  
 وهما ولا في الحق صديقا بافهم على الله زدوا ما زاد الله على المباحه في التبري من اجل  
 معارفهم في تقدير احكام كتابه المبين قال الشيخ قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها فان  
 خير مني او نلها قال الشيخ رحمه الله وهذه الآية تحتاج مفسرها الى ان يقدرها قبل تفسيرها  
 لانه في ما ذكره من قوله العبد وهو اعلم فان وقع من حكمه انما كان خيرا منها او نيلها في نيلها  
 فلا ينسخها من اعرضه هذا التاويل فيقول اني القرآن ما ينسخه خير من بعض النسخ الا ما واجبه  
 من قبله فالحق ان معنى خيرا منها اني انفع منها لبر الناس لا خلوص وجهي اما ان يكون  
 انفع الحكم فيكون او في الاخرين واما ان يكون احسن الحكم فيكون الشريعة العمل  
 فمن قرأها او نسخها اي تخرج حكمها فعملها حيا بما قال بها لم يعلم ان السعي على كل شيء  
 من امر الناس والمنسوخ وهذا مثل قوله واذا بدلنا ما كان آية والله اعلم بما ينزل والعبي  
 حكم آية قالوا انما استراني اخلفته من تلقا نفسك فقال سبحانه رد اعليهم نيل اكتم  
 لا يعاين ان اساق الناس والمنسوخ في القرآن دلاله على الواحدانية والقدرة والله تعالى يقرب  
 الله الخلق والافرن وقد روي عن عبد الله بن عباس انه صعد على المنزلة فقال الله الخلق والافرن  
 غالب من ادعى اليه فلهم والخلق جميعا خلقوا لا من جمع ما فخلق ليس في كتاب الله كلمتان جميع  
 الملك كله غيرهما الحق ما ذكر ما جاء من النسخ في الآية على التوازي ما قاله  
 انه اعلم ان اول النسخ في الشريعة امر الصلاة ثم امر القبله ثم الصيام الاول ثم الركوه ثم الاعراض  
 عن المشركين ثم الامم بها ثم امر الله تعالى الله عليه ما فعله به ثم امره بقتل المشركين  
 ثم امره بقتل اهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ثم ما كان عليه اهل العهود  
 من الموارنة ثم قوله اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض كتاب الله ثم هذه منار الجاهلية  
 لا الخواص المستلزم في جميعهم ثم نسخ المعاهد التي كانت بينه وبينهم بالاربعه الاسته بعد يوم  
 النحر الذي ارسل امير المؤمنين علي بن ابي طالب بها اني اوتيتهم وارادته ما في هرة واذا بها في الحج  
 فقد اجعل الرقيب قال الشيخ رحمه الله ونزل المنسوخ في كثير من نزل النسخ ما لم يكن  
 قال الشيخ والمنسوخ على نيل الراسه

هذا هو  
 قوله  
 الزاني  
 لا يسكن  
 الارانبه

منه

لنزلها نارا واحدا آية واما في قوله لا يسكن الارانبه فمعه قوله الزاني لا يسكن الارانبه  
 قوله وما روي في بعض النسخ ان الله تعالى في قوله وما روي في بعض النسخ ان الله تعالى في قوله  
 وقال تعالى من اجل هذا فضل عن الركوة لانه الركوه المبرور منه وقال ابو جعفر بن  
 الفقهان في تفسير الركوة المبرور منه كل عذبة في القرآن وسبح صيامهم رمضان كل صيام  
 الغوان وسبح داجه لا يحكي كل دح الآية الثانية قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هاجروا  
 فيها قولان بعد عبادته والفقهاء من اجمل انها محكية وتقال بها الحمد والمقدور فيكون انفسه  
 ولها ان الذين امنوا ومن امن من الذين هاجروا والبصري والمصيري وقال الجماعة هي منسوخة  
 في قوله تعالى من يبع عن الله شيئا فليقل منه الآية الثالثة قوله تعالى وقولوا للناس  
 حسنا في قوله تعالى والحمد لله على الحسنة عا طاب وعطاب رايح هي محكية واختلفا بعد ما اجمعا  
 ايها محكية قال محمد بن علي بن الحسين معنى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا اي قولوا الحمد ان محمد بن رسول الله  
 وقال عطاب رايح وقولوا للناس ما يحسن ان يقال لكم قال ابن جرير في قوله تعالى ان محسنتا منكم  
 والفا جز فامرني ان اعطاه في الفاجر فقال لا تشيع الى قوله وقولوا للناس حسنا وقال الجماعة  
 هي منسوخة بقوله تعالى فاقولوا للناس حسنا وحدهم الآية الرابعة قوله تعالى فاعفوا  
 واصفحوا شيئا من الله بامره جميع هذه الآية محكية اما في قوله العفو والصفح لانه في قوله قالوا  
 الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون الآية الخامسة قوله ولله المشرق والمغرب هذا احكم  
 والمنسوخ منها قوله تعالى وانما تولوا فتم وجه الله وذلك ان قوما خرجوا عن سيرة بعضهم التي صلوا الله  
 فيه فغفرت عليهم القبله فقلوا الى غير جهتها لما رجعوا من سفرهم فقالوا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فانزلت  
 هذه الآية ولله المشرق والمغرب وقال الفقهاء وقوله من رايح لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله  
 صلا الخويين المقدس سبعة عشر شهرا ثم تحول الى الكعبة وهذا قول الاكثر من اهل الوارح منهم  
 معقل الميار والراس عارجه وقال قتادة فاسه عسكروا وقوله رايح اخرى عن ابيهم الحزني  
 ان كان على هدي فقد رجع عنه قال ابن ابي عمير في قوله وقولوا للناس حسنا وقولوا للناس حسنا  
 قولوا ووجهكم شطرة وروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا قام الى الصلاة رفع طرفه نحو النوا  
 بسطر الامم من عند الله وكان يقول لحمل عليه الى متى اصلي الى قبله اليهود فقال انما عايتهم مامورا  
 في حال ذلك قال قتادة هو على ما كان عليه ادخل حبل على اللام وقال له افراد روي في قوله  
 قولوا وحمل شطر المسجد اجماع اي نحوه وتلقاه والسطر في كلام العبد النكت وهذه هاهنا  
 لاجل الاشارة في هذه قوله فانزلوا في وجه الله واختلف المفسرون في اي صلاة جولي القبله

لا

ح











2  
1

[illegible]



卷一























مذہب و ملت

١٧٨

الظالمون في الدين

للاله و دلالت از روضه

مراي ان علاج ۵۶  
فرد كند ۵۷

مکمل و اشراق

2/10/20  
16:30:30

10



















76

والى سجاد الهمم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







داخلة في بيت الله من حكمة و...  
فما كان من ذلك سطر في الدنيا...  
الحمد لله المجد المدي...  
يا سيدي عرابي الخلو...  
واولوا اهلنا...  
والايمان...  
الشيء...  
به كما بان...  
فوقع اليه...  
في جنة...  
خدا...  
لا...  
واحتا...  
واقف...  
لعمري...  
وقبل...  
انتم...  
فأخلف...  
كان...  
مباينا...  
وما...  
له...  
مركب...  
ما...  
الصلوات...  
قابر...  
وحال...  
لوقته...  
اعمال...  
الماس...  
ووقع...  
ادرس...

هذا هو...

هذا هو...

عمر الله...  
عنه...  
جنت...  
الرا...  
ار...  
والخذ...  
خلق...  
فل...  
وكان...  
بنام...  
انفس...  
سنة...  
الكثير...  
جدة...  
في...  
علي...  
التي...  
فست...  
فلم...  
بذلك...  
ناقة...  
فهل...  
التوجه...  
وقال...  
والسائر...  
وحسن...  
وهو...  
فد...  
جبر...  
فما...  
فما...  
فما...  
فما...  
فما...

هذا هو...

هذا هو...











2.

卷之四

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



الا اذا ظهر على قوم لا خلاص لهم ولا ضلوة لهم ولا راحة لهم  
 من الله فمعدون فلما راسوا الله في ذلك قال قوم من اهل السجود  
 الحمد في جهنم واستبغوا وضوءهم وراحوا الى مشايخهم في كعبه  
 خفيين وولوا انكافهم الى محاربه رخصه في امورهم ما هم والله  
 لا سر الى المراكبه تقول لهم استكنوا القضا الله استكنوا انما الله  
 استكنوا انما الله فاد اصلوا صري وخوفهم بصلاته ان يقولوا  
 وقد سخط الله عليهم قال ابن عباس راسول الله ما يدرك الناس من احد  
 في المصنوع جده بل ابن عباس اما سمع الله على يقول اذا نودى  
 من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله فله عمل الى ذكره الربا الكاشف  
 في تسبيح جالس الله فمن وفر الله على السكبه وفره الله بخنا  
 النعم ومن استمعوا كقول الله تعالى اكتب الله في الميزان حمدا  
 قال ابن عباس والله ما نزلنا راسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا على احد من رسلنا في الحديث في المصنوع احد ابي عبد الله ما رآه  
 الا سجد له روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى في يوم  
 عرفة صلاة الطهه وصلاه بعد الاستسنة ركعتين خفيين  
 بعد اوقتهما ما شاكل لشيء من صحفه ووراسوره الا بعد ان  
 الحج وسلموا اتي في الايام التي يعلو عليه يقول اللهم صل على محمد  
 محمد وعلى النبي الذي ذكر اسمه وعلى جميع الانبياء والمرسلين واداء  
 في ع من العباد صل على النبي ابي عبد الله كقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 الخير الذي يهتد به العباد في الواو من بعد ما سجدوا في التوسيع  
 وحلاد في ما كما طردوا ليهير واحول لها خطا وادعيا في التوسيع  
 من الحمد والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة  
 والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة والبركة

في كل الامور معاينة صدقك لم تلق الذي لا يلقى  
 في كل الامور معاينة صدقك لم تلق الذي لا يلقى  
 في كل الامور معاينة صدقك لم تلق الذي لا يلقى  
 في كل الامور معاينة صدقك لم تلق الذي لا يلقى

الذي الذي انزلنا من السماء  
 الذي الذي انزلنا من السماء

بدهم على  
 سلم به

قال الامام الشافعي رحمه الله



[illegible]

is

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.



بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله  
وعاجتن مارك

اللهم اني اسالك الف الاسماء يا الهنا يا انبيانا يا انبيائنا  
بحم اجلال عا اچلم خا الخوف بال المروءة بال الذل والذل  
الريوسه بزار الزلعه بسين السر سدر للشو و بصادا  
بصادا الضيا بظا الطاعة بظا الظلمه بعن العاصه  
لنغيت بعالمور تقا في العبد سكا في الحكاه لأم الا اهل  
هم الملك سون النبا بواو اللوفا بها للمسيه بال اله  
انت سحا ملك اي كسم من الطالبين بيا بينك راحول  
يوم ساد الله العلي العظميم وصلي الله على  
الحصه لادوسا دلمهر ملوسا داعمون عظاما سرحا لاسم

78  
بسم الله الرحمن الرحيم  
اللهم اني اسالك الف الاسماء  
يا الهنا يا انبيانا يا انبيائنا  
بحم اجلال عا اچلم خا الخوف  
بال المروءة بال الذل والذل  
الريوسه بزار الزلعه بسين  
السر سدر للشو و بصادا  
بصادا الضيا بظا الطاعة  
بظا الظلمه بعن العاصه  
لنغيت بعالمور تقا في العبد  
سكا في الحكاه لأم الا اهل  
هم الملك سون النبا بواو  
اللوفا بها للمسيه بال اله  
انت سحا ملك اي كسم من  
الطالبين بيا بينك راحول  
يوم ساد الله العلي العظميم  
وصلي الله على الحصه لادوسا  
دلمهر ملوسا داعمون عظاما  
سرحا لاسم



[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا الكتاب هو اسم العالم  
ابو عبد الله محمد بن  
الحسين الجليلي  
قال محمد هو ابن مكي  
مضيفا على الرسول المصطفى  
واسم الله في العظمة  
تغلب الافطار بلغة موحية  
وتنقص رضا جني ناسخ  
وهو يمتدح عاني تقصير  
والله يفضي بعباد واجره

### الكلام وما يتالف منه

وما يتالف منه كاستيف  
واحدة كلمة والفواعل  
بالجمل والنون واليد اوال  
بما فعلت وانت ويا افعله

وعلى الله  
العلامة  
عبد الله ابراهيم  
رضي الله عنه  
أحمد رب الله حتى مال الك  
والله المستكمل للثبات  
مقاصد التعريف عروية  
وتيسر البذل بوعيد منج  
بقابضة العفة ابراهيم  
مستوجب ثناء والجمل  
ليه وله في الدرجات الآخرة

واسم وعمل من حرف الك  
وكلمة بها كلام قد يوف  
ومستند للاسم تبيين فصل  
ونورا قبل فعل يجل

سواء ما الخوف كهل وفي ولح  
وما ضي الا فعلا بالثامز وسين  
والله ابراهيم للنور محفل

### المعرب والمبني

فعل مضارع على لم كيف  
بالنور فعل الا في ابراهيم  
فيه هو اسم نحو صه وحصل

لشبهه من الخوف مذني  
والمعرب من متاوع هنا  
تأخر وكاف في ارض لا  
من شبه الخوف كارض وسمها  
واغري واما مضارع ان عيلا  
نور انات كيم غر من فتر  
والأصل في المبني ان يسكنها  
كان ابراهيم حيث والساكن كم  
لاسم وفعل تحول اصابا  
فد غصي انقول يا ينجي ما  
كسب كذا الله عبده له يسمي  
ينوب نحو خا انوا يني نسي

والاسم منه معرب ومبني  
كالشبه الوعير اسمي جندنا  
وكناية عن العجائب لا  
ومعرب الاسماء ما فذ سلمه  
وفعل امر ومضارع يني  
من غير توكيد مباشر ومن  
وكذا في مستحق المبني  
ومنه غر وقبح وكسب وضع  
والرفع والنصب اجعل اعرابا  
والاسم فذ غصي بالحي كما  
فارفع يرفع وايضن قبحا وجر  
واجز وبتسكير وعنه ما نذكر



وَارْقِعْ يَؤُودَ وَانصِبْ بِالْأَلِفِ  
 مِنْ عَدَاكَ وَأَنْصِبْهُ أَبَانَا  
 أَبَ أَخِي كَذَاكَ وَهَرُورِ  
 وَبِأَبِ وَتَالِيَتِهِ يَنْتَظِرُ  
 وَنَسِخَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَصْفُرَ  
 بِالْأَلِفِ أَرْقِعِ الْمُنَى وَكَلَا  
 كَلْنَا كَذَلِكَ أَنْشَارَ وَتَلَا  
 وَخَلَفَ الْيَاغِ جَمِيعَهَا بِالْأَلِفِ  
 وَارْقِعْ يَؤُودَ بِأَخِي رَوَانِصِ  
 وَنَسِخَ حَيْثُ رَوَيْهِ عَمْتُونَ  
 أَوَّلُوا وَعَلِمُوا عَلَيْهِمْ  
 وَبَابُهُ وَمِثْلُ حَيْثُ يَرَى  
 وَنُورُ جَمْعِهِ وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ  
 وَنُورُ مَا تَلَى وَالْمَحْوُورِ  
 وَمَا تَلَاوَالِي فَذُجُوعَا  
 كَذَلِكَ الْأَلِفِ وَالْأَلِفِ فَذُجُوعَا

وَأَخِي يَمِينُ مَا مِنْ الْأَلِفِ أَصْفِ  
 وَالْبَحْرِ حَيْثُ الْيَمِينُ مِنْهُ بَانَا  
 وَالنَّفْسُ فِي هَذِهِ الْأَلِفِ أَحْسَنُ  
 وَفَقْرُهُمَا مِنْ تَفْصِيلِ شَهْرٍ  
 لِيَتَأَخَّرَ أَخَوَايَ كَذَا أَعْتَلَا  
 إِذَا ابْتَضَى مَضَاجِأَ وَصَلَا  
 كَانَتِ الْيَمِينُ بِحَيْثُ يَرَى  
 جَمْعُهَا وَنَصَابُهَا فَتَحْ فَذُ الْأَلِفِ  
 سَالِمُ جَمْعِ عَامٍ وَمَنْ يَنْصِبُ  
 وَبَابُهُ الْحَوْرُ لَا يَهْلُونَ  
 وَأَرْحُورُ شَيْءٌ وَالسِّنُونَ  
 هَذَا الْبَابُ وَفَوْقَهُ فَوْقَ يَهْلُونَ  
 فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُ نَكْوُ  
 يَكْسِرُ كَذَا اسْتَقْبَلُوهُ فَإِنَّهُ  
 يَكْسِرُ فِي الْحَيِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا  
 كَلَامُ عَاتِ فِيهِ كَذَا أَيْضًا قِيلَ

وَمَا يَنْصِبُ أَوْ يَكْبَعُ الْأَلِفِ  
 وَفَعَاوَتُهُ عَيْنٌ وَتَسْلُونَ  
 كَلَامُ تَكْوِينِ لِيَتَرَوِيهِ مَظْلَمَةٌ  
 كَالْمُضْجَعِ وَالَّتِي تَقِي مَكَارِمَا  
 جَمِيعُهُ وَفَوَالِدُ فَذُ فَصْلٍ  
 وَرَقْعُهُ يَنْوِي كَذَا أَيْضًا يَحْزُرُ  
 أَوْ أَوْ أَوْ تِلْكَ جَمْعُهَا عَمِي  
 وَأَبْدُ نَصْبٌ مَا كَيْدُ عَوَايِرُ  
 تَلَا تَنْصِبُ نَفْسُ حَكْمًا لَا زَمًا  
 النكرة والمعجزة

نَكْرَةٌ قَابِلُ الْمَعْنَى  
 وَغَيْرُهُ مَعْنَى كَيْدٍ وَخَدَعَةٍ  
 فَمَالِدُ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ  
 وَنَاوِيحَالُ مِنْهُ مَا لَا يَنْتَظِرُ  
 كَالْبَيْتِ وَالْكَافِ مِنَ الْيَمِينِ الْكُرْمَةِ  
 وَكُلُّ مَضْمُونٍ لَهُ الْيَمِينُ الْحَبِيبُ  
 أَوْ أَوْ أَوْ مَوْفَعٌ مَا فَذُ نَكْرَةٍ  
 وَهِنَّ وَأَيْلُ وَالْعَلَامُ وَالْغَايَةُ  
 كَانَتْ وَهِيَ لَيْسَ بِالضَّمِيرِ  
 وَكَلَامُهُ الْأَخْيَارُ الْبَدَا  
 وَالْيَمِينُ وَالْعَامُ تَلِيهِ مَا مَلَكُ  
 وَرَقْعُهُ مَا جَزَّ كَلَامُهُ مَا يَنْصِبُ



للرفع والنصب وحي ناصح  
 والفاء والواو والنون لهما  
 ومن ضم الرفع ما يستترو  
 ونحو ارفعوا ايصالا هو  
 ونحو انصبوا في ايصال جعلا  
 وفي اختيار المجرى المنفصل  
 وحل الواو قبل هاء سلبه وما  
 كذا اذ خلت به وانصب الا  
 وفده الاخر في اتصال  
 وفي الحاء الرتبة الزم فضلا  
 مع اختلافه ونحو ضممت  
 وقبلنا العيس مع الفعل التزم  
 ولينين قدنا ولينين قدنا  
 في التانيث والفتح ارفعنا  
 وفي لذي في فل وفي

**العلم**

اسم

اسم يعبر المسمى مطلقا  
 وفريق وعذر وكلا هو  
 واسماء انشروا كنية ولقبيا  
 وان يكونا مفردين فاف  
 ومنه مفرق كفضل واسد  
 وجمله وما يترجح ركبنا  
 ونساع في الاعلام والاطراف  
 ووضع اليعرب الاجناس علم  
 من اذ امع في التعريب  
 ومثله برة للمعبر

**اسم الاشارة**

يد المفعول مخبري انشرو  
 وما انشروا المسمى المرفوع  
 وما انشروا المسمى المرفوع  
 بالكاف حرفا ولا ام او معه  
 ويها او هاهنا انشروا الى

علمه كجحر وخرفنا  
 وشد فم وقيل وواشوق  
 واخر في الرفع والاعراب  
 حتما ولا اتبع الداء ردف  
 ونحو ارفعوا كسعادة واحد  
 في الرفع وفيه ثم اعربا  
 كعبد شمس وايه فحاجة  
 كعلم الا نظام لفظا ونوعا  
 وهكذا افعاله للعلب  
 كذا افعال علم للبحر

يد المفعول مخبري انشرو  
 وما انشروا المسمى المرفوع  
 وما انشروا المسمى المرفوع  
 بالكاف حرفا ولا ام او معه  
 ويها او هاهنا انشروا الى



في البعد أو يتم فيه أو هنا أو بهذا انظر أو هنا

الموصول

موصول الأسماء الذوات التي هي  
 بل ما تليها أوله العلامة  
 والنور من غير وبتن شدة  
 جمع الله إلى النور مطلقا  
 بالية وإلى التي قد جمعها  
 ومن وما والشيء ما كسر  
 وكال أيضا الذي جمع في  
 ومنزل ما بعد ما استيفها  
 وكلها بلزوم بعده صلة  
 وجملة أو شبهها الذوات  
 وصلة صريحة صلة  
 أو كم أو غير ما لم تنصب  
 وبعضهم أعني مطلقا وفي  
 استعملوا وان لم يستعمل

نك

لح

الصلح النافذ لو لم يكمل  
 في عايد متصل انتصب  
 كذا كخ في ما يوصف خفضا  
 كذا الذوات جر بما الموصول جر

المعروف بالانواع

الحي في تعريف أو اللام بفتح  
 وقد نزل ما كالمثل  
 ولا ضمير كغائب الأوبر  
 وبعض الأعلام عليه فلا  
 كالقطر والحارث والنعمان  
 وقد يصح علما العلية  
 وصدق التي تامة أو يوصف

الابتداء

مبتدأ زيد وعابد رفسر  
 وأول مبتدأ والشان  
 وفقر وكاستيفها البقي وقد  
 اقلبت زيد عابد من اعتذر  
 فاعل غني في أسارى  
 يجوز نحو فاني أولوا الرشيد



وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ وَفِي الْوَقْفِ خَبْرٌ وَرَفَعُوا مَبْنِيَّاءَ أَبَا الْبَيْتِ وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمَعْنَى الْقَامِدَةُ وَمَعْنَى آيَاتِهِ وَيَا بَيْتَ جَمَلَةٍ وَأَنَّ كَلَامَهُ مَعْنَى كَيْفَا وَالْمَعْنَى الْجَامِدُ بَارِعٌ وَأَنَّ وَأَبْرَزَهُ مَعْلُومًا حَيْثُ تَلَا وَأَخْبَرُوا بِطَرَفٍ وَجَدُوا جَرَّ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ فَسَرًّا وَلَا يَجُوزُ الْمَبْنِيَّاءُ بِالْكَسْرِ وَقَدْ جَاءَ فِي كَيْفٍ جَمَاعَةً وَرَغْبَةٍ فِي الْخَبْرِ خَبْرٌ وَعَمَلٌ وَالْأَخْرَجُوا الْخَبْرَ أَنْ تَقُولَ سَرًّا بِمَا مَعْنَاهُ جَمْعٌ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ كَذَلِكَ أَمَّا الْفِعْلُ كَلَامُ الْخَبْرِ أَوْ كَانَ مَبْنِيَّاءَ لَمْ يَأْتِ	أَرْبَعُ سَعِيرَاتٍ لَمْ يَأْتِ صَبْرًا كَذَلِكَ أَرْفَعُ خَبْرًا بِالْمَبْنِيَّاءِ كَأَنَّ بَيْتَهُ وَالْأَيَّامُ شَاهِدَةٌ خَالِوِيَّةٌ مَعْنَى الْخَبْرِ سَيَقُتْ لَهُ بِمَا كُنْهِي الْخَبْرَ حَسْبِي وَكَفَى يَسْتَوِي قَهْوَةً وَهِيَ مُسْكِرَةٌ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ فَحَصْرًا نَافِثٌ مَعْنَى كَيْفٍ وَاسْتَفْرَ عَرَجَتُهُ وَأَرْفَعُ فَخَبْرًا مَا لَمْ يَفْعَلْ كَعِنْدَ رَبِّهِ فَمَرَّةً وَرَجُلٌ مَعْنَى الْكَيْفِ عِنْدَنَا بِرَبِّهِ وَالنَّفْسُ مَا يَقُولُ وَجُوزُوا التَّعْدِيلَ إِلَى الْفَتْحِ رَا عَمَّا وَكُنْ أَعْلَى مِنْ يَمَانٍ أَوْ فَعْلًا اسْتَعْمَالُهُ مُخَصَّرًا أَوْ لَا زَمَ الْفَعْلُ كَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ
--	--

وَالْخَبْرُ

وَنَحْوُهُمْ رَهْمٌ وَلَيْ وَكَلَرٌ كَذَلِكَ أَعْلَى عَلَيْهِ مَضْمُونٌ كَذَلِكَ اسْتَوْجِبَ الْقَضِيَّةَ وَحَبْلُ الْقَصْرِ فَذَلِكَ أَبَدًا وَعَنْدَ مَا يَعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا وَبِجَوَابِ كَيْفٍ رَبِّهِ فَلَمْ يَفْعَلْ وَبَعْدَ لَوْ كَأَنَّ الْخَبْرَ وَبَعْدَ وَأَوْعَيْتُ مَفْهُومًا مَع وَقَدْ خَالَ لَا تَقُولُ فَبَسْرًا كَثِيرٌ مِنَ الْعَبْدِ مَسِيءًا وَانْ وَأَخْبَرُوا بِأَقْلَبِ أَوْ بِأَكْثَرِ كَأَنَّ رَأْفَتَهُمَا	مَلَّتْ فِيهِ تَقْدِيرُ الْخَبْرِ مَعْنَاهُ عِنْدَ مَبْنِيَّاءَ يَحْسُرُ كَأَنَّ مِنْ عِلْمَتِهِ نَحِيرًا كَأَنَّ إِلَّا ابْتِغَاءً أَحْمَدًا تَقُولُ رَبِّهِ بَعْدَ مِنْ عِنْدَ كَمَا فَرِيدٌ اسْتَفْعَنِي عَنْهُ أَعْرِفُ حَمْدٌ وَبِجَوَابِ كَيْفٍ اسْتَفْرَ كَمِثْلُ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا عَنَعَ مِنْ الْخَبْرِ فَذَلِكَ أَضْرًا تَلَيْسَ الْخَبْرُ مِنْهُ طَابَ الْخَبْرُ عَنْ وَاحِدٍ كَمَنْ سَرَاتٍ شَعْرًا كَأَنَّ رَأْفَتَهُمَا
---	--

كَأَنَّ رَأْفَتَهُمَا

تَرْفَعُ كَأَنَّ الْقَبْلَ السَّمَاءَ وَالْخَبْرَ كَذَلِكَ كَلَامَاتُ الْخَبْرِ أَصَحُّ فَقِيهِ وَأَبْعَدُ وَفَعْلًا لَمْ يَفْعَلْ وَمِنْ كَلَامَاتِهِ مَسْبُوقًا بِمَا	تَنْصِبُهُ كَأَنَّ سَيِّدَ أَعْمَرَ أَمْسَى وَحَارَ لَيْسَ بِالْبَرِّ حَا لَيْسَ بِهِ نَفْسٌ أَوْ لَيْسَ بِهِ مَشِيخَةٌ كَأَنَّ مَا مَاتَ مَصِيبًا دَرَجَتُهُمَا
--	---



وَيُخَيَّرُ مَا فِي مِثْلِهِ فَذُو الْعَمَلِ  
وَيُجْمَعُ بِهَا نَوْسَةٌ الْخَيْرِ  
كَذَاكَ سَبُوحٌ مَا النَّاسِيَةِ  
وَمَنْعٌ سَبُوحٌ لَيْسَ أَصْلُهُ  
وَمَا سِوَاهُ نَافِعٌ وَالْفَقِيرُ  
وَالْيَدِ الْعَامِلُ مَعْمُولُ الْخَيْرِ  
وَمَنْعُ الشَّيْءِ إِذَا نَوَّارٌ وَفَع  
وَفَذَّرَ إِذَا كَرِهَ حَشْوُكُمْ  
وَيُجَدُّ بُونَهَا وَيُفَعُّ الْخَيْرُ  
وَبَعْدَ أَنْ تَقْوِي مَا مِنْهَا أَرْكَبُ  
وَمِنْ مَضَارِعِ لَكَ مِنْ حَبْرٍ

مَا وَلَا يَلَا  
أَعْمَالُ الْبَشَرِ أَعْلَتْ مَا وَرَأَى  
وَسَبَّوْهُ فِي جَنَّةٍ أَوْ فِي كَمَا  
وَرَفَعَ مَعْلُومٍ بِلَاكٍ أَوْ بِل  
وَبَعْدَ مَا وَلِيَتْهُ الْغُرُ

بجاء النواحيات

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
وَمَالَهُمْ

أفعال المذرية

لَكَ كَادَ وَعَسَى لَا تَخْذَرُ  
كَوْنَهُ بَدُورًا بَعْدَ عَسَى  
رَكَعَسَى خَرًا وَلَا تَجْعَلَا  
وَالزَّمُوا الْخُلُوفَ أَمْثَلُ خَرًا  
وَمِثْلُ كَادٍ وَكَأَنَّ كَرَبًا  
فَانْتَبَهَ النَّسَاءُ وَجَعَدَ وَكَبِقُ  
اسْتَعْلُوا مَضَارِعَ عَلَاؤِنِكَ  
فَعَدَّ عَسَى الْخُلُوفَ أَوْ مَثَلُ فِدَى  
جَزْءُ عَسَى أَوْ رَفْعُ مَضْمَا  
الْفَتْحُ وَالْكَسْ جَزْءُ الْبَيْتِ مِنْ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
مُحَمَّدٌ رَسُولُهُ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint horizontal lines near the top edge and a small dark mark near the bottom left corner. The page is otherwise empty of text or illustrations.



وَرَأَيْتُ التَّزْيِيْلَ فِي السَّمَاءِ  
 وَهَمَزٌ رَأَيْتُ لَيْسَ مَضْمُورٌ  
 فَالْكَيْسُ فِي الْبَيْتِ أَوْ بَعْدَ حَلَةٍ  
 أَوْ كَيْتٌ بِالْفَوِّارِ حَلَّتْ فَعَلٌ  
 وَكَيْسٌ أَوْ مِنْ بَعْدِ فَعَلٍ عِلْفًا  
 بَعْدَ أَجَاءٍ أَوْ قَدْ سَمِعَ  
 مَعَ تَلَوِّهَا الْخِزَاوَةُ أَيْ كَيْسٌ  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الْكَيْسُ نَحْبُ الْخَبَرِ  
 وَكَانَ فِي الدَّلَامِ مَا فَدَى فَعَلًا  
 وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ فَدَى كَارِخًا  
 وَنَحْبُ الْوَأَسْبُكُ مَعْمُورُ الْخَبَرِ  
 وَوَعَلٌ مَا يَدُ الْخَوْفِ مُبْصَلٌ  
 وَجَائِزٌ فَعَلٌ مَعْمُورًا عَلَى  
 وَنَحْبُ بَارِكًا كَيْسٌ وَأَنْ  
 وَخَفِيتُ أَنْ فَعَلُ الْعَمَلِ  
 وَرَبَّمَا اسْتَعْنَى عَنْهَا أَنْ بَعْدَ

أَلَا

وَالْعَمَلِ

وَأَبْعَدُ الْبَعْدِ نَاسِخًا فَلَا  
 وَأَنْ خَفِيتُ أَنْ جَاءَتْهَا اسْتَكْنُ  
 وَأَنْ كَيْسٌ فَعَلًا وَنَحْبُ كَيْسٌ عَا  
 فَالْحَسَنُ الْعَمَلُ بَعْدَ أَوْ نَحْبُ أَوْ  
 وَخَفِيتُ كَلَّ أَنْ بَعْدَ فَعِلْ  
 لَا أَلَيْتُ لِنَحْبِ الْجَنْدِ  
 مَعْمُورًا لَمْ يَأْتِ تَكْ أَوْ مَكْرَرًا  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَيْ رَأَيْتُ  
 حَوَالًا لِقَوْلِهِ وَالْمَنَانِ أَجْعَلًا  
 وَأَنْ فَعَلٌ أَوْ لَا لِنَحْبِ  
 فَافْتَحَ أَوْ انْصَبَّ أَوْ رَفَعَ بَعْدَ  
 لَمْ تَبْرَأْ لِنَحْبِهِ وَالرَّقْعُ أَفْضَلُ  
 لَهُ بِمَا لِنَحْبِهِ الْعَمَلُ أَيْ  
 مَا سَمِعُوا وَنَحْبُ الْجَمْعِ  
 إِذَا الْمَرْءُ مَعَ سَفْوَةٍ كُنْ  
 كُنْ وَأَخْوَانُهَا  
 عَمَلًا أَجْعَلُ لِي فِي نَكْرَةٍ  
 فَانْصَبْ بِهَا مَضْمُورًا أَوْ مَضْمُورَةً  
 وَرَكِبَ الْمَقْبَدَ فَانْصَبْ كَلَّا  
 مَعْمُورًا أَوْ مَضْمُورًا أَوْ مَكْرَرًا  
 وَمَعْمُورًا أَيْ الْمَبْنِي عَلَى  
 وَغَيْرِ مَا يَلِي وَغَيْرِ الْمَقْبَدِ  
 وَالْعَمَلُ أَيْ كَيْسٌ أَوْ كَلَّا  
 وَأَعْلَى كَلَامٍ مَعْمُورًا اسْتَفْهَامًا  
 وَشَاعِرٌ فِي الْبَابِ اسْتَفْهَامًا الْخَبَرِ

١٠٣



انصب بفعل القلب جزوا بفتح  
 كل حست ورجعت مع عد  
 وفتت تعلم واليه كحسرا  
 وحق بالقلب والاعاء ما  
 كذا انعم وفتح القاض من  
 وجوز الاعاء كذا لا تبتدا  
 في موم الاعاء ما تفد ما  
 وارو كذا ابتداء او فسر  
 لعلم عز جال وكن تهمه  
 ولما الرأيا انما ما العاه  
 ولا تجزها بالاء ليل  
 وكنك اجعل تفور ان ولي  
 بعير كزي او كحرف او عمل  
 واجز الفول كل مصلفا

اغتر اخل علمت وجد  
 جلد او جعل الله كاعفد  
 انما بها انصب منه او حتر  
 من قبله والامر به فذا الزم  
 سواهما اجعل كذا له ركن  
 وانوضير السار او انة ابتدا  
 والثره السلب قبل نفي ما  
 كذا او الاستفهام كذا الله انعم  
 نعمة لواء ممتز ما  
 كالت مفعول من قبل انما  
 سفور مفعول من قبل مفعول  
 مستفهما به ولم يفتل  
 واربعين في فصلت بحمل  
 عند سلم خوفه امشفا

**اعلم وارن**

التي ثلاثة رمي وعلم  
 عد والاء ازارا واغلا

وما المفعول

وما المفعول علمت مفعلا  
 وان بعد بالواحد بلا  
 والشاء منها كذا في الله كذا  
 وكارر الشاوي بفتح افسرا

**انواع**

انواع الاء كمر فوعني اني  
 وبعد فعل جاعل جال كحضر  
 وجرى الفعل اذا ما اسند  
 وقد يقال سعة او سعة وا  
 ويرفع القاعل فعل اخر  
 وتا تاييت تلي الماض انما  
 وانما تلو فعل مضمير  
 وقد يسمي الفعل ترك الشاوي  
 والمخوف مع فعل بالافلا  
 والمخوف قد ياتي بلا فصل مع  
 والفاء مع جمع سوي السالم من

للشاء والتايت ايضا حيفا  
 همز فلا تلي به شوقلا  
 فهو به في كل حكم ذواتا  
 حدث انما كذا اذ حفسرا

انما ميم او وجهه نعم اني  
 فهو ولا فضمير استسر  
 تلي او جمع كذا الشفاء  
 والفعل الظاهر بعد مسند  
 كمثل زيد في جواب من فزا  
 كذا لا تلي كات هند لانه  
 متصل او مفعول ذات حرا  
 غوا في القاض بفتح الواوي  
 كذا كذا الا فناء ان العلم  
 ضمير في العجز في شغ وقع  
 مذكر كذا مع احدى البن



مع استعماله في قوله تعالى انما هو

والخوف في نفع الفناء استحسن  
 والاضرب الباعل ان يفسد  
 وقد جاء في خلاف الاصل  
 واخر القول ان ليس خبر  
 وما بال اوله انما انحصر  
 وشاع خوفا فربه عسر

**النايب عن الفاعل**

في فقه الجنين فيه يسر  
 ولا ضل في المفعول ان يفسد  
 وقد جاء المفعول قبل الفعل  
 او اضر الباعل غير محم  
 اخرو قد يسوء فقه كسر  
 وسه فخر زار نورة الشجر

فيما له كسر خبر نابل  
 فلا خرا كسر في مضي كسر  
 كسر المفعول فيه يفسد  
 كالأول جعله بلا منازعة  
 كالأول جعله كاستعمل  
 عينا وضع جاكوع فاحتمل  
 وما لماع قد يروى نحو حب  
 في اخار وانقاد وشبهه بغير  
 او حرف خبر يلبا به عسر

ولا ينوب

فتا

ولا ينوب بعض هذه ان وجد  
 وباقا ينوب الثاني من  
 في باب كسر وارو المنع استعمل  
 وما يسوء النايب مما علفا

**استعمال العامل عن المفعول**

في اللفظ مفعول به وقد ورد  
 باب كسر ما التباسه من  
 واخر منعا في الفقه كسر  
 بالرافع المنع له فحفظا

عنه ينصب لفظه او المحل  
 حتما مفعول لما فقه كسر  
 كسر المفعول كسر وحتم  
 كسر قال في الترممه ابدأ  
 ما قبله مفعول ما بعد وجد  
 وبعد ما ابدأ اول الفعل على  
 مفعول فاعل مستعمل او لا  
 به عن اسم فاعل فاعل  
 فما بيع افعل ومع ما لم يبع  
 او با حاقه كسر كسر  
 باللفظ الم كسر ما يبع حصل

ان مضمي اسم ساوي فعلا شغل  
 فالساوي ينصب بفعل اخر  
 والنصب حتم ان تلاء الساوي ما  
 وان تلاء الساوي ما ياء ينصب  
 كذا في الفعل تلاء ما لم يرد  
 واخير نصب قبل فعل كسر طلب  
 وبعد عا طوي بلا فصل علفا  
 وان تلاء المفعول فعلا محمرا  
 والرفع غير الاء ممر شخ  
 وقبل مشغول جري خبر  
 وسوء في الباب ورواذا عمل



وَعَلْفَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ  
تَعْدُ الْعَمَلُ وَالزُّومَةُ

عَلَامَةُ الْعَمَلِ الْمَعْدُ الْفِعْلُ  
فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ أَلَمْ يَنْتِ  
وَلَمْ يَزُغْ الْمَعْدُ أَوْ خَسِمَ  
كَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْمُضَاهِي أَفْهَمُ  
أَوْ عَرِضًا أَوْ كَافٍ الْمَعْدُ  
وَعَدَهُ زَمًا جَرَى جَرٍ  
نَفْلًا وَجَرًا أَوْ لَمْ يَجْرَ  
وَالْمُضَاهِي سَبَقَ فَا عِلْمُ مَعْنَى كَمَنْ  
وَيَلْزَمُ الْمَعْدُ الْمَوْجِبُ عَرَا  
وَحَدُّهُ بِقِيْلَةٍ أَجْرًا لَمْ يَضُرْ  
وَجِيءَ وَالْمُضَاهِي أَنْ عِلْمًا

السَّازِعُ فِي الْعَمَلِ  
أَلْزَمَ لِمَا أَقْتَضَى اسْمُ عَمَلٍ  
وَالثَّانِي أَوَّلَى عِنْدَ أَفْعَالِ الْبَرَّةِ  
فَبُنِيَ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَأَشَارَ عِلْمًا غَيْرُهُمْ عِلْمُ الْبَرَّةِ

وَالْعَمَلُ

وَأَعْمَالُ الْمُضَاهِي فِيهِ مَادَّةٌ  
كَجَسَدٍ وَبَسْمَةٍ أَنْشَأَ كَمَا  
وَلَا يَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ فِعْلٍ أَهْمَلًا  
بَلْ يَجِيءُ فِيهِ الزُّومُ أَوْ يَكُونُ عَيْنَ خَيْرٍ  
وَأَفْهَمُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا  
عَوَاضِلُ وَيُخَالِفُ أَيْضًا

الْمَفْعُولُ الْمَقْلُوبُ

الْمَفْعُولُ رَأْسُ مَا سَوَّى الزَّمَانُ مِنْ  
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلًا أَوْ فِعْلًا نَحْبُ  
تَوَكَّدَ أَوْ تَوَكَّدَ بِلَيْسَ أَوْ عَدَدٍ  
وَقَدْ يَنْبَغِي عَنْهُ مَا عَلَيْهِ عَدَلٌ  
وَمَا يَتَوَكَّدُ فَوَجَدَ أَبَدًا  
وَحَدُّهُ عَامِلُ الْعَوَكَةِ أَمْتَعُ  
وَالْحَدُّ قَدْ حَمَّ مَعَ مَا يَتَوَكَّدُ  
وَمَا الْقَصِيلُ كَمَا مَاتَ  
كَأَمْكَرٍ وَكَأَمْكَرٍ وَرَحْمَتِهِ

مَذْلُومٍ الْفِعْلُ كَأَمْكَرٍ مِنْ أَمْسٍ  
وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَا يَرَى أَنْ يَجِبَ  
كَيْسٌ سَيَرَّ سَيَرَّ رَسْمٌ  
كَحَدِّ كَالْحَدِّ وَأَجْرُ الْحَدِّ  
وَسَرَّ وَأَجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا  
وَبِشَوَاهِ لِمَا مَاتَ  
مِنْ فِعْلِهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ كَانَدًا  
عَامِلُهُ يَجِيءُ فِي حَيْثُ عَدَلًا  
فَأَيُّ فِعْلٍ لَا يَسْمَعُ غَيْرَ اسْتَعْدَدَ



وَمِنْهُ يَدْعُوهُ مَوْكِدًا خَوَّلَهُ عَلَى الْغَايَةِ كَذَلِكَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ غُصْلِهِ	لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِالْمُسْتَدَا وَاللَّاهُ كَانِي أَنْتَ غَفَّارًا كُلِّ بَكَائِكَ مَا آتِ غُصْلِهِ
<b>المفعول</b>	
يُنْصَبُ مَفْعُولًا لِمَنْزَعِ وَقَوِيْمًا يَجْعَلُ فِيهِ مَنَاصِدَ فَالْجَزْءُ بِاللَّوْمِ وَلَيْسَ يَمْنَعُ وَقَدْ أَرَادَ بِهَا التَّجَرُّدَ لَا تُعَدُّ الْجَزْءُ الْفَتِيْلَ	أَبَانِ تَعْلِيلًا لِمَنْزَعِ شَرِّ أَوْجَدِ وَقَدْ أَرَادَ بِاللَّوْمِ شَرِّ أَوْجَدِ مَعَ الشَّرِّ كَلِزْ هَذَا أَوْجَدِ وَالْعَكْسُ مَفْعُولٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ تَوَلَّى زَمْرًا لَمْ يَكُنْ
<b>المفعول فيه وهو المفعول</b>	
الضَّرْفُ وَقَدْ أَوْكَدَ ضَرْفًا فَالضَّرْفُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مَطْفَأُ وَكُلُّ وَفْقٍ فَالضَّرْفُ أَوْكَدَ نَحْوَ الْحَقِّ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا وَمِنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِمَنْزَعِ وَمَا يَزِيدُ كَوْنَهُ وَغَيْرُ كَوْنِهِ	فِي بَابِ كَرَامَةٍ كَمَا أَمَكْتُ أَرْمَأَ كَمَا وَالْإِبَانَةُ مَفْعُولًا يَقْبَلُهُ الْمَكَارِ وَالْمَقَامُ صِيغَ مِنَ الْعَمَلِ كَمَنْزَعٍ وَمَا كَوْنَهُ أَوْ كَوْنَهُ مَفْعُولًا لِمَنْزَعِ قَدْ أَوْكَدَ وَنَصْرِي فِي الْعَمَلِ

وَالْمَعْنَى

107

وَعَنْ يَدِ النَّصْرِ الدَّالِ لَزْمُ وَقَدْ يَنْبَغِي عَنْ مَكَارِ مَقْدَرِ	خَرْفِيَّةً أَوْ شَبَقًا مِنَ الْكَلِمِ وَمَا أَكْبَرُ كَرَفِي الرِّمَانِ يَكُنْ
<b>المفعول معه</b>	
يُنْصَبُ تَالِ الْوَلَوِ مَفْعُولًا مَعَهُ يَمَامُ مِنَ الْعَمَلِ وَشَبَقًا مَسْبُوقًا وَبَعْدَ مَا اسْتَفْعَلَهُ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ وَالْعَمَلُ أَنْ يَكُنْ بِالضَّرْفِ أَحْوَجَ وَالنَّصَبُ أَنْ يَكُنْ بِالضَّرْفِ أَحْوَجَ	فِي خَوْسِيرٍ وَالْحَرْفُ يَنْصَبُ عَدَا عَدَا النَّصَبُ كَالْوَلَوِ فِي الْفَوَاحِشِ بَعْدَ كَوْنِهِ مَضْمُونًا بَعْدَ الْعَرَبِ وَالنَّصَبُ فَخْرًا لَدَا عَفْوِ النَّصَبِ أَوْ غَنَةً إِضْمَارًا عَامِلًا نَصَبَ
<b>الاستثناء</b>	
مَا اسْتَنْتَفَيْتِ الْأَمْعَ مَعَهُ يَنْصَبُ إِنْ شَاءَ مَا نَصْرًا نَصَبَ مَا نَصْرًا وَعَنْ نَصَبَ سَابِقِ الْبَقِيَّةِ فِي وَالْبَقِيَّةُ سَابِقُ الْبَقِيَّةِ وَالْفِعْلُ الْأَمْعَ تَوْكِيدٌ كَلَامًا وَالنَّصْبُ تَوْكِيدٌ فَمِنْ فِي وَاحِدٍ مَعًا بِالْأَسْتَنْتَافِ	وَبَعْدَ نَصْبِ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ وَعَنْ نَصْبِ فِيهِ إِنْ شَاءَ وَفَعْلُ يَا نَصْبُ نَصْبُ خَيْرًا وَفَعْلُ بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَعْدَ مَا فَمِنْ نَصْبِ الْأَمْعَ الْأَمْعَ تَوْكِيدٌ تَوْكِيدٌ بِالْعَامِلِ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مَعْنَى



وَيُحَوَّرُ تَقْرِيجٌ مَعَ الْمَقْدَمِ  
وَأَنْصَبَ نَاجِيزٌ وَجِيءٌ بِوَاحِدٍ  
كَلِمَةً يَقُولُ إِلَّا أَمْرًا وَلَا عَلَيْهِ  
وَأَمْسَرَ عَمْرًا بِغَيْرِ مَعْرَبٍ  
وَلِسَوْرٍ سَوْرٍ سَوْرًا وَاجْعَلْ  
وَأَسْتَرْنَا صَبًا يَلْبَسُ وَفَدًا  
وَأَجْرٌ بِمَا يَفْعَلُ يَكُونُ رَأْسُ  
وَقَدْ جَرَّ أَهْمًا حَرْفًا  
وَكَلَّاءُ وَحَاشَا وَكَتَبَ مَا

### الحال

أَحْالٌ وَفِي قِطْلَةٍ مُسْتَعْبِدٌ  
وَكُونُهُ مُسْتَفْلًا مُسْتَفْهَمًا  
وَيَكْتَرُ الْجَمْعُ فِي سَعْرِ وَفِي  
كَيْفَهُ مَدًّا يَكْدُ أَيْدِيَهُ  
وَالْحَالُ أَرْغَفُ لِقْدًا بِأَعْيُنِهِ  
وَمَعْدَرٌ مَعْدَرٌ خَالًا يَفْعُ

وَلَمْ يَكُنْ

وَلَمْ يَكُنْ غَالِبًا عَدُوًّا وَالحال ان  
مِنْ بَعْدِ نَقِيٍّ أَوْ مَقَابِيهِ كَلَامًا  
وَسَوْرًا مَالِيٍّ جَرَّفَ  
وَلَمْ يَكُنْ خَالًا مِنَ الْمَقَابِلِ لَهُ  
أَوْ كَارِ خَيْرًا أَمَّا لَهُ أَصِيفًا  
وَالْحَالُ أَنْ يَنْصَبَ بِغَيْرِ حَرْفٍ  
فَحَايَرَتْ بَعْدَ يَمَّةٍ كَمُسْرَعًا  
وَعَامِلًا فَمِنْ مَعْرِى الْعَمَلِ كَلَامًا  
كَلَامًا لَيْتَ وَكَارَ وَتَكَرَّرَ  
وَنَحْوُهُ مَقْدَمًا أَلْفَعٌ مِنْ  
وَالْحَالُ فَدِيحٌ وَمَا تَعَدَّى  
وَعَامِلًا الْحَالُ بِهَا فَدَاكِيًا  
وَأَتَوْكَ جَمْلَةً فَمَضْمُونًا  
وَمَوْضِعُ الْحَالِ جَمْلَةً  
وَمَدَاتٌ بِغَيْرِ مَقَابِلٍ تَنْتَبِ  
وَمَدَاتٌ وَأَوْ بَعْدَ مَا يُؤْتِنُهُ

لَمْ يَكُنْ أَوْ يَنْصَبُ أَوْ يَنْصَبُ  
يَنْصَبُ أَمْرًا عَلَى أَمْرٍ فَمُسْتَعْبِدًا  
أَوْ أَوْ لَا أَمْرًا فَفَدًا وَرَدًا  
لَا إِذَا أَقْتَضَى الْمَقَابِلَ عَمَلُهُ  
أَوْ مَثَلُ جَزْوَةٍ فَلَا تَحْيَا  
أَوْ مَقَابِلَ أَشْهَبَتْ أَمْرًا  
لَا أَرَادَ وَفَدًا بِغَيْرِ حَرْفٍ  
خَوَافُهُ مَوْجَرًا لَمْ يَكُنْ  
فَوْسَعِيَّةً مُسْتَعْبِدًا بِغَيْرِ حَرْفٍ  
عَمْرًا مَعَانًا مُسْتَعْبِدًا لَمْ يَكُنْ  
لَمْ يَكُنْ وَاعْلَمْ وَغَيْرُ مَعْرُوفٍ  
فِي خَوَافِهِ تَعَدَّى لَمْ يَكُنْ  
عَامِلًا أَوْ لِقْدًا بِغَيْرِ حَرْفٍ  
لَمْ يَكُنْ وَفَدًا وَرَدًا  
خَوَافُهُ فَمِنْ أَوْ مَقَابِلٍ خَلَّتْ  
لَهُ الْمَقَابِلُ أَجْعَلْ مُسْتَعْبِدًا



وَجَعَلَهُ الْحَالُ سَوْماً مَا فِيهِ مَلٌ  
وَالْحَالُ فِي الْجِدِّ مَا فِيهِ مَلٌ

التفسير

اسم بمعنى من ميسر نكرة  
كثيراً أو فقيراً أو فقيراً  
وبعد ذلك ونحوها آخرها  
والنصب بعد ما اضيف وجب  
والفاعل المعنى أيضاً بفعلاً  
وبعد كل ما فقط تعجباً  
وأجراً من ان شئت عني في العدة  
وتمام التفسير فدم مطلقاً

جروف البحر

هذه حروف البحر وهي من الهمزة  
منه منه رب اللام كمن وادوي  
بالهمزة اخضر منه منه وعني  
واخضر منه ومنه وقتا ويرب

وما ارا

وما روى من نحو ربه قتي  
بعض ويري ابتداء في المنة  
وزيد في نفي وشبهه فجز  
للايتها حتى ولاع والسي  
واللام للملك وشبهه وفي  
وزيد والرفقة استنبيها  
بالا استعير وعني عوضا للصو  
على الاستعلاء ومعني وعني  
وقد نجي موضع بعد وعليه  
شبه بكاف وبها التقليل فدم  
واستعمل الهمزة وكذا عرو عدا  
ومنه منه اسماء جنت رجعا  
وان جرف مصدق فكس  
وبعد من وعني زيد ما  
وزيد بعد رب والكاف فكس  
وعني رب جرت بعد بل

نزل كذا لها ونحوه اني  
بمن ناتي لبني الان منه  
نكرة كمال باع من مفسر  
ومن واء يفصم بحد كذا  
تعد به ايضا وتقليل وفي  
وفي وفي يلبس السبا  
ومثل مع ومن وعني بها انكو  
بعر جاوز اعدا من فكم  
كما على موضع عني فدم  
يعني وزيد التوكيد ورعي  
من اخراجا عليهم امر خلا  
او اول الفعل حيث منه عدا  
نهما وفي الحضور معني استين  
فلم نعو عن عمل فدم علما  
وقد تلبسهما وجزم كيف  
والقوا وبعد الواو شاع في العمل

وقد



وَفَعْلٌ بِمَنْزِلَةِ سَوِيٍّ لَيْسَ فِيهِ  
 حَذْفٌ وَبَعْضُهُ يَرَوْنَ مَقْلُوبًا  
 الْإِضَافَةُ  
 نَوْنًا تِلْكَ الْأَعْرَابُ أَوْ تَنَوَّنَ  
 وَالشَّائِنُ أَحَدُهَا وَتَنَوَّنَ لَوْ أَنَّ  
 لَهَا سَوِيًّا فِيكَ وَأَخْضَرْنَا  
 وَأَرْيَيْنَاهُ الْمُضَافُ يَفْعَلُ  
 كَرَبٍّ رَاجِيًا عَنْهُ لَا مَسْلُومَ  
 وَدَسَّ الْإِضَافَةُ أَسْمَاءُ الْفِعْلِيَّةِ  
 وَوَضَعْنَا لَهَا الْمُضَافُ مُغْفَرٌ  
 أَوْ بَالِدٌ لَهُ أَضِيفَ الشَّائِنِ  
 وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَنَّ أَوْفَعُ  
 وَرَبُّهَا كَسَبَ تَارَةً  
 وَكَأَنَّ يَضَافُ اسْمُ كَيْفِيَّةٍ أَوْفَعُ  
 وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يَضَافُ أَهْدَأُ  
 وَبَعْضُ مَا يَضَافُ حَتَّى أَمْسَعُ  
 كَوْفَعُ لَيْسَ وَفَعْلٌ وَالَّذِي يَسْعَدُنِي

والزمنوا

وَالزَّمْنُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْجَمْعِ  
 أَوْ إِذْ أَخَذَ وَمَا كَانَ مَقْلُوبًا  
 وَأَنْزَلْنَا عَنْهُ مَا كَانَ فَدَعَا  
 وَفَعْلٌ بِمَنْزِلَةِ سَوِيٍّ لَيْسَ فِيهِ  
 حَذْفٌ وَبَعْضُهُ يَرَوْنَ مَقْلُوبًا  
 الْإِضَافَةُ  
 نَوْنًا تِلْكَ الْأَعْرَابُ أَوْ تَنَوَّنَ  
 وَالشَّائِنُ أَحَدُهَا وَتَنَوَّنَ لَوْ أَنَّ  
 لَهَا سَوِيًّا فِيكَ وَأَخْضَرْنَا  
 وَأَرْيَيْنَاهُ الْمُضَافُ يَفْعَلُ  
 كَرَبٍّ رَاجِيًا عَنْهُ لَا مَسْلُومَ  
 وَدَسَّ الْإِضَافَةُ أَسْمَاءُ الْفِعْلِيَّةِ  
 وَوَضَعْنَا لَهَا الْمُضَافُ مُغْفَرٌ  
 أَوْ بَالِدٌ لَهُ أَضِيفَ الشَّائِنِ  
 وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَنَّ أَوْفَعُ  
 وَرَبُّهَا كَسَبَ تَارَةً  
 وَكَأَنَّ يَضَافُ اسْمُ كَيْفِيَّةٍ أَوْفَعُ  
 وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يَضَافُ أَهْدَأُ  
 وَبَعْضُ مَا يَضَافُ حَتَّى أَمْسَعُ  
 كَوْفَعُ لَيْسَ وَفَعْلٌ وَالَّذِي يَسْعَدُنِي



لا يَنْشَأُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَرَاغِبًا فِي  
وَجْهٍ وَالثَّانِي وَتَبَعِي الْأَوَّلِ  
بِشَيْءٍ عَقْدٍ وَاطَّافَةٍ إِلَى  
فَعْلٍ مَضَاهٍ شَبَّهَ بِفَعْلٍ مَانِعٍ  
فَعْلٍ يَصِيرُ وَاضْطُرَّ أَوْ جَدَّ

**المضاف إلى باب التثنية**

أَخْ مَا يَطَافُ لِلْيَا أَكْسَمَ إِلَهًا  
أَوْ يَكُ كَانَتْ أَوْ زَيْدٌ يَنْفَعُ  
وَتَدْعُ الْيَا يَدِي وَالْوَاوُونَ  
وَالْبَاسِمُ وَالْمَقْصُورُ عَنِ

**أعمال المصدر**

بِفَعْلِهِ الْقَصْدُ وَالْجَوْزُ الْعَمَلُ  
أَكَا فَعْلًا مَعَ أَنْ أَوْ مَا جَلَّ  
وَبَعْدَ جَاءَ إِلَيْهِ أَصِيفَ لَهُ  
وَمَا يَلْبَسُ مَا جِي وَمَنْ  
أَعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كفعله

كِفْعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ  
وَوَلَّى اسْتَفْعَلَهَا مَا أَوْحَى فِي نَدَا  
وَفَدَّ يَكُونُ نَعْتٌ عَدُوٌّ وَاعْتَقَا  
وَأَبْنَى حِلَّةً أَلْبَسَ الْمَضِي  
فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ  
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ  
وَمَا يَمُورُ الْمُفْعَلُ مِنْهُ جَعَلَ  
وَأَنْصَبَ يَدًا أَلْعَمَالُ تَلَوَّ وَأَخْفَضَ  
وَأَجْرُ الْأَنْصَبِ تَابِعٌ إِلَيْهِ الْخَفَضُ  
وَكَمَا فَرَضَ شَيْءٌ فَا عَمِلَ  
فَهُوَ كِفْعَلٌ مَعَ الْمَفْعُولِ فِي  
وَفَدَّ يَطَافُ إِلَى اسْمٍ مَنُوعٍ

**ألفية المصاد**

أَكَا عَمَلٌ مَضِي بِمَفْعُولٍ  
أَوْ نَفْعًا أَوْ جَاءَ عَقْدًا أَوْ مَسْنَدًا  
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ إِلَيْهِ وَجْهًا  
وَعَنْهُ أَعْمَالُهُ فَدَّ أَرْتَضِي  
فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَا عَمِلَ يَسْلُ  
وَفِي مَفْعَلٍ فَعْلًا أَوْ فَعْلًا  
فِي الْحَقِّ وَالشَّيْءِ جِئْتُ مَا عَمِلَ  
وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سَوَاهُ مُقْتَضٍ  
كَبَسَعَتْ جِلْدَهُ وَمَا لَا مَرَّ يَبْهَضُ  
يَعْلَمُ اسْمُ مَفْعُولٍ بِمَا تَقَابَلُ  
مَعْنَاهُ كَالْمَفْعُولِ تَوَابًا يَنْتَفِي  
مَعْنَاهُ كَحَمُولَةِ الْمَقَامِ بِالْوَرَعِ

مِنْ ثَلَاثَةِ كَرَّةٍ رَجَا  
كَوَجَّ وَجُورٌ وَشَكْلٌ  
لَهُ مَفْعُولٌ بِالْهَرَادِ كَفَعْدَا



<p> عَلَّمَ يَكْرُ مُسْتَوْجِبًا وَعَالًا  فَأَوَّلُ الذِّكْرِ أَمْتِجَاعُ كَابَا  لِلْمَعَالِ أَعْمَالُ وَلِصَوْتِ وَنَمَلِ  مَفْعُولُهُ فَعَالُهُ لِيَعْمَلَا  وَمَا أَنْتَ عَلَى الْعَالِ مَا مَضَى  وَعَمْرُكَ ثَلَاثَةٌ مَقْبُوسٌ  وَزَكِيَّةُ تَرْكِيهِ وَأَجْلًا  وَأَمْتِجَاعُ أَسْتِعَادَةً لَمْ أَفْعَ  وَمَا يَكُلُ الْخَيْرُ مَدَّةً وَأَقْبَا  بِهَقْمٍ وَحَلَّ كَأَصْفَى وَرَمَلِ  فَعْمَالُ أَوْ فَعْلَالُهُ لِيَعْمَلَا  لِيَعْمَلِ أَعْمَالُ وَالْمَفْعَالَةُ  وَفَعْلَةُ لِمَرْءٍ لِيَجْلِسَهُ  فِي غَيْرِهَا ثَلَاثٌ بِأَلَا الْفَرْةُ  أَنْبِيَاءُ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ  كَفَاعِلِ صُغْرُ اسْمِ فَاعِلِ أَعْمَالِ </p>	<p> أَوْ فَعْلَانَا فَعَالًا أَوْ فَعْلَالًا  وَأَلَا ثَلَاثَةٌ لِلْمَعَالِ أَفْطَا تَقْلَبَا  سَيَرُ أَوْ صَوْتَا الْفَعْلِ كَصَهْلِ  كَمَعْلُ الْفَرْمِ وَزَيْدٌ جَرَكَا  فِيَابُهُ الْفَعْلُ كَصَخْرَةٍ وَرَضَى  مَضْرُوبُهُ كَفَعْلٍ مِنَ الْفَعْلِ يَسُرُ  أَجْمَالُ مِنْ جَعْلٍ أَوْ جَعْلًا  أَقَامَهُ وَغَالِيَةً أَلَا ثَلَاثُ زَرْعٍ  مَعَ كَيْسٍ تَلَوَّ الثَّلَاثَةُ فَعْمَالُ أَفْتَحَا  يَرْبَعٌ فِي أَمْتَالٍ فَعْمَالُ تَلَمَّلَا  وَأَجْعَلُ مَقْبُوسًا نَائِيًا أَوْ كَلَا  وَعَمْرُكَ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَالًا لَهُ  وَفَعْلَةُ لِهَيْئَةٍ لِيَجْلِسَهُ  وَشَدَّ جِيْدَهُ نَقِيَّةً كَالْحُمْرَةِ  وَالصِّفَاتُ الْمَشَبَّهَاتُ بِهَا  مِنْ غَيْرِهَا ثَلَاثَةٌ يَكُونُ كَعْمَالِ </p>
---	--

وهو قليل

<p> وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتٍ وَفَعْلِ  وَأَفْعَالُ فَعْلَانِ خَوَّ أَسِيرُ  وَفَعْلُ أَوْ لَوْ وَفَعْلُ يَفْعَلُ  وَأَفْعَالِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلُ  وَزَنَةُ الْمَطَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ  مَعَ كَيْسٍ مَثَلُ مَا جِي فَعْلًا  وَأَنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْهَى  وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثَةِ أَعْمَالُ  وَنَابُ نَفْلًا عَنْهُ وَفَعْلُ </p>	<p> غَيْرُ مَعْدِي بَلْ فَيَأْسُهُ فَعْلُ  وَحَوْصُهُ دِيَارٌ وَخَوْرُهُ الْجَهْرُ  كَالْحَمْرِ وَالْجَمِيلِ وَالْبَعْرِ جَعْلُ  وَبَسْمُ الْفَاعِلِ فَعْمَالُ يَغْنَى فَعْلُ  مِنْ غَيْرِهَا ثَلَاثٌ كَمَا لَمْ يَأْمَلِ  وَرَمَلُ مِمَّ زَائِدٌ فَعْمَالُ سَبَا  عَارِ اسْمُ مَفْعُولِ الْفَتْحِ  زَنَةُ مَفْعُولُ كُنَاتٍ مِنْ فَعْمَالِ  خَوْرَتَانِ أَوْ قَتَا تَحْسِيلِ </p>
---	--

الصفة المشبهة باسم الفاعل

<p> صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرَّ فَاعِلِ  وَقَوْعُهَا مِنْ كَلَرٍ وَحَاضِرِ  وَعَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَعْدَا  وَسَبُّ مَا تَعْرِجِيهِ لِيَجْتَنِبَ  فَارَقَعَ بِهَا وَأَنْعَبَ وَجَمَعَ أَلْ  بِهَا مَضَافًا أَوْ مَجْرُطًا أَوْ لَا </p>	<p> مَعْنَى بِهَا الْفَتْحَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ  كَمَا فِي الْقَلْبِ جَمِيلُ الْكَامِ  لَهَا عَلَى الْحَدِّ إِلَهُ فَعْمَالُ  وَكُونُهُ نَمَّ اسْتَبِيلُهُ وَجَبَّ  وَحَوْرُ الْمَضْجُوبِ أَوْ مَا تَقُلُ  يَجْرُ بِهَا مَعَ السَّمَاءِ أَوْ خَلَا </p>
--	--



وَمِنْ أَطْرَافِهِ لِيَأْتِيَهَا وَمَا لَمْ يَجْلُ فَهُوَ بِأَنْوَارٍ وَسَمَاءٍ  
الْمُعْجَبُ

فَأَفْعَلْ أَنْ كُنْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا وَنَلُوا فَعَلْ أَنْصَبَهُ كَمَا وَعَدَ فَمَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَعِ وَيَكِلَا الْإِعْلَافَيْنِ فَعَلْ مَا لَزَمَا وَضَعُفُهَا مِنْ عِلْمٍ ثَلَاثٌ حُرُوفًا وَعَبْرَتُهُ وَضَعُفُهَا هِشْتَقْلًا وَأَشَدُّهُ أَوْ أَشَدُّهُ أَوْ شَبَّهَ وَمَقْدَرُ الْعَالَمِ بَعْدَ يَنْصَبُ وَبِالنَّهْرِ وَالْحَكْمِ لِعَبْرَتِهِ كَرِهَ وَفَعَلْ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَقَوْلُهُ بِحُرُوفٍ أَوْ جُرُوفٍ جَرَّ	أَوْجَعُ بِأَفْعَلْ قَبْلَ فَجَعُ وَرَبَا أَوْ قِي خَلِيلِي وَأَوْضَعُ وَبِيْعُهُمَا أَنْ كَانَتْ عِنْدَ الْخَدِّ مَعْنَاهُ يَفْعُ مَنْعَ تَصْرِفٍ بِحَكْمٍ خِيَمَا فَأَبَا فَعَلْ تَمْ غَيْرُهَا سَابِقًا وَعَبْرَتُهَا سَالِكٌ سَبِيلَ فَعَلَا يَجْلُ فَمَا بَعْضُ الشَّرْكِ عَدَمًا وَبَعْدَ أَفْعَلْ جَرَّةٌ بِأَلْبَابِ حَبِ فَلَا تَقْصُرْ عِلْمُ الْإِنْدَاءِ مِنْهُ أَيْ مَعْمُولُهُ وَوَحْدُهُ بِهِ الزَّمَا مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ بِهَذَا أَسْتَعْمَلُ
--	---

**نَعَمْ وَيُبَيِّنُ وَمَا جَرَّ مَجْرَاهُمَا**

فَعَلَا غَيْرُ مَتَعٍ فَيَسِرُ مَقَارِنُ الْأَوْفُقَاتِ لَهَا	نَعَمْ وَيُبَيِّنُ أَيْ بَعَارِ السَّمِيرِ فَارْتَقَا كَيْفَ عَفَى الْكُرْمَا
--	--

وَمَا جَرَّ

وَيَرْفَعُ أَيْ يَرْفَعُ وَيَجْعَلُ تَقْيِيرٌ وَقَاعِلٌ طَهْرٌ وَمَا مَعْنَى وَفِي الْفَاعِلِ وَيَذَرُ الْفَخْصُورُ بَعْدَ مَبْنَدَا وَأَنْ يَفْعَلْ وَمُسْتَعْمَلٌ بِهِ كَيْفَا وَأَجْعَلْ كَيْسَرُهَا وَأَجْعَلْ فَعَلَا وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ حَبْدَ الْفَاعِلِ عِلَا وَأُولَئِكَ الْفَخْصُورُ أَيْ كَانُوا وَمَا سَوْرَةُ الرَّفْعِ حَبْدٌ أَوْجَعُ	مَمْنُزٌ كَيْفَ فَوَمَا مَعْنَاهُ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ فَعَلْ أَسْتَعْمَلُ فِي خَوْفٍ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ أَوْ خَيْرُ أَسْمٍ لِيُفْرِغَ وَأَبْدَا كَالْعِلْمِ نَعَمْ الْمَعْنَى وَالْمَقْدَرُ مِنْ عِلْمٍ ثَلَاثَةٌ كَيْفَ مَسْجَلَا وَأَنْ يَفْعَلْ مَا جَعَلْ كَلَّ حَبْدَا تَعْدِلُ بَعْدَ أَفْعَلْ بِهَا هِشْتَقْلًا بِالْبَاءِ وَوَحْدًا أَيْ فَعْلًا كَثَرُ
--	---

**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**

صَغُرَ مِنْ مَصْرُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ وَمَا بِهِ أَيْ تَعْجِبُ وَصَلْ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبْدَا وَالْمُسْتَعْمَلُ يَضَعُ أَوْ جَرَّ وَنَلُوا أَيْ كُنُوا وَمَا لَمْ يَفْعَلْ هَذَا الْإِنْدَاءُ نَوَيْتُ مَعْنَى مَنْ وَانْ	أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أَيْ اللَّهُ أَبَا لَمَّا نَجَّ بِهِ أَيْ التَّفْضِيلِ صِلْ تَفْعَلُ بِرَأْسِ الْأَوَّلِ أَيْ جَرَّ الْبَرْقِ تَذَكُّرًا وَأَنْ يَسُوْخَدَا أَضِيقُ لَهُ وَوَحْشِي عَرِيٍّ مَعْنَى لَمْ تَتَوْفَّقُوا حَبْدًا مَعْنَى فَرَسَ
---	---







كذلك الخروف غير ما تحصلا  
ومضم الرفع اليه فله ان يصل  
به جواب كنعم وكبلا  
اكد به كل ضمير اتصل

عطف البيان

العصف اماه وبيان او نسو  
قد والبيان تابع فتنبه البعده  
فاول لينة مرقه فاول اول  
فقد يكونان متكررين  
وصالحا لينة يبرى  
ويعود بشر تابع البكرى  
والغرض من البيان ما سبق  
حقيقه العصف به من كنهه  
ما مرقه فاول اول والثقت ولي  
كما يكونان متكررين  
في غير نحو با غلام يعجزا  
وليس ان ينفذ بالمرضى

عطف النسب

قال جري متبع عطف النسب  
كالعصف معلقا بواو ضم فبا  
وانتعت لفظا بحسب بل وكا  
فالعصف بواو كاحفا او سايفا  
واخصص بها عطف اليه ما يغني  
والقاء للنزيب بالانصال  
كاخصص بواو وثنا من صدق  
حتى امر او تعجب صدوقا  
لا كن كنهه امروا المكن كحلا  
في الحكم او مقاصدا موافقا  
منبوعه كاعطف فداوان  
ونع للنزيب بالانصال

واخصص

واخصص بواو عطف ما ليس له  
يغضبا حتى اعطف على كل وكا  
وام بها اعطف انما ضمير النسب  
وربما اشفكت العصفه ان  
وبانفكاع ومعنى بل وقت  
حتى انج فسمع باو وانهم  
وربما عفت الواو على  
ومثل اوزم العصف اما الثانية  
واول الذكر نفيا او نفيا وكا  
وبل كالاخر بعد مضمونها  
وانفك بها للثاني حكم الاول  
وان على ضمير رفع متصل  
او فاعل ما وبلا فصل بمر  
وعود خافض له اعطف على  
وليس عنده كاز ما انه قد اتا  
والقاء فداو مع ما عطف

على اليه استغنى انه الحله  
يكون الاغاية اليه شلا  
او ضميره عن لفظ اي معينه  
كان خفا المعنى محذوفها امن  
انك مما فندت به قلت  
واشكك واغراب بها ايتان  
لم يلفذ والنقول ليس منبعا  
في نحو اماه واما الثانية  
نحاة او امر او انبا با شلا  
كله اكر في مربع بل تنجها  
في الخبر القليل والامر الجمل  
عطف فاقط بالضمير المتصل  
في النظم فاشيا وعطفه اعطف  
ضمير خفي كذا فاذ بجعلا  
في النظم والنثر الصحيح منبعا  
والواو اذ كل بشر وهي انبوت



يعلم عامل من الزمان في	مقبولة في فعل الوهم انفس
وخذ من متبوع به انما استبح	وعقد الفعل على الفعل يعم
واعطف على اسم تنبيه بفعل فعل	وعلمها استعملت في هذا سقلا

**البناء**

البناء يكون في السماء والافعال	وهو يكون في الغماير والنور والجل
التابع المتبوع بالفتح بلا	واسمها هو المتسمى به كل
مخارفا او بقضا او ما يتضمن	عليه يلغى او كم محذوف قبل
وخذ الاخر ا ب اعني ان فقه الح	ومور فقه على به سلب
كثرة خاله او قبله اليك ا	واعني فقه حقه وخذ بلا مدا
ومر ضمير الحاضر الظاهر كل	نبي له الا ما الحاجة جلا
او انقي بقضا او اسم الا	كانك انما جاد اسم الا
وبه المضمون المضمون	همن كمن في السعيد او على
ونبي البغاة من الفعل كمن	يصل اليها يستعربنا نحن

**البناء**

وللمنادي البناء او كالتاء يا	وان في الكه الايام هيا
والهمن لك ان ووالمن في ب	اوبا وغير والدي البشر جتيا

وغير مندوب

وغير مندوب ومضمر وما	خا مستغاثا فذ يعم اعلما
وخذ اسم المندوب والفتا	فلو من يتبعه فانما علم له
وابن المندوب المندوب اليه	على اليه في رفته فقه
وانما انطباع ما بنوا في البناء	وليتي ميم في بناء جيم
والمنوع المنوع والمضاج	وسبقه انصب علم ما خلا
وغير مندوب وانما من	خوار يذبح سعيه كالتفن
والضمان في كل علم	ويل الا من علم فقه
واضمر او ذهب ما اضمر انونا	ماله استحقاقه وضم
وباضطر خض جمع يا وال	الامع الله وحكي الجمل
والاكنى اللغز بالتعويص	وشد يا اللغز في فريغ

**البناء**

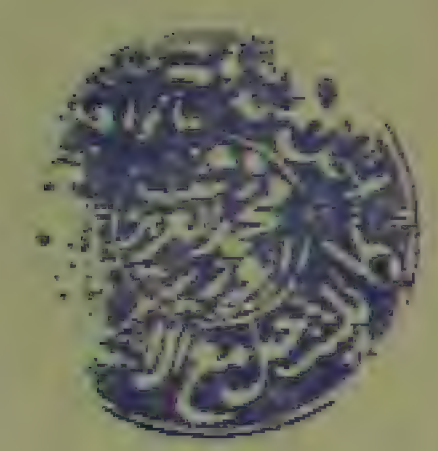
تابع في النظم المضاف وال	الزمة نصب كازيد في الجمل
وما سواه ارفع او انصب واجعا	كمتيغاف نسا وبس
وان يكر مضروب ال ما نسا	فقه وجها ووقع يلفا
وانما مضروب بعد صفة	يلزم بالرفع كمن في المعية
وانما انما اليها الاء ور	ووجه اني يسوع هذا اي



وَعَدَ وَأَشَارَ كَأَنَّهُ فِي الصَّعَةِ	إِنْ كَانَتْ كَهَاتِيئِ الْمَعْرِفَةِ
فِي حَوْضِ مَعْدَةٍ سَعْدٍ أَوْ مِنْ بَيْتِهِ	قَارِ وَضَعُوا أَفْتَحَ أَوْ لَا تَحِبَّ
<b>الْمَنَادُ فِي الْمَضَى وَالْمَنَادُ فِي الْمَقْبَلِ</b>	
وَأَجْعَلْ مَنَادَ أَخِي أَنْ يَصُفِّحَ لِي	كَعَبْدَةِ عَبْدٍ عَبْدَ عَبْدِ عَبْدِي
وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ وَغَدَا أَلِيَّ الشَّيْءِ	يَا أَبْنَاءَ بَنِي أَبِي عَمٍّ مَعِي
وَمِنْ أَيْدِي أُمَّتٍ عَرَضَ	وَأَتَيْتُ أَوْ أَفْتَحَ وَمِنْ أَيْدِي النَّاعُضِ
<b>أَسْمَاءُ كَلَامَتِ الْبَيْدَاءِ</b>	
وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِالْبَيْدَاءِ	لَوْ مَا رَنُوَ مَا رَكَدَ أَوْ أَلْجَأَ
فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزِيَارَاتِ	وَالْمَرْهَمَةِ مِنَ الثَّلَاثِ
وَمَنَاعِ فِي سَبِّ الذَّكَوْرِ فَقُلْ	وَلَا تَفْخَرْ وَجَرِّ فِي الْبَيْعِ قُلْ
<b>الْمُسْتَعَانَةُ</b>	
إِلَّا أَلَسْتُ غَثَّ اسْمُ مَنَادٍ وَخَفِيفًا	بِاللَّامِ مَقْنُوحًا كَمَا لِلْمُتَقَضِّي
وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَقْصُورِ أَنْ تَرْوِي	وَمِنْ سَوِيٍّ لَكَ بِالْكَسْرِ أَنْ يَلِيَا
وَلَا تُرْمِ مَا اسْتَعَيْتَ عَاقِبَتَ الْفِي	وَمِثْلُهُ اسْمُ نَحْوِ تَحْيٍ أَلْفِ
<b>الْمُعْتَبَرَةُ</b>	
مَا لِلْمَنَادِ أَنْ يَجْعَلَ لِقْنَهُ وَبِوَمَا	نَكِيحٌ لَمْ يَبْدُ بِمَا وَكَلَامًا أَبْهَمًا

وَيُنَادِي

وَيُنَادِي بِالْمَوْصُولِ بِالْأَلِفِ اسْمُهُ	كَبِيرٌ مَزُونٌ وَمِنْ حَقِّهِ
وَمُسْتَقَرُّ الْمُنَادِ بِحَلَّةٍ بِطَارِقِ	مَثَلُهُ مَا أَنْ كَلَّ مِنْهَا خَدِيقِ
كَذَا أَكْثَرُ نَوَاسِ الْإِلَهِ بِهِ كَمَلِ	مِنْ حَلَّةٍ أَوْ عَيْنٍ هَانِلَتَا الْأَمَلِ
وَالشُّكْلُ عِنَّمَا أُولَاهُ فَجَانَسَا	أَنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْفَى كَلْبَسَا
وَوَافِقَانِ هَاهُنَا سَكَنَ أَرْزَدِ	وَأَرْزَدَانِ قَالَمًا أَوْ أَلْهَامًا تَزْدِ
وَفَائِلٌ وَاعْبُدْ يَا وَاعْبُدْ	مِنْ فِي الْبَيْدَةِ الْبَيْدَةُ اسْكُورَ ابْدِ
<b>الترخيم</b>	
تَرْخِيمًا أَخِي أَخِي الْمَنَادُ	كَيْمَا سَعَا فِيمَنْ عَاسَعَا
وَجَوَزُهُ مُكْلَفًا فِي كَيْلِ مَا	أَيْتَ بِالْعَا وَالْإِلَهِ فَذَرْخِي مَا
يَحْدُ فَمَا وَجَّهَهُ بَعْدَ وَاعْظَلَا	تَرْخِيمُ مَا مِنْ بَعْدِهِ أَلْهَامُهُ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا جَوَّزَ الْعَلَمُ	وَرِثَاقُهُ وَإِسْنَادُ مَنَمُ
وَمَعَ الْأَخِي أَخِي وَالْإِلَهِ تَلَا	أَرْزَدُ كَيْمَا سَا كَيْمَا مَكْمَلَا
أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا أَوْ الْخَلْفُ فِي	وَأَوْرُوبَا بَعْدَ فَتَحَ قَفِي
وَالْعَجْزُ أَخِي فِي مَرْمَرٍ وَقُلْ	تَرْخِيمُ جَمَلُهُ وَنَدَا عَمْرُ نَقْلُ
وَأَرْزَدُ بَعْدَ خَدِّ فِي مَا خَدُّ	وَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفُ
وَأَجْعَلْهُ لِمَنْ يُوَصِّدُهُ وَكَفَا	لَوْ كَانَ بِالْأَخِي وَضَعَا مِمَّا





فَعَلَّ عَلَى الْوَلَدِ ثَمَوَةً يَسَا	ثَمَوًا وَيَأْتِي عَلَى الثَّانِي يَسَا
وَالْتَوَى الْوَلَدُ كَمُسْلِمَةٍ	وَجَوَزَ الْوَجْهَ كَمُسْلِمَةٍ
وَلَا يَصْغُرُ إِلَّا رَحْمَةً وَرَحْمَةً	مَا لِلدَّيْنِ أَيْضًا خَوْفًا حَقًّا

الخصاص

الْاِخْتِصَاصُ كَمَا فِي الْوَلَدِ	كَأَيْهَا الْفَتَى بِأَخِي وَنَسَا
وَفِي بَرِيَّةٍ الْوَلَدُ تَلَوَّالٌ	كَمَنْ فِي الْعَرَبِ اسْتَحْضَرُ بَدَل

التخدير والاعزاء

إِيَّاكَ وَالشَّيْءَ وَخَوْفَهُ فَصَبَّ	فَعَدَّ مَا اسْتَشَارَهُ وَجَبَّ
وَجَوَزَ عَنِ الْإِيَّا فَصَبَّ وَمَا	سَوَاهُ كَسَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
لَا مَعَ الْعَكْفِ أَوْ التَّكْرَارِ	كَالصَّبْحِ الصَّبْحُ يَأْتِي السَّارِ
وَسَمَّاءُ إِيَّاكَ أَيْضًا أَسْمَاءُ	وَعَنْ سَبِيلِ الْفَضْلِ مَنْ فَا تَلَبَّدَ
وَكَمَّ بِهَا إِيَّاكَ أَيْضًا	مَعْنَى بِهِ فِي كَلَامٍ فَجِدَا

اسماء الافعال والاصوات

مَا نَابَ عَنْ فَعْلٍ كَسَرًا وَمَا	هَوَا سَمَّ فَعْلٍ وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ وَمَا
وَمَا بِمَعْنَى فَعْلٍ كَمَا فِي كَسَرٍ	وَعَيْنُهُ كَوْنٌ وَهَيْهَاتَا نَزَرٌ
وَالْفَعْلُ مِنْ نَمَائِهِ عَلَيْكَ	وَهَكَذَا إِذَا وَكَّدَ مَعَ الْيَكْ

كَمَا أَرَوَيْتُ

كَمَا أَرَوَيْتُ بَلَّةً نَاصِبَةً	وَيَعْمَلُ الْخَفِصَ مَحْدَرَةً
وَمَا لِمَا تَوَبَّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ	لَهَا وَآخِرُ مَا لَيْسَ بِهِ الْعَمَلُ
وَأَحْكَمُ بَيْنَكُمَا الْبَيْتُ	مِنْهَا وَتَعْرِيفُ الْبَيْتِ بَيْنَ
وَمَا بِهِ خَوْفٌ مَالًا يَغْفُلُ	مِنْ مَحْسَبَةٍ أَسْمَى الْبَيْتُ نَوَاجِلُ
كَمَا لَيْسَ أَحَدٌ بِكَافٍ كَفِّ	وَالزُّوْءُ بَيْنَا التَّوَعُّبُ مَقْصُودٌ وَجَبَّ

نونا التوكيد

لِلْفَعْلِ تَوَكِيدٌ بِنُونٍ هَمَا	كَتَوْنِي إِخَاهُ هَبَّ وَأَفْضَهُ نَهَمَا
تَوَكَّدَ أَوْ فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا	تَا أَطْلَبُ أَوْ شَيْءًا أَمَا فَالَيْسَا
أَوْ مُنْتَهَى فِي فَتْحٍ مُسْتَقْبَلًا	وَفَلَّ بَعْدَ مَا وَفَّ وَبَعْدَ لَا
وَعَبْرًا أَوْ مَوْجِبًا لِيَجْزَا	وَأَخِي الْمَوْكِدَ أَفْتَحَ كَانِزًا
وَأَشْكَلُهُ فَيَلْمُضُ لِيَرْبَا	جَانِبًا مِنْ تَحْرُكٍ فَدَعَا عَلَمًا
وَالْمُضِيءُ أَخِي بَنَةً إِلَّا الْآلِفَ	وَأَنْ يَكُنَّ فِي أَخِي الْفَعْلُ الْفَ
فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ رَاوِعًا غَيْرَ الْإِلَافِ	وَالْوَلَوِيَّةُ كَمَا سَمِعْتَ سَمْعًا
وَأَخِي فَعْلًا مِنْ رَاوِعٍ هَائِلٍ وَفَ	وَأَوَّيْتُ بِمَنْ كَلَّجَ بَيْنَ أَفْئِفَ
خَوْفًا خَفِيفًا بِأَهْنَةٍ بِالْكَسْرِ وَبَا	فَوَّعَ اخْشَوْرَ وَأَخْمَ وَفَتَحَ مَطْلُوبًا
وَلَمْ تَقَعْ حَقِيقَةً بَعْدَ الْآلِفِ	لَمْ تَنْصَبْ يَدَهُ وَكَسَرَهَا الْفَ



وَالْبَارِئُ فَلَهَا مَوْكَا  
وَاحِدٌ فِي حَقِيقَةِ لَمَّا كَرَّرَ  
وَأَزِيدُ إِذَا أَحَدٌ فَيُصَلِّى الْوُفَاءَ  
وَابْدَأَ لَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْوَسْطَى

مَالِ يَنْصَرِفُ

الضَّرْفُ تَنْوِينُ أَتَامِينِ  
قَالَ الثَّانِي مُطْلَقًا مَنَعَ  
وَرِيدُ أَفْعَلًا مَوْصُوفٍ سَلِمَ  
وَوُضِعَ أَفْعَلٌ مَوْصُوفٌ أَفْعَلًا  
وَالْغَيْرُ عَارِضٌ الْوُضْعِيَّةُ  
فَلَاذَ مَعِ الْعِنْدَ لِكُونِهِ وَضْعٌ  
وَأَجَدَ أَوْ أَفْعَلًا وَقَدْ  
وَمَنَعَ عَدْلًا مَوْصُوفٍ مَعْتَبَرٍ  
وَوُزِّرَ مَشَى ثَلَاثَ كَهْمَا  
وَكُرِّجَمَعَ مَشَى مَقَاعِلًا  
وَعَدَّ اعْتَدَلَ مِنْهُ كَالْجَوَارِ

وَالسَّرَاوِيلُ

وَالسَّرَاوِيلُ بِهَذَا الْجَمْعِ  
وَأَرَادَ بِهَذَا مَوْصُوفٍ  
وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ مَرْفَعُهُ مَرْكَبًا  
كَمَا أَكْثَرُ مَا يَرَى فِي مَقَالِنَا  
كَمَا أَمُوتُ بِهَذَا مُطْلَقًا  
فَوَقُ الثَّلَاثُ أَوْ جَوَارٍ وَسَفَرٍ  
وَيُجَاهِلُ الْعَادِمُ تَدْرِيكَ أَسْبَقَ  
وَالْجَمْعُ الْوُضْعُ وَالْمَعْنَى مَعِ  
كَمَا أَكْثَرُ مَا يَرَى فِي مَقَالِنَا  
وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مَوْصُوفًا  
وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ مَرْفَعُهُ مَرْكَبًا  
وَالْعَدْلُ وَالْمَعْنَى مَا يَحْتَاجُ  
وَأَبْرَ عَلَى الدُّنْيَا فَعَالٌ عِلْمًا  
عِنْدَ تَمِيمٍ وَأَمْرٌ مَوْصُوفًا  
وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَوْصُوفًا  
وَكُلُّ صِلَى أَوْ تَوَاصُلٍ حَرْفٍ

شَبَّهَ أَفْتَضَى عَمُومَ الْمَنَعِ  
بِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَنَعُهُ جَوَّ  
فَرَكِبَ مَرْجَحُ خَوْفٍ مَعْدِي كَرَبًا  
كَعُظْمَانٍ وَكَأَصْبَحَانَا  
وَشَبَّهَ مَنَعَ الْعَارَ كَوْنَهُ أَفْعَلًا  
أَوْ زَيْدٌ أَمْنَعُ أَمْرًا كَلَّا أَسْمَعُ  
وَعُجْمَةٌ كَهْنَةٌ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ  
زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ حَرْفُهُ أَمْنَعُ  
أَوْ غَالِبٌ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَمُ  
زَيْدٌ كَالْحَا وَفَلَيْسَ يَنْصَرِفُ  
كَفَعَلِ التَّوَكُّدِ أَوْ كَعَلَا  
إِلَّا بِهَذَا التَّعْيِينِ فَهَذَا يُعْتَبَرُ  
مَوْصُوفًا وَهُوَ نَكِيرٌ جَسْمًا  
مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِيِّ فِيهِ أَثَرُ  
أَعْرَابِيهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَقِرُ  
عَدْلًا وَالْمَنَعُ وَالْمَعْنَى كَلَامُهُ



اعراب الفعل

ارفع مفعلا عاذا الجزع  
 ويلز نعتيه وكنى كذا بان  
 فانصب بها والرفع نحو واعظ  
 ونعظم افعلا ان كذا على  
 ونصبوا ياء ان المستقبلا  
 او قبله اليمن وانصب وان فعا  
 وينزل وكلم جز الترفع  
 افعال افعال ضمير او مفعلا  
 كذا ان بعد اوانه ايفتح في  
 وبعد حتى يفتح الاضمار ان  
 وتلو حتى الاومو - كذا  
 وبعد با جواب نعم او كذا  
 والواو كالفعل بعد مفعول مع  
 وبعد عن النفي كذا ما اعلم  
 ونشئ جزم بعد نفي ان تضع

ولا قبل ان يعي افعلا قلا  
 والفعل بعد الباقى الرجا نصبا  
 وان على اسم خالص ففعل علق  
 ونشد حذف ان ونصب موسى

عوامل الجم

بلا ولاي كالماضع جزما  
 واخرى يار ومرو وما ومضمي  
 وحيثما انا وحرف انا ما  
 فقلين يفتحين ثم قدم ما  
 وما ضمير او مفعلا غير  
 وبعد ما غير فعدك الجزا حسن  
 وان يربا حتما جوابا لوجعل  
 وتلف البقاء المباشرة  
 والفعل من بعد الجزا ان يفسر  
 وجزم او نصب لفعل ان يركب  
 والنشئ يعنى عن جواب قد علم

نصب جوابه وجزم ما قبله  
 كصب ما الى التمتى ينصب  
 نعتا انا ما او مفعلا  
 ما من قبل منه ما عدل روى

عوامل الجم

في الفعل كذا ابلغ ولما  
 ابي متى انا ان انا ما  
 كان ويا في الاضمار اسمها  
 تملوا الجزاء وجوابا وسمها  
 تلييهما او مفعلا غير  
 ورفعه بعد مفعول وعن  
 ثم كذا ان او غير هالم يتجمل  
 كذا فتح انا كذا مذكاة  
 بالواو والواو قبلت فمن  
 او واو يا بجمليتين كذا  
 والعكس قد ياتي ان المعنى بهم



وَاحِدَةً لَكَ الْجَمَاعَ شَيْءٍ وَفَعَّ وَأَنْ تَوَالِيًا وَقَبْلًا وَجَسْرَ وَرَمَاهُ رَجَحَ بَعْدَ قَسَمٍ	جَوَابَ مَا أَخْبَرْتُ بِصَوْمِ لَسْرَةٍ فَالْمَشِيءُ رَجَحَ مُخْلَفًا بِأَخَذِ شَيْءٍ بِأَلَاةٍ خَيْرٌ مَقْصُودٍ
لَوْ خَرَفَ شَيْءٌ فِي مَضِيٍّ وَيَقُولُ وَهِيَ فِي الْخِطَابِ بِالْفِعْلِ كَانِ وَأَنْ مَضَارِعَ تَلَاهَا ضَرْبًا	إِسْلَامًا وَهِيَ مُسْتَقْبَلُ الْكَرْفِ لَمْ يَكُنْ لَوْ أَنَّهَا فَدَتْ تَفْسِيرُ الْمَقْصُودِ خَوْلُوهُ كَقَبَا
أَمَّا لَوْلَا وَلَوْلَا أَمَّا كَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا وَعَدَ فَإِنَّ الْبَقَا فِي تَرْكِهَا	لَتَلَوْنَهَا وَجَوَابًا الْعَبَا لَمْ يَكُنْ قَوْلًا مَعَهَا فَدَتْ نِيْدَا إِذَا امْتِنَاعًا بِوَجُودِ عَفَا
وَيَهْمُ التَّخْصِيصِ مِنْهُ وَمَلَا وَقَدْ يَلِيهَا أَسْمُ بَيْعٍ مَقْصُودٍ	أَلَا أَوَّلُهَا أَوَّلُهَا الْفِعْلُ عَلَوْ أَوْ بِكَاهِرٍ مَوْخِرٍ
مَا فِيلَ أَخْبَرَهُ بِاللَّحْدِ خِي وَمَا سَوَاهَا فَوْسِيحَةً صَلَاةً	عَنِ الْبَاءِ مَبْنًى أَفِيلَ اسْتَفْرَ عَا يَدُهَا خَلْفَ مَقْلَعِ التَّكْلَمَةِ

خوالد

خَوَالِدٌ ضَرْبُهُ رَيْحٌ قَدَا وَالَّذِي يَرْوَاهُ يَرْوَاهُ السَّيْفُ فَقَوْلُهُ خَيْرٌ وَتَغْرِيبُ لِمَا	ضَرْبُ رَيْحٍ كَالْقَابِ وَالْمَأْخَذِ أَخْبَرُ مَرَايَا وَقَا وَالْمَنْبَتِ أَخْبَرُ عَنْهُ هَاهُنَا فَدَتْ حِمَا
كَمْ الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَلِيٍّ أَوْ وَأَخْبَرُوا هَاهُنَا بِالْعَرَبِ مَبَا بَارِحَ صَوْعٌ حَلَّةٌ مِنْهُ لَالٍ	بِمُضْمَرٍ مَشْرُوحٍ بِجَرَاءِ مَارِغُوا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ فَدَتْ نَعْدَ مَا كُصِفَ وَأَوْفَرُ قَالَ اللَّهُ الْفِعْلُ
وَأَنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَاةً أَلْ ثَلَاثَةَ بَالَاءٍ فَالْعَشْرَةَ	صَغِيرَ عَنِ هَاهُنَا أَيْسَ وَأَبْغَضَ
بِالْبَدَنِ جَرْدًا وَالْمَشْرِجَ جَرْدًا وَمَائَةً وَالْأَلْفَ لِلْعَرَبِ أَضِفْ	فِي عَدِّ مَا أَحَدُهُ مَعْدُومٌ كَرِيهٌ جَمْعًا يَلْقَى فَلَهُ فِي الْأَثَرِ وَمَائَةً بِأَجْمَعٍ نَزْرًا فَدَتْ رِيحِي
وَاحِدًا كَرِيهًا وَحِلَّةً بِعَشْرٍ وَقَالَ الثَّانِيَةُ أَحَدٌ مِنْ عَشْرَةٍ	مَرْكَبًا فَاحِدًا مَعْدُومٌ كَرِيهٌ وَالشَّيْءُ فِيهَا عَنْ نَهْيٍ كَسْرَةٍ
وَمَعَ غَيْرَ أَحَدٍ وَاحِدًا وَلثَلَاثَةً وَتَسْعَةً وَمَا	مَا مَعَهَا فَعَلَتْ بِأَفْعَلٍ فَدَتْ يَلِيهَا أَرْبَعًا مَا فَدَتْ مَا
وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أَلْتَسْعَةَ عَشْرًا إِنْ تَلَى إِنَّهُ أَلْتَسْعَةَ أَوَّلُ كَرَا	

الصلح



وَالْبَقْعُ فِي جُزْءٍ مِنْ سَوَاءِهَا	وَالْبَقْعُ فِي جُزْءٍ مِنْ سَوَاءِهَا
بِرَأْسِ كَأَرْبَعِينَ مِائَةً	بِرَأْسِ كَأَرْبَعِينَ مِائَةً
مِنْ عَشْرِ زُرٍّ فَسَوِيَّتُهُ	مِنْ عَشْرِ زُرٍّ فَسَوِيَّتُهُ
يُقَالُ لِلْبَاوِ عَجَزٌ فَدَيْعُ ب	يُقَالُ لِلْبَاوِ عَجَزٌ فَدَيْعُ ب
عَشْرُهُ كَقَاعِلٍ مِنْ قَعْلَا	عَشْرُهُ كَقَاعِلٍ مِنْ قَعْلَا
كَمَنْ تَقَاعِلُهُ قَاعِلًا يَغِي تَا	كَمَنْ تَقَاعِلُهُ قَاعِلًا يَغِي تَا
رَضَفَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْرِ بِي	رَضَفَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْرِ بِي
بَوَوْ فَعَلَمَ جَاعِلُهُ أَكَلَمَا	بَوَوْ فَعَلَمَ جَاعِلُهُ أَكَلَمَا
مَرْكَبًا فَجِي، بَتَرْكَبِي	مَرْكَبًا فَجِي، بَتَرْكَبِي
إِلَى مَرْكَبٍ مَا تَبَوَّيَ	إِلَى مَرْكَبٍ مَا تَبَوَّيَ
وَنَحْوُهُ وَفِي عَشْرِ بَاوِ كَرَا	وَنَحْوُهُ وَفِي عَشْرِ بَاوِ كَرَا
بِجَالِيَّةٍ فَبِلَ وَأَوْ بَعَثَهُ	بِجَالِيَّةٍ فَبِلَ وَأَوْ بَعَثَهُ

كَمْ وَكَأَمْ وَكَدَا

مِنْ عَشْرِ بِي كَمْ نَقَطًا سَمَا	مِنْ عَشْرِ بِي كَمْ نَقَطًا سَمَا
أَوْ لَيْتَ كَمْ حَرْفٌ حَتَّى مَقْصَرَا	أَوْ لَيْتَ كَمْ حَرْفٌ حَتَّى مَقْصَرَا
أَوْ مَائَةٍ كَمْ رَجَالًا وَمَا	أَوْ مَائَةٍ كَمْ رَجَالًا وَمَا

كَمْ كَأَمْ وَكَدَا وَتَلَصَّبَ	كَمْ كَأَمْ وَكَدَا وَتَلَصَّبَ
تَمَيَّزَ بِي أَوْ بِي مَرْكَبٍ	تَمَيَّزَ بِي أَوْ بِي مَرْكَبٍ
الْحِكَايَةُ	الْحِكَايَةُ
إِلَيْكَ بَأَيِّ مَا الْمَنُورِ سَبِيلُ	إِلَيْكَ بَأَيِّ مَا الْمَنُورِ سَبِيلُ
وَوَقَعَا أَحَدُ مَا الْمَنُورِ بِي	وَوَقَعَا أَحَدُ مَا الْمَنُورِ بِي
وَفَاعِلًا وَمِنْ بَعْرِ بِي	وَفَاعِلًا وَمِنْ بَعْرِ بِي
وَقَالَتْ قَالَتْ بِلَتْ مَنَّهُ	وَقَالَتْ قَالَتْ بِلَتْ مَنَّهُ
وَالْبَقْعُ نَزْرٌ وَجِلَ النَّوْ وَالْأَلْفُ	وَالْبَقْعُ نَزْرٌ وَجِلَ النَّوْ وَالْأَلْفُ
وَقُلْ مَنُورٌ وَمِنْ مَنُورٍ مَنُورًا	وَقُلْ مَنُورٌ وَمِنْ مَنُورٍ مَنُورًا
وَأَنْ تَجْلُ فَعَلَةٌ مِنْ لِيَتَلَفَ	وَأَنْ تَجْلُ فَعَلَةٌ مِنْ لِيَتَلَفَ
وَالْعَلَمُ أَحْيَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ	وَالْعَلَمُ أَحْيَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

الْمَنُورُ

وَبِأَسْمَاءٍ فَدَا وَبِأَسْمَاءٍ كَالْبَقِ	وَبِأَسْمَاءٍ فَدَا وَبِأَسْمَاءٍ كَالْبَقِ
وَنَحْوُهُ كَلَرِيَّةٍ فِي التَّصْغِيرِ	وَنَحْوُهُ كَلَرِيَّةٍ فِي التَّصْغِيرِ
أَصْلًا وَمَفْعَلًا أَوْ مَفْعِيلًا	أَصْلًا وَمَفْعَلًا أَوْ مَفْعِيلًا
تَا أَوْ مَوْصُولًا قَسْدًا وَفِيهِ	تَا أَوْ مَوْصُولًا قَسْدًا وَفِيهِ
مَوْصُولُهُ غَالِبًا التَّامَّةُ تَمَيَّزَ	مَوْصُولُهُ غَالِبًا التَّامَّةُ تَمَيَّزَ



وَأَلِفُ التَّائِيَةِ إِذَا تَقَصَّرَ	وَأَلِفُ التَّائِيَةِ إِذَا تَقَصَّرَ
وَالْأَسْمَاءُ فِي مَبْنَى الْوَاوِ لَمْ يَكُنْ	وَالْأَسْمَاءُ فِي مَبْنَى الْوَاوِ لَمْ يَكُنْ
وَمَرْكُومٌ وَوَزْنٌ وَقُلُوبٌ جَمْعُهَا	وَمَرْكُومٌ وَوَزْنٌ وَقُلُوبٌ جَمْعُهَا
وَكِبَارٌ وَسَبْعٌ سَبْعٌ	وَكِبَارٌ وَسَبْعٌ سَبْعٌ
كَذَلِكَ خَلِيقًا مَعَ الشَّافِي	كَذَلِكَ خَلِيقًا مَعَ الشَّافِي
لَمَّا هُوَ عِلَالٌ أَفْعَلًا	لَمَّا هُوَ عِلَالٌ أَفْعَلًا
تَمَّ فَعَالًا بِفَعْلًا مَوْكَا	تَمَّ فَعَالًا بِفَعْلًا مَوْكَا
وَمُحَلَّقٌ الْعَيْنُ فَعَالًا وَكَذَا	وَمُحَلَّقٌ الْعَيْنُ فَعَالًا وَكَذَا

المفرد والمزدوج

إِذَا اسْتَرْجَبَ مَوْكَا	قَتَحَا وَكَانَ الْكَبِيرُ كَأَسَفٍ
فَلْيَكُنْهُ الْمَعْلُومُ	تَبَوَّأَ قَصْرَ بَقَامٍ كَامِرٍ
يُفْعَلُ وَفَعْلٌ جَمْعُ مَا	كَفَعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ مَوْكَا
وَمَا اسْتَوْفَى قَبْلَ الْإِفْ	قَالَ مَدٌّ فِي تَطْيِيرِهِ خَمَاعِي
كَمُضَرِّ الْعَيْنِ الْإِفْ قَدْ بَدِيَ	بِعَمَزٍ وَضَلَّ كَارِ عَوْرَةٍ كَارَتَا
وَالْعَادِي وَالنَّجِي إِفْعُ وَنَدَا	مَدَّ يَنْفِلُ كَالْحَجَاوِ كَالْحَدَا
وَقَصْرٌ بِالْمَدِّ أَفْعُ أَرَأَيْتُمْ أَجْمَعُ	عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلُو يَفْعُ

كيفية

كَيْفِيَّةُ تَلْسِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَدِّ وَجَمْعُهَا تَضْيَا	كَيْفِيَّةُ تَلْسِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَدِّ وَجَمْعُهَا تَضْيَا
إِنْ كَانَ عَرِثًا ثَلَاثَةً مَرْتَبًا	إِنْ كَانَ عَرِثًا ثَلَاثَةً مَرْتَبًا
وَالْحَامِدُ إِلَهُ أَمِيلٌ كَسْتِي	وَالْحَامِدُ إِلَهُ أَمِيلٌ كَسْتِي
وَأُولَاهَا مَا كَانَ فَعْلًا فَعْلًا	وَأُولَاهَا مَا كَانَ فَعْلًا فَعْلًا
خَوَّعَ لِبَلٍ كَسَاءً وَحَيَا	خَوَّعَ لِبَلٍ كَسَاءً وَحَيَا
يَحْجُ وَكَأَنَّهُ عَلَى نَقْلِ فَمُرْ	يَحْجُ وَكَأَنَّهُ عَلَى نَقْلِ فَمُرْ
حَدَّ الْمَشَى مَا يَدُ تَكْمَلًا	حَدَّ الْمَشَى مَا يَدُ تَكْمَلًا
وَأَنْ جَمْعُهُ يَتَاءُ وَالْف	وَأَنْ جَمْعُهُ يَتَاءُ وَالْف
وَنَاءُ عَالِيٍّ أَلَزَمَ تَحْيِيَةً	وَنَاءُ عَالِيٍّ أَلَزَمَ تَحْيِيَةً
إِتِّبَاعَ عَيْنٍ قَاءُ يَمَّا شَكَلَ	إِتِّبَاعَ عَيْنٍ قَاءُ يَمَّا شَكَلَ
فَعَسَمًا بِالنَّاءِ أَوْ فَعَسَرَةً	فَعَسَمًا بِالنَّاءِ أَوْ فَعَسَرَةً
خَوَّعَهُ بِالْبَقْعِ فَعْلًا فَعْلًا رَوَا	خَوَّعَهُ بِالْبَقْعِ فَعْلًا فَعْلًا رَوَا
وَزَيْبَةً وَشَدَّ كَسْرُ حُرُوهُ	وَزَيْبَةً وَشَدَّ كَسْرُ حُرُوهُ
فَكَ مَنَّهُ أَوْ لَا نَائِمًا نَمَا	فَكَ مَنَّهُ أَوْ لَا نَائِمًا نَمَا
جَمْعُ التَّكْسِيَةِ	جَمْعُ التَّكْسِيَةِ
تَمَّتْ أَفْعَالُ جَمْعُ فَعْلَةٍ	تَمَّتْ أَفْعَالُ جَمْعُ فَعْلَةٍ
أَفْعَلَةٌ أَفْعَالٌ فَعْلَةٌ	أَفْعَلَةٌ أَفْعَالٌ فَعْلَةٌ



وَبَعْضُهُمْ فَعَلَهُ وَبَعْضُهُمْ  
لَفَعْلُ اسْمًا مَعَ عَيْنَا أَفْعَلُ  
إِنْ كُنَّا كَالْعَنَاءِ وَالْإِعْرَافِ فِي  
وَعَيْنُهُمَا أَفْعَلُ فِيهِ مُكْرَدُ  
وَعَالِيَا أَغْنَاهُمْ فَعَلًا  
إِسْمٌ مَعَهُ كَيْ رُبَاعِيٍّ مَعَهُ  
وَالزُّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ  
فَعَلُ لَيْتَهُ أَحْمَرُ وَحُمْرًا  
وَفَعْلُ لَا يَسْمُ رُبَاعِيٍّ مَعَهُ  
مَا لَمْ يَطَاعَ فِيهِ إِلَّا عَمَلٌ وَالْإِلَافُ  
وَحَوْكِيٌّ فِيهِ فَعْلُ فَعْلُ  
فِي حَوْرَامٍ مَعَهُ وَالْإِلَافُ فَعْلُ  
فَعْلُ لَوْ حَفِيفٌ فَعْلُ فَعْلُ  
لَفَعْلُ اسْمًا مَعَ كَلَامٍ فَعْلُ  
وَفَعْلُ لَفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ  
وَمِثْلُهُ الْفَعَالُ فِي مَا نَكِرًا

كَانَ جُلُودًا الْعَمَسُ جَاءَ كَالصَّفِ  
وَاللُّزْمَةُ اسْمًا أَيْضًا فَعْلُ  
مَعَهُ وَتَابِعِيٍّ وَعَيْنُهُ الْأَخْرَبُ  
مِنَ الثَّلَاثَةِ اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرَى  
فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ جَرَّ عَارِجٍ  
ثَابِتٍ أَفْعَلُهُ عَنْهُمْ أَيْضًا  
مُضَاجِعِيٍّ تَضَعِيٍّ أَوْ أَعْلَانِ  
وَفَعْلُهُ جَمْعًا يَنْفَلِيهِ رَأَى  
فَعْلُ زَيْدٌ فَعْلُ لَمْ يَأْمُرْهُ فَعْلُ  
وَفَعْلُ جَمْعًا لَفَعْلُهُ عَرَفِيٌّ  
وَفِي يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ  
وَشَاعَ حَوْكَامِلٌ وَكَمَلُهُ  
وَمَا لَكَ وَمِثْلُهُ فِيهِ فَعْلُ  
وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلُ فَلِلَّهِ  
وَصِفٌ حَوْكَامِلٌ أَوْ عَالِيَهُ  
وَعَادِيٍّ فِي الْمَعْلُ لَمْ يَأْمُرْ رَأَى

فَعْلُ

فَعْلُ وَفَعْلُهُ فَعَالُ لَفَعْلُ  
وَفَعْلُ أَيْضًا لَهُ فَعَالُ — لَ  
أَوْ يَكُ مَضْعُوفًا وَمِثْلُ فَعْلٍ  
وَفَعْلُ وَفَعْلُ فَعَالُ وَفَعْلُ  
وَشَاعَ فِيهِ وَفَعْلُ عَلَى فَعْلَانَا  
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَهُ وَالزُّمَّةُ فِي  
وَفَعْلُ فَعْلُ خَوْكِيٍّ  
فِي فَعْلٍ اسْمًا مَقْلُوبًا فَعْلُ  
وَشَاعَ فِيهِ حَوْكِيٍّ وَفَعْلُ مَعَ مَا  
وَفَعْلُ اسْمًا وَفَعْلُ وَفَعْلُ  
وَلِكُمٍ وَفَعْلُ فَعْلُ  
وَنَابِعُهُ أَفْعَلًا فِي الْمَعْلُ  
فَوَاعِلُ لَفَعْلُ وَفَعْلُ  
وَحَايِغٌ وَفَعْلُ وَفَعْلُ  
وَفَعْلُ لَفَعْلُ فَعْلُ  
وَبِالْفَعْلَالِ وَالْفَعْلَالِ جَمْعًا

وَفَعْلُ مَا عَيْنُهُ أَيْضًا مِنْهُمَا  
مَا لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ أَفْعَلَانِ  
وَالثَّانِي فَعْلُ مَعَ فَعْلٍ فَعْلُ  
كَذَلِكَ أَيْضًا أَيْضًا الْخَرَبُ  
وَالثَّلَاثَةُ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا  
خَوْكِيٍّ وَفَعْلُ فَعْلُ  
يَحْتَضِرُ عَالِيًا كَذَلِكَ أَيْضًا  
لَهُ وَلِلْفَعْلَالِ فَعْلُ حَصْلُ  
طَاهَاهُمَا وَفَعْلُ غَيْرُهُمَا  
عَيْنُ مَعَالٍ الْعَيْنُ فَعْلُ شَمْلُ  
كَذَلِكَ طَاهَاهُمَا فَفَعْلُ  
لَمْ يَأْمُرْ مَضْعُوفٌ وَعَيْنُهُ أَيْضًا فَعْلُ  
وَفَعْلُ مَعَ حَوْكِيٍّ كَالْهَلِ  
وَمِثْلُهُ فِي الْبَارِ مَعَ مَا مِثْلُهُ  
وَمِثْلُهُ أَيْضًا أَوْ مِثْلُهُ  
حَوْرَامٌ وَالْعَذْرَاءُ وَالْفَعْلُ تَبَعًا



وَاجْعَلْ فَعْلًا لِعَبْدِكَ نَسَبًا  
 وَبِقَوْلِكَ وَنَسَبِهِ انْفِصَالًا  
 مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى مِنْ غَمَامٍ  
 وَالرَّابِعُ النِّسْبَةُ بِالْمَرْبِ فِي  
 وَرَأْيِهِ الْعَالِي الرُّبَاعُ اخْتِلَافُ  
 وَالْيُسْرِ وَالثَّامِسُ كَمُسْتَدْعٍ أَرْزَلُ  
 وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سَوَالِهِ بِالْبَقَا  
 وَالْيَا لَا أَلُوَا أَحَدًا فِي حَقِّ مَا  
 وَخَيْرُ وَأَيُّ الرَّاكِبِينَ سَرَّ نَدَا

**التصغير**

فَعِيلًا بِاجْعَلِ الثَّلَاثِيْنَ إِذَا  
 فَعِيلًا مَعَ فَعِيلًا مَعًا  
 وَمَا بِهِ لِمُسْتَهْزِئٍ الْجَمْعُ وَحَلُّ  
 وَجَائِزٌ تَحْوِيضِيًّا فَعِلٌ لَمْ يَكُنْ  
 وَحَائِدٌ عَنِ الْفِيَالِ كُلِّ مَعَا  
 لِيَتَلَوَّحَا التَّصْغِيرُ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ  
 صَخْرَةً تَخَوُّفًا يَوْمَ فَذَا  
 فَأَوْجَعُ لِيَدِهِ فِي ذَرْبِهِمَا  
 بِهِ إِلَى امْتِلَافِ التَّصْغِيرِ حُلُّ  
 إِذْ كُنْ بَعْدَ الْإِنْمِ فِيهِمَا اخْتِلَافُ  
 خَائِفٌ عَنِ الْبَائِسِ خِلْمًا أَرْسَمَا  
 تَابِلٌ أَوْ مَدَّةٌ فِي الْفَتْحِ الْخَمْعُ

كذا

كَذَا كَمَا مَدَّةً أَفْعَالٌ مَبْقُوعٌ  
 وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ حَيْثُ مَدَّةً  
 كَذَا الْقَرْيَةُ إِخِي لِلنَّسَبِ  
 وَهَكَذَا زِيَادَةُ تَابِعًا لَنَا  
 وَقَدْ رَأَيْتُ فَعَالًا مَدَّةً عَلَى  
 وَأَلِفُ الثَّانِيَةُ مَدَّةً وَالْفَتْحُ مَدَّةً  
 وَعَنْهُ تَصْغِيرُ حَبَارٍ مَدَّةً  
 وَارْتِدَادُهَا إِلَى تَابِعٍ فَلَيْتَ  
 وَتَشْبِيهُ عَيْنٍ عَيْنًا وَحَيْثُ  
 وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ الْقَرْيَةُ فَجَعَلَ  
 وَكَمِلَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّصْغِيرِ مَا  
 وَمِنْ تَرْجِيحِ تَصْغِيرِ الْفَعْلِ  
 وَأَيْضًا ثَبَاتُ الثَّانِيَةِ مَا مَضَى مِنْ  
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالثَّانِيَةِ إِذْ الْبَسِمْ  
 وَتَشْبِيهُ تَرْكُوكِ لَيْسَ وَتَدْرُ

**الوقوف**

وَأَمَّا مَعَ الْفَتْحِ مِمَّا تَوَالَفَ

أَوْ مَدَّةً سَكَنًا وَمَا بِهِ التَّخَلُّقُ  
 وَتَوَالُفُهُ مِنْ فَعْلَيْنِ عَدَا  
 وَتَحْزِينُ الْمَصَافِي وَالْمَرْبِ  
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعٍ عَقْرَانَا  
 ثَلَاثِيَّةً أَوْ جَمْعٌ يَخْتَلِفُ جَلَا  
 زَائِدٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَمْ يَلْتَمَسَا  
 نَبِيَّ الْخَيْبِ وَالْمَرْبِ وَالْمَرْبِ  
 فِيهِمَا صِيغَةُ فَرْقَةٍ تَصِغُ  
 لِمَجْمُوعٍ مِنْ عِلْمٍ أَوْ لِمَصْغُوعٍ عَلَى  
 وَأَوَّلُهَا أَمَّا الْأَوَّلُ فِيهِ يَجْعَلُ  
 لَمْ يَكُنْ عَيْنُ الثَّلَاثِيْنَ كَمَا  
 بِالْأَوَّلِ كَالْعَكِيفِ يَفْعُلُ الْعِلْمَا  
 مَوْثِقًا عَارِ ثَلَاثِيْنَ كَمِيسٍ  
 كَنَجَرٍ وَبَعْرِ وَخَمِيسٍ  
 لِحَاوٍ تَابِي مَا ثَلَاثِيْنَ كَشَرُ

وَاجْعَلْ فَعْلًا لِعَبْدِكَ نَسَبًا  
 وَبِقَوْلِكَ وَنَسَبِهِ انْفِصَالًا  
 مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى مِنْ غَمَامٍ  
 وَالرَّابِعُ النِّسْبَةُ بِالْمَرْبِ فِي  
 وَرَأْيِهِ الْعَالِي الرُّبَاعُ اخْتِلَافُ  
 وَالْيُسْرِ وَالثَّامِسُ كَمُسْتَدْعٍ أَرْزَلُ  
 وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سَوَالِهِ بِالْبَقَا  
 وَالْيَا لَا أَلُوَا أَحَدًا فِي حَقِّ مَا  
 وَخَيْرُ وَأَيُّ الرَّاكِبِينَ سَرَّ نَدَا  
 فَعِيلًا بِاجْعَلِ الثَّلَاثِيْنَ إِذَا  
 فَعِيلًا مَعَ فَعِيلًا مَعًا  
 وَمَا بِهِ لِمُسْتَهْزِئٍ الْجَمْعُ وَحَلُّ  
 وَجَائِزٌ تَحْوِيضِيًّا فَعِلٌ لَمْ يَكُنْ  
 وَحَائِدٌ عَنِ الْفِيَالِ كُلِّ مَعَا  
 لِيَتَلَوَّحَا التَّصْغِيرُ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ  
 صَخْرَةً تَخَوُّفًا يَوْمَ فَذَا  
 فَأَوْجَعُ لِيَدِهِ فِي ذَرْبِهِمَا  
 بِهِ إِلَى امْتِلَافِ التَّصْغِيرِ حُلُّ  
 إِذْ كُنْ بَعْدَ الْإِنْمِ فِيهِمَا اخْتِلَافُ  
 خَائِفٌ عَنِ الْبَائِسِ خِلْمًا أَرْسَمَا  
 تَابِلٌ أَوْ مَدَّةٌ فِي الْفَتْحِ الْخَمْعُ  
 كَذَا كَمَا مَدَّةً أَفْعَالٌ مَبْقُوعٌ  
 وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ حَيْثُ مَدَّةً  
 كَذَا الْقَرْيَةُ إِخِي لِلنَّسَبِ  
 وَهَكَذَا زِيَادَةُ تَابِعًا لَنَا  
 وَقَدْ رَأَيْتُ فَعَالًا مَدَّةً عَلَى  
 وَأَلِفُ الثَّانِيَةُ مَدَّةً وَالْفَتْحُ مَدَّةً  
 وَعَنْهُ تَصْغِيرُ حَبَارٍ مَدَّةً  
 وَارْتِدَادُهَا إِلَى تَابِعٍ فَلَيْتَ  
 وَتَشْبِيهُ عَيْنٍ عَيْنًا وَحَيْثُ  
 وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ الْقَرْيَةُ فَجَعَلَ  
 وَكَمِلَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّصْغِيرِ مَا  
 وَمِنْ تَرْجِيحِ تَصْغِيرِ الْفَعْلِ  
 وَأَيْضًا ثَبَاتُ الثَّانِيَةِ مَا مَضَى مِنْ  
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالثَّانِيَةِ إِذْ الْبَسِمْ  
 وَتَشْبِيهُ تَرْكُوكِ لَيْسَ وَتَدْرُ



تَوْبَةً أَوْ تَرَفُّحًا أَجْعَلَ الْبَاسَ  
 وَاحِدَةً لَوْ فَوْقَ سَوَاءٍ أَوْ  
 وَأَشْبَهَتْ إِذْ آمَنُوا نَصَبَتْ  
 وَخَذَتْ بِهَا الْمُتَفَوِّحِينَ السُّورِينَ  
 وَغَيْرَ ذَلِكَ السُّورِينَ بِالْعَكْسِ وَبِ  
 وَغَيْرِهَا التَّلِيفُ مِنْ مَحَرَّرٍ  
 أَوْ اسْمُ الصَّمَةِ أَوْ فَوْقَ مَضْعُفًا  
 مَحَرَّرًا أَوْ حَرَكَاتٍ أَنْفَلا  
 وَفَعْلًا فَتَحَّ مِنْ سَوَاءٍ الْمُضْمُورُ كَلَا  
 وَالْفِعْلُ أَنْ يَجْعَلَ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا  
 بِأَلْوَفٍ تَابِلَتْ أَلَامُ مَا جَعَلَ  
 وَفَعْلًا بِجَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا  
 وَفَعْلًا بِهَا التَّسْكِينُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ  
 وَلَيْسَ خَتْمًا بِسَوَاءٍ مَا كَرِهَ أَوْ  
 وَمَا بِهَا الْأَشْتِقَاقُ إِنْ خُتِبَ خَفَا  
 وَلَيْسَ خَتْمًا بِسَوَاءٍ مَا أَخْطَا

وَقُلْنَا

وَوَضَعَهَا بِغَيْرِ نَحْوٍ مِنْهَا  
 وَرَحْمَةً أَعْلَى لِقَوْلِ الْوَقِيلِ مَا  
 إِلَّا مَا  
 الْأَلِفُ الْمُبْدِ أَوْ بِهَا طَرَفٌ  
 حُرٌّ مِنْ رِيٍّ أَوْ شَيْءٍ وَجْهٍ وَلَمَّا  
 وَمَكْنَاهُ بَعْدَ الْغَيْرِ الْبَعْلُ إِنْ  
 كُنْهَ الْبَاءُ أَلِيا وَالْفِعْلُ الْغَنَاقُ  
 كَذَا مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِ  
 كَسْرًا وَقَبْلُهَا كَلَّا وَقَبْلُهَا  
 وَخَفَا أَسْتَعْلَى كَيْفَ مَضْمُونًا  
 إِنْ كَانَ مَا يَكُونُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ  
 كَذَا أَوْ فَعْلًا مَا لَمْ يَكُنْ كَسْرًا  
 وَكَسْرًا مُسْتَعْلَى وَرَأَيْتُكَ  
 وَلَا تَمْلِكُ لِيَصِبَ لَمْ يَتَّصِلْ  
 وَقَدْ هُوَ الْوَالِئُ السَّامِي بِهَا  
 وَلَا تَمْلِكُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ تَمَكَّنَا

أَلِفٌ شَدِيدٌ الْمَدِّ إِنْ اسْتَحْسِنَا  
 لِلْوَقِيلِ تَشْرَأَوْفَتَا مَسْكُونًا  
 أَلِفٌ  
 أَمَلُ كَلِّ الْوَأَفِ مِنْهُ الْيَا خَلَفَ  
 تَلِيهِ هَا التَّالِيَتِ مَا أَلَا عِدَ مَا  
 يَفْعَلُ الْيَا فَتَحَتْ كَمَا ضَعْفُهَا  
 بِحَرٍّ أَوْ مَعَ مَا كُنِيَهَا أَلَا  
 تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ فَهْوَ يَلِ  
 فَهْوَ هَمَّا كَ مِنْ يَمْلَهُ لَمْ يَصَدَّ  
 مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا أَتَكَفُّ رَا  
 أَوْ بَعْدَ حَرٍّ أَوْ يَمْ فَيَسْ فَيَصِلُ  
 أَوْ يَسْكُنُ أَوْ كَسْرًا كَالْمَقَامِ أَوْ  
 يَكُنْ رَا كَعَارَ مَا لَا أَجَفُ  
 وَالْكَافُ فَهْوَ يُوْجِئُهُ مَا يَنْفَعِلُ  
 أَلَا عِدَ مَوَالِ كَعَارَ أَوْ تَلَا  
 حُرٌّ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرُهَا



وَالْبَقْعُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ بِطَرَفٍ  
كَذَا الِثْنَاءُ تَلِيهِ مَا التَّلِيْنُ فِيهِ

**الضَرْفُ**

حَرْفٌ وَسُجُودُهُ مِنَ الصَّرْفِ  
وَلَيْتَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ثَلَاثِي حَرْفًا  
وَمُسْتَهْضِي أَيْضًا خَمْسًا وَخَمْسًا  
وَعَيْنٌ بِأَخِي الثَّلَاثِي أَفْعُ وَضَمٌّ  
وَفِعْلٌ أَهْمٌ وَالْعَكْسُ يَفْعُلُ  
وَأَفْعُ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ الثَّلَاثِي مِنْ  
وَمُسْتَهْضَاهُ أَرْبَعٌ أَرْبَعًا  
لَدَيْنِ جَعْرِ رِجَالٍ فَعْلَلُ  
وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلٌ فَانْعَلَا  
كَذَا أَفْعَلُ وَفَعْلٌ وَمَا  
وَالْحَرْفُ أَنْ يَنْزِلَ فَاخِرًا وَالدَّ  
بِضْمٍ فَعْلٌ فَالْأَصُولُ فِيهِ  
وَضَاعِلٌ الدَّالُّ إِذَا أَهْلُ بَعْدَهُ

أَمْ كَلَامُ الشَّيْءِ مِنْ ثَلَاثِي الْكَلَفِ  
وَقَفِي إِذَا مَا كَانَ عَيْنِي أَلْفًا

**الضَرْفُ**

وَأَنْ يَكُنْ الزَّائِدُ ضَعْفٌ أَهْلُ  
وَأَحْمَرٌ بِأَصْلِهِ حَرْفٌ وَسَمْعٌ  
قَالَ لَوْ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ  
وَالْبَاءُ كَذَلِكَ وَالْوَاوُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ  
وَمِنْهُمَا أَهْمٌ وَمِنْهُمَا سَبْفًا  
كَذَا أَكْثَرُ هَمْزٍ إِذَا خَلَفَ أَلْفًا  
وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي  
وَالثَّانِيَةِ الثَّلَاثِيَّةِ وَالْمُطَارَعَةِ  
وَالْهَاءُ وَفَعْلًا كَلِمَةً وَمِنْ ثَلَاثِي  
وَأَمْعُ زِيَادَةٌ يَلَا فَعْلًا ثَلَاثِي

فَاخِرًا لَهُ فِي الْقَوْرِ مَا لِلْأَخْلِ  
وَحَوْرُهُ وَالْخَلْفُ فِي كَلَامِهِ  
صَاحِبُ زَائِدٍ بِعَيْنٍ مَيْسَرٍ  
كَمَا هُمَا فِي يُؤَيِّرُونَ وَعَوْنًا  
ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُ مَا خَفِيفًا  
أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لِقَضَائِهِمْ  
خَوْعُضِي أَصَالَةُ كَرِيمٍ  
وَحَوْرُهُ لِيَفْعَلُ وَالْمُطَارَعَةُ  
وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْضِيَّةِ  
إِلَى ثَلَاثِينَ حَرْفًا تَحْطُلُ

**فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ**

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ مَسْبُوقٌ كَالِثَلَاثِي  
وَهُوَ لِيَفْعَلُ مَا ضَرَفْتُ عَلَى  
وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ وَكَذَا  
وَمَا أَشْبَهَ اسْتِثْنَاءُ أَنْ يَسْمَعَ  
وَأَمْرٌ وَهَمْزٌ أَلْ كَذَلِكَ أَوْ يَمْدُلُ

لَا إِذَا أَلْتَمَسَ بِهِ كَمَا سَنَلْبِسُوا  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ حَوَائِجِلًا  
أَمْرُ الثَّلَاثِي كَالْخَمْسِ وَالْمَصْدَرُ وَانْفِعَالُ  
وَأَتْلُوهُ وَأَمْرٌ وَثَلَاثِي تَبَعُ  
مَذَاهِبُ الْمُسْتَهْضِيَّةِ أَوْ يَمْدُلُ



**الأنف**  
 آخر ما أتت به الهمزة من الواو  
 آخر ما أتت به الهمزة من الواو  
 والمدة زينة تالفا للواحد  
 كذا إذا كان ليبتدئ كسفا  
 وأفتح وركب الهمزة ما فعل  
 واو وهمزة أو الواو ويرك  
 ومد أبتدئ الهمزة من  
 إن تعجب أن ترى أو فتح قلب  
 في والكسبي مضافا أو ما يقع  
 فذا إذا كان مضافا أو ما يقع  
 وباء أفلب الهمزة كسفا  
 في آخر أو قبل الثانية أو  
 في مصدر المعتل عينا أو يفعل  
 ويجمع على غير فعل أو سكر  
 وصحوا فعلة وفي فعل

والواو

والواو ما بعد فتح يا أفعل  
 إن ال واو بعد ضم من ألف  
 ويكسر المضموم جمع كما  
 وواو الهمزة ركة الباء  
 كذا باء من ميم كسفا  
 وإن تكرر عينا أو فعل وضا  
 كالمعطيان من ضمير وجبت  
 وباء كسفا من الهمزة عسفا  
 يقال هيمر عند جمع أهيم  
 الهمزة كسفا أو من قبل  
 كذا إذا كان كسفا سيرة  
 فذا إذا كان كسفا سيرة

**فصل**  
 من لم يفعل شيئا أو لم يفعل  
 بالهمزة كسفا أو فعل وضا

**فصل**  
 إن شكر الساب من الواو  
 فياء الواو قلب من غمسا  
 من الواو أو باء بتحرير أصل  
 إن شكر الساب من الواو  
 غمسا لها بيا كسر غير ألف  
 وفتح غير فعل وبعلا

وإن شكر الساب من الواو  
 فياء الواو قلب من غمسا  
 من الواو أو باء بتحرير أصل  
 إن شكر الساب من الواو  
 غمسا لها بيا كسر غير ألف  
 وفتح غير فعل وبعلا



وَأَمَّا مَنْ تَعَاوَلَ مِنْ أَفْعَالٍ وَالْحَرْفُ فِيهِ الْإِعْلَالُ اسْتَحْوَى وَعَيْنُ مَا، أَحْمَهُ فَدَزِيدَ مَا وَقَبْلُ بَا فِلِكَ مِمَّا النُّورُ إِذَا	وَالْعَيْنُ وَأَوْتَسَلَتْ وَمَنْ تَعَلَّ صَحَّ أَوَّلُ وَعَكْسٌ فَدَحِيحٌ يُخَصُّ بِاسْمٍ وَاجِبٌ أَنْ يُسَلَّمَ كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَ أَيْدَا
--	---

**فصل**

لِساكِرٍ لَمْ يَنْفَعِ الْتَمِيمُ يَكُ مِنْ مَالِهِ يَكُ فَعْلٌ تَعَبٌ وَ— وَمِنْ أَفْعَالٍ فِي الْإِعْلَالِ اسْمٌ وَمِنْ أَفْعَالٍ كَالْمَفْعَالِ أَزَلْنَا الْإِعْلَالَ وَالْإِعْلَالُ عَوْضٌ وَمَا لَا فَعْلًا مِنَ الْفَعْلِ وَمِنْ خَوَاصِّهِ وَمِنْ مَصْرُوعٍ وَنَكَّرَ وَصَحَّ الْمَفْعُولُ مِنْ خَوْفٍ عَدَا كَذَاكَ أَوْ جَعَلَ مِنَ الْفَعْلِ وَسَاءَ خَوَافٍ فِي نُسُوعٍ	دَ، لَيْسَ، أَيْ عَيْنٌ فَعْلٌ كَانِ كَأَيُّضًا أَوْ أَهْوَى بِلَا عِلَلٍ ظَاهِرًا مِطَارَعًا وَفِيهِ وَسْمٌ وَالْفِ الْفَعْلُ أَوْ اسْتَفْعَالٌ وَحَدُّهُمَا بِالنُّقْلِ نَاقِلٌ رَافِعٌ عَنْهُ وَفِي مَفْعُولِيهِ أَيْضًا فِي تَصْحِيحِ دَ، الْوَاوِ وَدَ، إِلَيَّا اسْتَفْعَلُ وَأَعْلَالَ لَمْ تَحْرُكْ الْوَاوُ دَ، الْوَاوُ وَجَمْعُ أَوْ فِي يَعْنِ وَحَوْنِيَّاءُ شَدَّ وَدَ، نَيْسَ
--	---

**فصل**

ندو

وَالَّذِي قَاتَا بِأَفْعَالٍ كَذَا كَاتَا بِأَفْعَالٍ أَيْ مَضْبُوعٌ	وَشَدَّ دَ، الْقَمْعُ خَوَاتِيمُ كَذَا فِي إِذَا أَوْ رَافِعٌ دَ، وَالْمَعْنَى الْإِعْلَالُ
---	--

**فصل**

بِأَيٍّ أَوْ مِطَارَعٍ مَرَكُوعَةٍ وَحَدُّهُمَا فَعْلٌ اسْمٌ فِي كَلَّتْ وَكَلَّتْ فِي كَلَّتْ اسْتَفْعَلَا الْإِعْلَالُ عَدَا	أَخَذَ فَاوِيهِ كَعْدَةٍ دَ، أَوْ أَمْرٌ مِطَارَعٌ وَيُسَمَّى مِصْبُوعًا وَفَرَزَ فِي أَمْرٍ زَوْفَرٌ نَفْلًا
---	---

**فصل**

أَوَّلُ مِثْلٍ مَحْرُوكَةٍ وَحَدُّ لِرَ وَكَلَّ وَلَيْسَ وَكَلَّ كَعْبَلٌ وَشَدَّ فِي السَّلِ وَحَيْثُ أَفْعَالٌ وَالْمَعْنَى دُونَ خَدَّرَ وَمَا بَنَى بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَ يَفْتَحُ وَقَدْ حَبَّتْ مَدَّ غَمٍّ فِيهِ سَكَنٌ خَوَافٌ مَا حَلَّتْ سَاهُ وَ وَقَدْ أَفْعَالٌ فِي النَّحْبِ الْبَرِّ وَمَا يَحْمَعُهُ عَيْنٌ فَدَ كَمَلٌ	كَلِمَةُ الْإِعْلَالِ كَمِثْلِ صَفِيٍّ وَكَلَّ كَحَسْبٍ وَكَانَ خَصْفٌ أَيْ وَحَوُّهُ فَدَ يَنْفَعِلُ فِي السَّلِ كَذَا الْخَوَافُ تَجَلَّى وَاسْتَشَرَّ فِيهِ عَلَى تَابِئِيهِ الْعَبَسُ لَكُونِهِ بِمَضَى الرُّفْعِ إِفْتَرَسَ جَمْعٌ وَشَبَّهَ الْجَمْعُ نَحْبُ فِيهِ وَالَّذِي الْإِعْلَالُ أَيْضًا مَلْعٌ نَحْبُ عَلَى خِلِ الْمُهَيَّمَاتِ اسْتَفْعَلُ
--	--



كَمَا افْتَحَرْنَا بِهَا غَضَاةً  
مُخْلِخِي نَبِيٍّ اَرْسَلَا  
وَحَبِيَّةَ الْمُنَاجِيَةِ الْخَيْرَةِ

اَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخَلَاةَ  
فَاَحْمَدُ اللهَ مُطْلِقاً عَلَيَّ  
وَاللهُ الْغِيَا لِكُلِّ السَّرَرَةِ

كُلُّ الْكِتَابِ جَمْعُ اللهِ تَعَالَى وَحُجْرَتُهُ عَلِيٌّ بِدِ الْعَبْدِ

الْبَقِيَّةُ الْخَيْرِ الْمُنِيَّ عَجُوزُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ  
شُعْبَةَ كَرِّ كَيْلُوا بِشُعْبَةَ الْفَعْدَةِ لَمْ يَهْزَنْ مِنْهُ

احدٌ مِنْ عَشْرِينَ يَوْمًا فِي عَامِ الثَّلَاثَةِ وَسِتِّينَ

وَمِائَتَيْنِ وَالْفَاوِصِ الْهَجْرَةِ عَلِيٍّ صَاحِبِهَا

اَبْطَلَ الْهَلَاةَ وَازْكَرَ التَّسْلِيمَ

وَعَلَى اللهِ وَاعْبُدْهُ وَارْزُقْهُ

وَحْدَرِيَّةَ الْكَامِلِيْنَ

الْكَيْلِيْنَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِيْنَ





